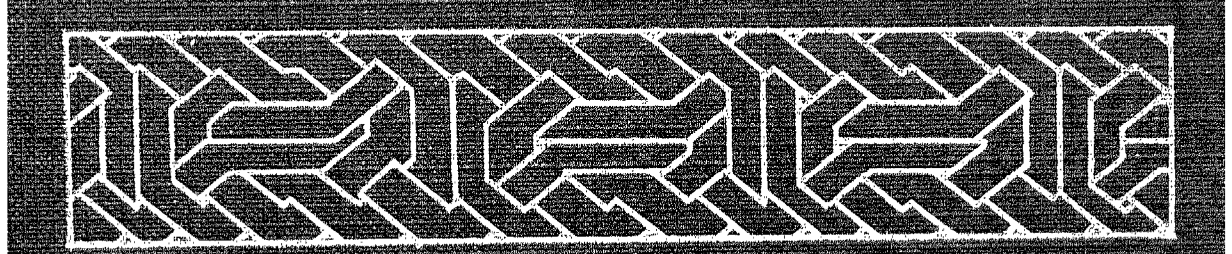
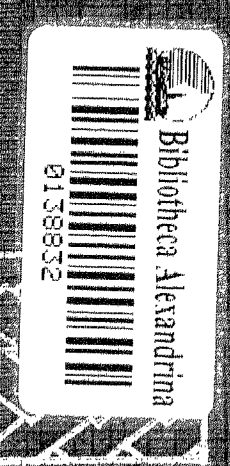


تقريب المقرّب

لأبي حيان الأندلسي

تحقيق
الدكتور عفيف عبد الرحمن



دار المسيرة







تقريب المقرب



تقريب المقرب

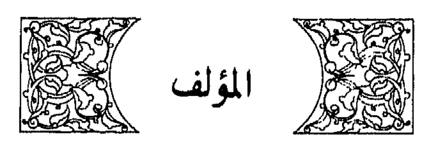
لأبي حيان الأندلسي

تحقيق
الدكتور عفيف عبد الرحمن



الطبعة الأولى

١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م



المؤلف

أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي، ينتسب الى قبيلة نفزة، القبيلة البربرية[1]. ولد بمدينة مطخشارش، وهي مدينة من حضرة غرناطة، في أواخر شوال سنة ستمائة وأربع وخمسين[2]: وقد ذكر الصفدي في كتابه «الوافي بالوفيات» ما نصه: «قاله وكتبه أبو حيان محمد بن يوسف بن علي ابن يوسف بن حيان، ومولدي بغرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة[3] اشارة الى انتهاء ما أجاب به أبو حيان الصفدي حينما كتب إليه يستدعي إجازته بما رواه[4].

وأبو حيان عالم غني عن التعريف تفتح عقله فتطلع الى التزود بالمعرفة والثقافة، ففي بلده درس على شيوخها، وأخذ عن أساتذتها، ثم طوّف في بلاد الأندلس كثيراً يبحث عن المعرفة، ولم يكفه ذلك بل رحل الى الشرق باحثاً عن الشيوخ ليتلقى عنهم. وقد خدم العلم ثمانين عاماً.

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٢٨٠، نفح الطيب للمقري بتحقيق إحسان عباس ٥٣٥/٢ وما بعدها.

(٢) نكت الهميان ٢٨٠ وشذرات العماد ١٤٥/٦

(٣) الوافي بالوفيات ٥/ ٣٨١

(٤) انظر نص كتاب الصفدي وإجابة أبي حيان في الوافي ٢٧٦/٥ - ٢٨١، نفح الطيب ٢/ ٥٤٨ - ٥٥٣.

ولعل من المفيد لنا أن ندع أبا حيان نفسه يحدثنا عن نفسه وعلمه وذلك في معرض رده على ما كتبه الصفدي إليه استدعاء «ليجيزه ما رواه من المسانيد والمصنفات والسنن والجاميع الحديثية والتصانيف الأدبية، نظماً ونثراً، الى غير ذلك من أصناف العلوم على اختلاف أوضاعها، وتباين أجناسها وأنواعها، مما تلقاه ببلاد الأندلس وأفريقية والاسكندرية والديار المصرية والبلاد الحجازية وغيرها من البلدان، بقراءة أو سماع أو مناولة أو إجازة خاصة أو عامة، كيفما تأدى ذلك إليه، وأجازه ما له من التصانيف في تفسير القرآن العظيم والعلوم الحديثة والأدبية وغيرها، وما له من نظم ونثر اجازة خاصة، وأن يثبت بخطه تصانيفه الى حين ذلك التاريخ، وأن يجيزه اجازة عامة لما يتجدد له من بعد ذلك على رأي من يراه ويجوزه»[1].

يقول أبو حيان مجيباً طلب الصفدي «أعزك الله، ظننت بإنسان جميلاً فغاليت، وأبديت من الاحسان جزيلاً وما باليت، وصفت من هو القتام يظنه الناس سماء، والسراب يحسبه الظمآن ماء... وقد أجزت لك - أيدك الله تعالى - جميع ما رويته عن أشياخي بجزيرة الأندلس وبلاد افريقية وديار مصر والحجاز وغير ذلك... فمن مروياتي الكتاب العزيز قرأته بقراءة السبعة على جماعة من أعلاهم الشيخ المسند المعمر فخر الدين أبو الطاهر اسماعيل بن هبة الله بن علي بن هبة الله المصري ابن المليحي، آخر من روى القرآن بالتلاوة على أبي الجود، والكتب الستة والموطأ ومسند عبد بن حميد ومسند الدارمي ومسند الشافعي ومسند الطيالسي والمعجم الكبير للطبراني والمعجم الصغير له وسنن الدارقطني وغير ذلك.

---

(١) نفح الطيب ٢/ ٥٤٨ - ٥٤٩

وأما الأجزاء فكثيرة جداً، ومن كتب النحو والآداب فأروي بالقراءة كتـاب سيبويه، والايضاح، والتكملة المفصل، وجمل الزجاجي، وغير ذلك، والأشعار الستة والحماسة، وديوان حبيب، والمتنبي، والمعري».

«وأما شيوخي الذين رويت عنهم بالسماع أو القراءة فهم كثير، وأذكر الآن جملة من عواليهم[1]: فمنهم القاضي أبو علي الحسن بن عبد العزيز بن أبي الأحوص القرشي....» ويذكر منهم ثلاثة وثلاثين شيخاً[2]. «وممن كتب عنه من مشاهير الأدباء أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن علي بن الفرج المالقي ابن المرحل، وأبو الحسن حازم الأنصاري القرطاجني...» ويعدد اثني عشر منهم. «وممن أخذت عنه من النحاة أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبديّ، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي، ابن الضائع، وأبو جعفر أحمد بن ابراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقفي، وأبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللبلي، وأبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن محمد بن نصر الحلبي، ابن النحاس»[3]. ثم يذكر لنا من لقيهم من الظاهرية فيقول: «وممن لقيته من الظاهرية أبو العباس أحمد بن علي بن خالص الأنصاري الاشبيلي الزاهد، وأبو الفضل محمد بن محمد بن سعدون الفهري الشنتمري»[4].

(١) وردت هذه العبارة في النفح «واذكر الآن منهم جماعة» ونص الصفدي أقرب الى الصواب.
(٢) نفح الطيب ٢/ ٥٥١.
(٣) نفح الطيب ٢/ ٥٤٨ - ٥٤٩
(٤) نفح الطيب ٢/ ٥٥٢

ويقدر أبو حيان عدد الذين سمع منهم بنحو من أربعمائة شخص وخمسين وأما الذين أجازوه فعالم كثير جداً من أهل غرناطة ومالقة وسبتة وديار أفريقية وديار مصر والحجاز والعراق والشام[١].

وهكذا فإن أبا حيان كان واسع الاطلاع غزير العلم لكثرة مصادر علمه وتنوعها، وقد وصفه الكمال جعفر فيما نقل عنه صاحب الدرر الكامنة بأنه «شيخ الدهر وعالمه، ومحيي الفن الأدبي بعدما درست معالمه، ومجري اللسان العربي فلا يقارن أحد فيه ولا يقاومه»[٢]. ووصفه تلميذه الصفدي مشيراً الى ثقافته ومدى تحصيله للعلم والمعرفة بقوله:

«... ولم أر في أشياخي أكثر اشتغالاً منه لأني لم أره إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب ولم أره على غير ذلك، وله إقبال على الطلبة الأذكياء وعنده تعظيم لهم... وأما النحو والتصريف فهو إمام الدنيا فيهما لم يذكر معه من أقطار الأرض غيره في العربية، وله اليد الطولى في التفسير والحديث والشروط والفروع وتراجم الناس وطبقاتهم...»[٣].

ولم يكن أبو حيان مبرزاً في العربية وآدابها فحسب بل كان ملماً بلغات أخرى مما ساعده على الاتساع في المعرفة، فقد كان يجيد اللغتين الفارسية والتركية، كما أتقن الحبشية، وليس أدل على اتقانه هذه اللغات من أنه ألّف كتاباً في نحو اللغة الفارسية «منطق الخرس في لسان الفرس»[٤] وآخر في نحو اللغة التركية «كتاب الادراك للسان

(١) نفح الطيب ٢/ ٥٥٢

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٤/ ٣٠٦ طبعة الهند.

(٣) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٦٧، بغية الوعاة ١/ ٢٨١.

(٤) نكت الهميان للصفدي ٢٨٤

الأتراك » وقد طبع هذا الكتاب بالقسطنطينية عام ١٣٠٩ هـ . أما رسالته في الحبشية فلم يتمها « نور الغبش في لسان الحبش »[١].

أخلاقه:

لخص المقري في نفح الطيب ما وصفه به الرعيني أبا حيان فقال: « وهو شيخ فاضل ما رأيت مثله، كثير الضحك والانبساط، بعيد عن الانقباض، جيد الكلام، حسن اللقاء، جميل المؤانسة، فصيح الكلام، طلق اللسان، ذو لمّة وافرة، وهمة فاخرة، له وجه مستدير، وقامته معتدلة التقدير، ليس بالطويل ولا بالقصير »[٢]. ويصفه لسان الدين بن الخطيب بأنه « ... كان شديد البسط مهيباً جهورياً، مع الدعابة والغزل، وطرح التسمت، شاعراً مكثراً، مليح الحديث، لا يمل وإن أطال، وأسنّ جداً فانتفع به »[٣]. اما الأدفوي فقد وصفه بأنه كان يفخر بالبخل كما يفخر الناس بالكرم، ثبتاً صدوقاً حجة سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال والتجسيم... كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن، وكان شيخاً طوالاً حسن النغمة، مليح الوجه، ظاهر اللون مشرباً بحمرة، منور الشيبة، كبير اللحية، مسترسل الشعر... »[٤].

وهكذا فإننا نجد أن الرجل كان مكتمل الخلق والخلقة لا يعيبه شيء إلا ما ذكر عن بخله وحبه للمال، فإذا عرفنا تطواف الرجل وهربه الى مصر والمشرق لأسباب سنذكرها، نعلم خوفه من غدر الزمان به،

---

(١) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٨١
(٢) نفح الطيب ٢/ ٥٦٥
(٣) المصدر السابق ٢/ ٥٨٠
(٤) بغية الوعاة ١/ ٢٨٢

وقد روى كمال الدين الأدفوي فقال: قال لي أبو حيان: «إذا قرأت أشعار العشق أميل إليها، وكذلك أشعار الشجاعة تستميلني، وغيرهما، إلا أشعار الكرم ما تؤثر في»[1].

ودافع الصفدي عنه فقال: «والذي أراه فيه أنه طال عمره وتغرب وورد البلاد، ولا شيء معه، وتعب حتى حصل المناصب تعباً كثيراً، وكأن قد جرب الناس، وحلب أشطر الدهر ومرت به حوادث فاستعمل الحزم...»[2].

وقد كان أبو حيان يقول: «يكفي الفقير في مصر أربعة أفلس يشتري له بائتة بفلسين وبفلس زبيبا، وبفلس كوز ماء، ويشتري ثاني يوم ليموناً بفلس ليأكل به الخبز»[3].

ولعلنا نجد في هذه الأبيات لأبي حيان ما يبرر فعلته وسلوكه ويبين ما كان يقاسيه من الناس إذ يقول:

حلبتُ الدهر أشطره زمانا ... وأغناني العيان عن السؤال
فما أبصرت من خلٍ وفيّ ... ولا ألفيت مشكور الخلال
ذئاب في ثياب قد تبدت ... لرائها بأشكال الرجال
ومن يك يدعي منهم صلاحاً ... فزنديق تغلغل في الضلال
ترى الجهال تتبعه وترضى ... مشاركة بأهل أو بمال
فينهب مالهم ويصيب منهم ... نساءهم بمقبوح الفعال[3]

ويوصي أبو حيان أهله حينما قدم الى مصر فيقول: «ينبغي للعاقل

---

(١) نفح الطيب ٢/ ٥٤٣

(٢) النفح ٢/ ٥٤٣

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٥٦٧

أن يعامل كل أحد في الظاهر معاملة الصديق وفي الباطن معاملة العدو في التحفظ منه والتحرز، وليكن في التحرز من صديقه أشد في التحرز من عدوه، وليعتقد أن إحسان شخص الى آخر وتودده إليه إنما هو لغرض قام له فيه يتعلق به، يبعثه على ذلك، لا لذات ذلك الشخص، وينبغي أن يترك الانسان الكلام في ستة أشياء: في ذات الله تعالى وما يتعلق بصفاته، وما يتعلق بأحوال أنبيائه صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وفي التعرض لما جرى بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين، وفي التعرض لأئمة المذاهب رحمهم الله تعالى ورضي عنهم، وفي الطعن على صالحي الأئمة نفع الله بهم، وعلى أرباب المناصب والرتب من أهل زمانه، وألا يقصد أذى أحد من خلق الله سبحانه وتعالى إلا على حساب الدفع عن نفسه، وأن يعذر الناس في مباحثهم وادراكاتهم فان ذلك على حسب عقولهم، وأن يضبط نفسه عن المراء والاستزراء والاستخفاف بأبناء زمانه، وألا يبحث إلا مع من اجتمعت فيه شرائط الديانة والفهم والمزاولة لما يبحث، وألا يغضب على من لا يفهم مراده ومن لم يدرك ما يدركه، وأن يلتمس مخرجاً لمن ظاهر كلامه الفساد[1]... الخ» وهي وصية طويلة جامعة نافعة نقلها المقري من خط الشيخ العلامة أبي الطيب ابن علوان التونسي المالكي الشهير بالمصري، وهو ممن أخذ عن تلامذة الشيخ أبي حيان.

وتبقى بعد ذلك قضية تتصل بخلق أبي حيان وهي صلته ببعض شيوخه الذين أخذ عنهم فقد ذكرت المصادر التي ترجمت له أنه انحرف عن ابن تيمية بعد ان كان يحضر مجلسه، وذلك أنه كان يحضر مجلسه ذات مرة والمجلس غاص فمدحه ارتجالاً:

---

(١) نفح الطيب ٢/ ٥٦٥ - ٥٦٦

لما أتينـا تقي الـدين لاح لنـا داع الى الله فرد ما لـه وزر
عـلى محياه من سيا الألى صحبوا خـير البريـة، نور دونـه القمر
كنـا نحدث عن حبر يجيء فهَا أنت الإمام الذي قد كان ينتظر [١]

ثم يضيف صاحب نفح الطيب انه انحرف عنه فيا بعد، ومات وهو على انحرافه، ولذلك أسباب: منها أنه قال له يوماً: كذا قال سيبويه، فقال يكذب سيبويه، فانحرف عنه ويضيف صاحب بغية الوعاة أن ابن تيمية قال: لقد أخطأ سيبويه في ثلاثين موضعاً من كتابه فأعرض أبو حيان عنه ورماه في تفسيره «النهر» بكل سوء[٢]. وكذلك فقد أورد صاحب نفح الطيب خبراً عن لسان الدين ابن الخطيب أن أبا حيان حملته حدة الشبيبة على التعرض لأستاذه أبي جعفر الطباع، وقد رفع أمره للأمير محمد بن نصر المدعو بالفقيه، وكان أبو حيان كثير الاعتراض عليه أيام قراءته عليه فتأثر من ذلك، وقد عزم السلطان أن ينكل بأبي حيان حيث أمر بإحضاره، ولكن أبا حيان أحس بما اعتزم عليه فاختفى ثم ركب البحر ولحق بالمشرق لا يلتفت خلفه[٣].

ولسنا هنا في هذه العجالة بقادرين على مناقشة هذه الآراء بشكل موسع ولكننا نميل الى أن أبا حيان إنما دفعه الى الخروج عن احترامه لشيوخه والهرب الى المشرق أمر عظيم ولن تكون حدة الشبيبة وحدها هي التي جعلته يفعل هذا، فربما كان يخالف هؤلاء الرأي، وربما أرادوا أن يكرهوه على أن يسلك مسلكاً لا يؤمن به، ولم لا يكون الطموح هو

(١) نفح الطيب ٢/ ٥٧٨
(٢) بغية الوعاة ١/ ٢٨٢، شذرات الذهب ٦/ ١٤٦
(٣) نفح الطيب ٢/ ٥٨١ و٥٨٣

الذي دفعه الى مغادرة الأندلس ممتزجاً بالخوف على حياته من وشاية أو فتنة؟...

رحلته الى المشرق:

أرى أن من المفيد حقاً أن أورد ما ذكره الأقدمون عن سبب هذه الرحلة فهي تنطق بالأسباب ولا تحتاج الى تعليق. يقول لسان الدين ابن الخطيب في معرض مديحه لأبي حيان «ونالته نبوة لحق بسببها بالمشرق، واستقر بمصر، فنال بها ما شاء من عز وشهرة، وتأثل وافر وحظوة»[١].

كما ذكر ابن الخطيب بعد ذلك ما حدث بينه وبين أستاذه أبي جعفر الطباع وكذا بينه وبين أستاذه ابن الزبير بسبب حدة الشبيبة[٢].

وذكر صاحب نفح الطيب ما يلي: «أفاد غير واحد أن سبب رحلة الشيخ أبي حيان عن الأندلس أنه نشأ شر بينه وبين شيخه أحمد بن علي ابن الطباع فألف أبو حيان كتاباً سماه «الالماع في إفساد اجازة ابن الطباع» فرفع ابن الطباع أمره للأمير محمد بن نصر المدعو بالفقيه.... الخ، الرواية التي سبق ذكرها[٣].

وذكر السيوطي في البغية أنه رأى في كتابه النضار[٤] الذي ألفه في ذكر مبدئه واشتغاله وشيوخه ورحلته انه مما قوى عزمه على الرحلة عن

---

(١) نفح الطيب ٢/ ٥٨٠

(٢) المصدر نفسه ٩/ ٥٨١

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٥٨٣

(٤) نضار هي بنت أبي حيان وقد حضرت مجالس العلماء وأجازها أبو جعفر بن الزبير... الخ (انظر صفحة ٩)

غرناطة أن بعض العلماء بالمنطق والفلسفة والرياضي والطبيعي قال للسلطان: إني قد كبرت وأخاف أن أموت فأرى أن ترتب لي طلبة أعلمهم هذه العلوم، لينفعوا السلطان من بعدي. قال أبو حيان: فأشير إلي أن أكون من أولئك ويرتَّبُ لي راتب جيد وكسا وإحسان، فتمنعت مخافة أن أكره على ذلك.

وبمناقشة هذه الأخبار وتمحيصها نجدها لا تخرج عما قدرناه آنفاً، وهو أن أبا حيان أحس بخطر محدق به ووجد آمالاً تنتظره في المشرق، فلم لا يرحل؟

أما تاريخ خروجه من الأندلس فقد حدده المقري بعام ٦٧٩ هـ [١]، وأوقع هذا الخبر صاحب الدرر الكامنة في لبس فزعم أنه دخل مصر عام ٦٧٩ هـ [٢]. وأما كتب التاريخ فلم تحدد تاريخ دخوله مصر، غير أن دائرة المعارف الإسلامية ذكرت أنه حضر دروس ابن النحاس في النحو الى عام ٦٩٨[٣]. ويميل أحد الباحثين الى أنه خرج من الاندلس وطوف في بلاد المشرق وشمال افريقية وأدى فريضة الحج ودخل مصر بعد ذلك بعد سنة ٦٩٥ هـ على وجه التقريب مستنداً الى أن تلمذة أبي حيان على شيخه ابن النحاس لن تزيد عن ثلاث سنوات[٤].

ويحدثنا تلميذه الصفدي عن هذه المرحلة من حياة أستاذه فيقول: ولما قدم البلاد لازم الشيخ بهاء الدين ابن النحاس رحمه الله كثيراً وأخذ

---

(١) نفح الطيب ٢/ ٥٨٤

(٢) الدرر الكامنة ٤/ ٣٠٤

(٣) دائرة المعارف الإسلامية (النص العربي المترجم) جـ ١ /٣٣٣

(٤) أبو حيان الاندلسي ومنهجه في الدراسات النحوية - عبد العال سالم مكرم - مجلة كلية الآداب والتربية - جامعة الكويت - العدد الثاني ديسمبر ١٩٧٢ - ص ١١

عنه كتب الأدب، وهو - يعني أبا حيان - شيخ حسن العمة مليح الوجه.... وكان له خصوصية بالأمير سيف الدين أرغون الدودار الناصري نائب السلطان بالممالك الإسلامية يتبسط معه ويبيت عنده.... وتولى تدريس التفسير بالقبة المنصورية والاقراء بالجامع الأقمر، وقرأت عليه الأشعار الستة والمقامات الحريرية... وقرأت عليه أيضاً سقط الزند لأبي العلاء وقرأت عليه بعض الحماسة لأبي تمام الطائي ومقصورة ابن دريد.... الخ »[١].

ولما توفي ابن النحاس خلفه أبو حيان وجلس مكانه وملأ فراغه[٢] قال الصفدي: « وكان له إقبال على الطلبة الاذكياء وعنده تعظيم »[٣].

مذهبه النحوي:

أبو حيان بصري المذهب يذكر هذا في كتبه التي ألّفها، فإذا ذكرهم أو ذكر أحدهم قال: والذي عليه أصحابنا[٤]. ولعل هذا المذهب هو الذي دعاه الى أن يعيب بعض الأدلة التي بنى عليها ابن مالك قواعد النحوية لأن هذه الأدلة يتسرب إليها الاحتمال، والدليل ينبغي ألا يتسرب اليه الاحتمال وإلا سقط به الاستدلال. ولعل هذا هو الذي دعاه الى الحملة على ابن مالك فقد ذكر المقري أن ابن النحاس شيخ أبي حيان، ولم يأخذ أبو حيان عن ابن مالك وإن عاصره بنحو ثلاثين سنة. واتهم أبو حيان ابن مالك بانه لم يصحب من له البراعة في علم

(١) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٦٨ - ٢٦٩

(٢) دائر المعارف الإسلامية ١/ ٣٣٣

(٣) شذرات الذهب ٦/٦: ١، الوافي بالوفيات ٥/ ٢٦٧

(٤) ذكر هذا كثيراً في التذكرة التي سنعرض لها بالتفصيل

اللسان ولذا تضعف استنباطاته قال: وهذا شأن من يقرأ بنفسه ويأخذ العلم من الصحف بفهمه[١].

معتقده:

وصفه الأدفوي في البغية بأنه كان سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال والتجسيم، وانه مال الى أهل الظاهر والى محبة علي بن أبي طالب، كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن[٢].

وذكر الصفدي انه كان أولاً يرى رأي الظاهرية، ثم انه تمذهب بمذهب الشافعي أما أبو البقاء فكان يقول: انه لم يزل ظاهرياً[٣]. ونسب ابن حجر في الدرر الكامنة إليه أنه كان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه[٤].

نتاجه العلمي:

أسهم أبو حيان كعالم في الحركة العلمية، وبخاصة فيما يتصل باللغة والنحو والصرف والتفسير والأدب، بنصيب وافر. ولم يقف به الحد عند الكتابة والتأليف بلغته بل كتب في نحو لغات أخرى كما مر بنا سابقاً.

ولم يترك فناً من الفنون التي عرفها عصره إلا وأسهم فيه بنصيب.

لقد ذكر الرعيني أن تصانيفه تزيد على خمسين ما بين طويل

---

(١) نفح الطيب ٢/ ٢٢٨ - ٢٣٠

(٢) بغية الوعاة ١/ ٢٨٢

(٣) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٦٨

(٤) الدرر الكامنة ٤/ ٣٠٤.

وقصير[1] أما تلميذه الصفدي فقد ذكر تصانيفه على لسان أبي حيان نفسه حينما كتب إليه مجيباً[2]. وتسهيلاً لعرضها سأحاول أن أضعها في الفئات التالية:

كتب منشورة ومحققة، وكتب ما زالت مخطوطة تنتظر التحقيق والنشر، وكتب ضلت طريقها إلينا.

فمن كتبه التي حققت ونشرت:

١ - البحر المحيط: في ثمانية أجزاء بمطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨ هـ وهو تفسير القرآن الكريم تفسيراً نحوياً.

٢ - النهر الماد: في جزئين كبيرين مطبوع على حاشية البحر المحيط.

٣ - تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب - طبع بحماة بسورية ١٣٤٥ هـ ويقع في ١٤٢ صفحة.

٤ - التذييل والتكميل في شرح التسهيل: طبع جزء منه بمطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨ هـ.

٥ - الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء: طبع ببغداد ١٩٦١ م.

٦ - كتاب الادراك للسان الأتراك: طبع بالقسطنطينية ١٣٠٩ هـ.

---

(١) نفح الطيب ٢/ ٥٦٣.

(٢) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٨٠ - ٢٨١، نفح الطيب ٢/ ٥٥٢، بغية الوعاة ٢/ ٢٨٢ - ٢٨٣

ومن كتبه التي ما زالت مخطوطة ومحفوظة في دور الكتب والمخطوطات في العالم:

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب: وهو كتاب ضخم توجد منه نسخة كاملة بالمدينة المنورة تقع في أكثر من ألف ومائتي ورقة تحت رقم ١٨ نحو، وكذا جزء منه بمكتبة جستربتي بدبلن، وبالخزانة العامة بالرباط وغيرها من المكتبات. وقد ألّفه ليختصر كتاب التذييل.

٢ - غاية الاحسان في علم اللسان: وهي مقدمة في علم النحو.

٣ - النكت الحسان في شرح غاية الاحسان: وهو شرح للمقدمة ويقع في مائة واحدى وثلاثين ورقة. وأقوم بتحقيقه وسيرى النور قريباً إن شاء الله.

٤ - التدريب في تمثيل التقريب: بمعهد إحياء المخطوطات في ثلاثين ورقة.

٥ - تقريب المقرب: وهو الذي نقوم بتحقيقه.

٦ - المبدع الملخص من الممتع: (بدار الكتب ضمن مجموعة) و(معهد إحياء المخطوطات العربية).

٧ - الموفور من شرح ابن عصفور: بدار الكتب ضمن مجموعة بخط أبي حيان).

٨ - التذييل والتكميل في شرح التسهيل.

٩ - التنخيل الملخص من شرح التسهيل.

١٠- التكميل في شرح التسهيل.

١١- اللمحة البدرية في علم العربية: كتيب في سبع ورقات.

١٢- الهداية في النحو: كتيب.

١٣- تذكرة النحاة. ويقع في أربعة مجلدات كبار[١] وقد عثرت عليه وأقوم بتحقيقه منذ فترة.

١٤- دالية في تفضيل النحو مطلعها:

هو العـــــلم شيء تراوده   لقـد فـاز باغيه وأنجح قاصده

وقد مدح بها النحو والخليل وسيبويه ثم خرج منها الى مديح صاحب غرناطة وغيره من أشياخه، وتزيد على مائة بيت كما ذكرته المصادر، ولكنني حصلت على نسخة منها في الخزانة العامة عدد أبياتها أكثر من الذي ذكر بكثير، ورغبت في تحقيقها ولكن رداءة خطها والتلف الذي أصاب بعض صفحاتها حالا دون ذلك. وتقع في مائة وثمان وستين ورقة، ورقمها ٣٢٩ وربما كانت الدالية هي التي عناها بلاثيا في كتابه (تاريخ الفكر الأندلسي)[٢] حينما ذكر أنها موجودة بمكتبة برلين. والدالية لم تذكر في اجازته للصفدي.

أما الكتب المفقودة:

١ - الشذا في أحكام كذا.

٢ - القول الفصل في أحكام الفصل: وهي ورقات في النحو وقد ذكرها أبو حيان في البحر المحيط ١/٤٤.

٣ - الشذرة أو الشذرة الذهبية.

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٢٨٢

(٢) تاريخ الفكر الأندلسي - بلانتينا ص ١٨٨ - ١٨٩

٤ - شرح كتاب سيبويه.
٤ - التجريد لأحكام سيبويه.
٦ - الاسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار: وقد لخص فيه شرح كتاب سيبويه لأبي الفضل البطليوسي قاسم بن علي المشهور بالصفار.
٧ - الأفعال في لسان الترك.
٨ - زهو الملك في نحو الترك.
٩ - منطق الخرس في لسان الفرس.
١٠- نور الغبش في لسان الحبش: وهو مما لم يكمله.
١١- المخبور في لسان اليخمور: وهو مما لم يكمله.
١٢- نهاية الأغراب في علمي التصريف والاعراب.

وفاته:

اتفق جل المؤرخين على أنه توفي عام ٧٤٥ هـ في الثامن عشر من صفر بعد عصر السبت في منزله خارج باب البحر بالقاهرة، ودفن بمقبرة الصوفية خارج باب النصر، وصلي عليه صلاة الغائب بدمشق.

وقد رثاه تلميذه الصفدي بقصيدة منها:

مات أثير الدين شيخ الورى فاستعر البارق واستعبرا
ورق من حزن نسيم الصبا واعتل في الأسحار لما سرى
مات إمام كان في علمه يرى اماماً والورى من ورا(١)

(١) الوافي بالوفيات للصفدي ٥/ ٢٨٢

كتاب المقرب لابن عصفور:

وهو من أهم آثار ابن عصفور، أصاب شهرة واسعة، وصيتا بعيداً. عني به النحاة عناية حميدة، وتناولوه بالشرح والتهذيب والتعليق والنقد. ومن الذين اعتنوا به تلميذه أبو حيان الغرناطي الأندلسي الذي وضع له شروحاً ومختصرات سنأتي على ذكرها.

وابن عصفور هو ابو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن منظور الحضرمي الاشبيلي الأندلسي النحوي. ولد بإشبيلية ٥٩٧ هـ ، وأخذ العلم عن شيوخها، ومنهم: أبو الحسن الدباج، وأبو علي الشلوبين الذي لازمه عشر سنين، وختم على يديه كتاب سيبويه. طاف ابن عصفور في العالم الإسلامي واشتغل بالتدريس وأخذ عن علماء البلدان التي زارها، ومنها: اشبيلية، وشريش، وماتقة، ولورقة، ومرسية، وتونس. قيل إنه توفي بتونس ٦٦٩ هـ .

ولابن عصفور آثار مطبوعة هي: الممتع في التصريف، والمقرب، والضرائر الشعرية، وله من الآثار غير المنشورة: شرح الجمل للزجاجي، والمفتاح، والهلالي، والعذار، والازهار، وإنارة الدياجي، ومختصر الغرة، ومختصر المحتسب، ومفاخرة السالف، وشرح ديوان المتنبي، وشرح الأشعار الستة، والايضاح، وشرح المقرب، وسرقات الشعراء، والبديع، وشرح الجزولية.

أثار كتابه « المقرب » عاصفة من النقد عند نحاة الأندلس وغيرهم من نحاة المشرق، ومن هؤلاء:

١ - ابراهيم بن أحمد بن محمد الجزري، ابو اسحاق من الأندلس.

له عليه كتاب « المنهج المعرب في الرد على المقرب ».
٢ - حازم بن محمد بن حسن القرطبي الأنصاري، أبو الحسن (ت ٦٨٤ هـ) وله عليه « شد الزيار على جحفلة الحمار ».
٣ - أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الاشبيلي، أبو العباس، ويعرف بابن الحاج (ت ٦٤٧ هـ).
٤ - ابن الضائع، ابو الحسن، علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الاشبيلي (ت ٦٨٠ هـ).
٥ - إبن هشام الانصاري.
٦ - ابو مؤمن القابسي.

وقد ألّف كتاب « المقرب » باشارة من الأمير المظفر المؤيد أبي زكريا يحيى بن أبي محمد عبد الواحد ابن أبي بكر مولى أبي حفص الهنتاني، ذكر ذلك في مقدمة الكتاب. ونشر الكتاب بتحقيق الأستاذين أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، وصدر عن وزارة الأوقاف العراقية سنة ١٩٧١ في جزئين ٣٢٦ ص، ٢٥٦ ص.

اهتمام أبي حيان بمؤلفات ابن عصفور:

أبو حيان تلميذ ابن عصفور، لذا كان من البديهي أن يهتم بكتبه، فقد لخص بعضها وهذب مسائلها، وأوضح ما فيها من غموض. وكان له في ذلك أكثر من مؤلف، جميعها مخطوطة.

١ - تقريب المقرب الذي نحققه الآن.

٢ - التدريب في تمثيل المقرب:

وقد رغب أبو حيان في هذا الكتاب أن يكشف الغموض الذي

اكتنف كتاب التقريب لإيجازه وخلوه من الأمثلة والشرح، فعل ذلك ليكون قريب التناول، جليل الفائدة.

وهو يصرح بذلك في مقدمة الكتاب قائلاً: «وبعد فإني لما اختصرت كتاب المقرب في التقريب، وحصرت المعنى البعيد تحت اللفظ القريب، عرض فيه بايجاز للمبتدىء بعض أغماض، وربما جر الى الترك والأعراض، فشفعت التقريب بكتاب جلوت في عرايسه في منصة التوضيح... وربما ألحت بنقد أو دليل، وقد انجر مع ذلك شيء من تفسير... واسعاف تنبيه في بعض المسائل على الخلاف، فجاء شرحاً مختصراً للمقرب والتقريب....»[1].

وأبو حيان في «التدريب» يذكر القاعدة كما ذكرها ابن عصفور، ثم يورد أمثلة يشرحها ويقارن بآراء النحاة الآخرين، ويرد على ابن عصفور أحياناً.

٣ - المبدع الملخص من الممتع:

وهو تلخيص لكتاب ابن عصفور «الممتع في التصريف». ويعد أبو حيان في مقدمة كتابه أن يضع كتاباً في التصريف ان فسح الله في العمر. ويقر في المقدمة بأنه أخذ هذا الفن، التصريف، عن أستاذه أبي جعفر بن الزبير بعد أن أخذ عنه علم الاعراب.

والكتاب ضمن مجموعة بدار الكتب بالقاهرة فيها أيضاً: «غاية الاحسان في علم اللسان» لأبي حيان، و«الموفور من شرح ابن عصفور» لأبي حيان، والمجموعة بخط المؤلف نفسه، ورقمها ٢٤ ش ولديّ صورة

---

(١) مخطوط التدريب في تمثيل التقريب، الورقة الثانية

منها. وثمة نسخة أخرى مصورة عن نسخة دار الكتب بالقاهرة محفوظة بمعهد المخطوطات بالقاهرة.

٤ - الموفور من شرح ابن عصفور:

وهو اختصار لكتاب ابن عصفور «الشرح الكبير». ومن نسخة بدار الكتب ضمن المجموعة الآنفة الذكر، كما توجد نسخة بمعهد المخطوطات في ٦٣ ورقة.

نسخ التقريب والنسخ التي اعتمدت في التحقيق:

للتقريب فيما أعلم، خمس نسخ، هي:

١ - نسخة جستربتي - دبلن في ايرلندة:

وتاريخ نسخها العشر الأواخر من رمضان من سنة ٧٢٥ هـ أو ٧٢٤ هـ، حيث ذكر التاريخ الأول في أولها والثاني في آخرها. وعدد أوراقها (٧٢) ورقة، تحتوي كل ورقة (١٣) سطراً، وذكر فيها أنها قوبلت بأصل فصيح يملكه الكاتب، وقد كتبه أبو حيان نفسه. ومصدرها الأصلي مكتبة حسين بن الشيخ محمد النصيبي العماني ١٠١٧ هـ. وقد نسخها: سليمان بن داود سليمان الحنفي المقرىء، وأجازها لناصر الدين محمد نجل الأمير علاء الدين علي بن عبد الله الشافعي.

وتحمل المخطوطة رقم ٤١٢٣.

٢ - نسخة باريس:

وتاريخ نسخها الحادي والعشرين من ربيع الأول لسنة ٦٨٧ هـ

بالقاهرة، وناسخها: عبيد الله الفقير إليه محمد بن عثمان بن عبد الرحمن ابن عيس أبو موسى. وقد كتب في آخرها العبارة التالية: -

نسخت في الثالث من رجب سنة ٧٢٥ هـ بالزاوية الجمالية من الكرك المحروسة. وهذا يعني أن تاريخ النسخ الثاني هو الذي كتب وانه نسخها عن مخطوطة أخرى كتبت سنة ٦٨٧ هـ . وعدد أوراقها عدد الأوراق في كل ورقة عدد الأسطر سطراً. وتحمل رقم ٤٨١٥.

٣ - نسخة معهد المخطوطات:

وتاريخ نسخها ٧١٠ هـ ، كتبها: أحمد بن عبد الله الزرعي الفيومي. وقد قوبلت بنسخة عليها خط أبي حيان نفسه. وهي مصورة عن نسخة محفوظة في مكتبة آغا أيوب.

وتقع في ٨٥ ورقة مساحة الورقة ١٤ × ١٩٫١.

٤ - نسخة المكتبة الأحمدية بتونس:

تاريخ نسخها ٧١٢ هـ ، بخط مشرقي، تقع في ١٣٢ ورقة في كل ورقة تسعة أسطر، بُعدا الورقة ٢٤ × ١٨. وفي آخرها نص إجازة من الشارح لابراهيم بن سعد الله بن جماعة بالمدرسة الصالحية بالقاهرة بتاريخ ٧٢٠ هـ.

وتحمل رقم ٦٧٤١.

٥ - نسخة الخزانة الفردية في النجف الأشرف:

وقد كتبت سنة ٧١٢ هـ بخط محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن علي الأشعري.

منهج أبي حيان في « التقريب »:

لقد أفاد أبو حيان من كتاب « المقرب » وحاول إبراز نفائسه كما يقول في مقدمة « التقريب » « وقد جمعت في هذه الأوراق من كتاب المقرب نفائسه، وجلوت للخطاب عرائسه ». وفي هذه العبارة وغيرها مما ورد في مقدمته ما يشي باهتمامه بالكتاب، ولكن في الكتاب أشياء لم ترق له إما من حيث موضعها، أو من حيث مادتها ووضوحها أو عدمه، فما الذي فعله في الكتاب؟

عني أبو حيان بادىء ذي بدء بتنقيح العبارة ووضوحها إن كانت غامضة، ثم إنه جرد الكتاب عن التعليل والتمثيل حيث يقول: « وجردته في رسالة مختصرة اللفظ ميسرة الحفظ قريبة المنال عارية من التعليل والمثال ». ومما فعله أيضاً أنه قدم بعضه على بعض بسبب اشتراك في حكم أو ملاءمة في ترصيف نظم[1].

ومما فعله أيضاً دمجه بعض الأبواب[2]، وحذف بعض الأبواب مثل:

---

(١) انظر على سبيل المثال: باب الأعمال في المقرب ١٠/ ٢٥٠ حيث جاء في غير موضعه، وموضعه في التقريب بعد باب الإغراء (المقرب ١/ ١٣٥)، وباب عطف النسق (المقرب ١/ ٢٩) حيث جاء بعد باب أنواع المعارف، ولكن أبا حيان وضعه بعد « البدل » وقبل « عطف البيان لنسق التوابع ».

(٢) انظر في التقريب باب المفعول به حيث دمج مع باب الأفعال المتعدية (المقرب ١١٣/١، ١١٤) وباب الأمثلة التي تعمل على اسم الفاعل حيث دمج مع باب المصدر العامل عمل فعله (المقرب ١/ ١٢٨، ١٢٩)، وباب المضارع حيث دمج فيه بابين، باب الرافع للفعل المضارع، وجوازم الفعل المضارع، (١/ ٢٦٠، ١/ ٢٧١)، وباب العدد (المقرب ١/ ٣١٢، ٣١٥) وباب الادغام حيث دمج فيه باب الادغام من كلمتين وباب ذكر ادغام المتقاربين (١ / ٣١٨، ١/ ٣٢٠)، وباب المتقاربات في الأدغام (٢/ ٩، ١١/٢) وأخيراً دمجه بابين من المقرب يتعلقان بالقلب (٢/ ١٨٣، ٢/ ١٩٧).

باب حكم الهمزة إذا كانت أول كلمة وقبلها ساكن (المقرب ٢/٢٠)، وباب الهمزة التي تكون آخر الكلمة (المقرب ٢/٣٦).

ولكن أبا حيان امتنع عن فعل أشياء في الكتاب، فهو لم يصلح ما وهن من حدود الكتاب، ولم يتبع منهجه في التبويب، ولم يستدرك ما أهمله ابن عصفور من الأحكام الضرورية، وأخيراً فإنه لم يستدرك ما أغفله من الأبواب المشهورة.

وقد نلتمس لأبي حيان عذراً في أنه إنما فعل ذلك من قبيل الأمانة العلمية لأنه إنما يلخص كتاباً ولا يؤلفه. فقد حدد عمله بأنه يختصر الكتاب ويلخصه الى ربع حجمه الأصلي كما اعترف بذلك في مقدمة الكتاب.

وربما أحجم عن فعل ذلك لأنه كان يطمح في أن يؤلف كتاباً كاملاً في الصرف.

ولعل فيما فعله أبو حيان من اعادة ترتيب وتبويب الكتاب وربط الموضوعات المتصلة بقضية صرفية أو نحوية يزيد قيمة جهده المبذول في الكتاب، فهو ليس تلخيصاً محايداً للكتاب، ولكنه اعادة نظر في بعض هفوات الكتاب بالاضافة الى اختصاره وتلخيصه.

مقارنة أبواب الكتاب في « التقريب » و« المقرب »

عنوان الباب	الصفحة في التقريب	الصفحة في المقرب
مقدمة المؤلف	٣٧	
النحو والكلام	٣٩	١/٤٥
القسم الأول من الأحكام التركيبية	٣٩-٨٨	
باب الإعراب	٤١	١/٤٧
باب إعراب الاسم والفعل	٤٢	١/٥١
باب الفاعل	-٤٢	١/٥٣
باب الموصول الحرفي	٤٣	١/٥٦
باب نعم وبئس	٤٥	١/٦٥
باب التعجب	٤٥	١/٧١
باب شرط بناء الفعل للمفعول	٤٧	١/٧٩
باب المبتدأ والخبر	٤٧	١/٨٢
باب الاشتغال	٤٨	١/٨٧
باب كان وأخواتها	٥٠	١/٩٢
باب أفعال المقاربة	٥٢	١/٩٨
باب ما العاملة عمل ليس	٥٢	١/١٠٢
باب إن وأخواتها	٥٣	١/١٠٦
باب المفعول به	٥٤	١/١١٣
باب إسم الفاعل	٥٦	١/١٢٣

القسم الثالث وهو التصريف:

١ - اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني، ومنه:

٢ - تغير الكلمة لمعنى طارىء عليها، ومنه:

باب الادغام	١١٨	١٥٠/٢
باب الابدال	١٢٠	١٥٩/٢
باب القلب	١٢٤	١٨٣/٢، ١٩٧
باب الضرائر	١٢٨	١٩٩/٢

أجزت الفقيه الأجلّ الفاضل المحصّل النجيب ناصر الدين محمد نجل الأمير الأجلّ علاء الدين علي بن عبد الله الشافعي، نفعه الله، ونفع به،بأن روى عني الوصيّة التي أنشأها شيخي، الشيخ الإمام العالم العلامة أثير الدين أبو حيان، فسح الله في مدته، وكذلك التاريخ الذي ذكر فيه الاستاذ أبا الحسن بن عصفور ونسبته ومضفاته وغير ذلك فليرو عني ذلك، والله الموفق.

وكتب سليمان بن داود سليمان الحنفي حامداً ومصلياً في العشر الآخر من شهر رمضان المعظم عام خمس وعشرين وسبع مائة.

فائدة:

زعم بعض زنادقة الصوفية أن العارف قد يكون له حالية مع الله، تسقط عنه الصلاة، وتحلّ له شرب الخمر، وأكل مال السلطان، ولا شك في وجوب قتل هؤلاء، فإنهم ملاحدة كفّار ضلاّل مخلدون في النار جزما، وقد كثروا في زماننا، وكثر ضلالهم، ومن ثم كان قتل الواحد منهم أفضل من قتل مائة كافر، لأن ضرره أكثر. قاله ابن حجر المكي في شرح الإرشاد.

الشيخ الأجلّ الإمام العالم البارع الكامل الصدر، نور الدين أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور الحضرمي، من أهل اشبيلية، ويعرف بابن عصفور، بقية الحاملين لعلم اللسان، والمُقَرّ له في ذلك بالإجادة والإحسان، أخذ أولاً عن الأستاذ أبي الحسن الدباج، ثم أخذ عن الأستاذ أبي علي الشلوبين، ثم كانت بينهما منافرة.

قال أبو عبد الله محمد بن حيان الشاطبيّ في تاريخه إنه لازمه نحواً من

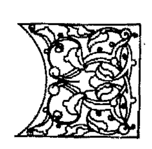
عشرة أعوام إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه في نحو السبعين طالباً.

قال المولى الأجلّ الفاضل أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي: والذي نعرفه نحن ما أكمل عليه الكتاب أصلاً، وكان أصبرَ الناس على المطالعة ليلاً ونهاراً لا يملّ من ذلك، وله تواليف جليلة منها: المقرب والممتع، [والمفتاح]، والهلاليّ، والأزهار، وإنارة الدياجي، ومختصر الغُرّة، ومختصر المحتسب، ومفاخرة السالـف، والعِذار، وشرح الجمل للزّجّاج، وهذه كلّها قد أكملها، والذي مات قبل كماله: شرح الإيضاح، وشرح المقرب، وشرح الأشعار الستة، وشرح الحماسة، وشرح المتنبي، وسرقات الشعراء، والبديع، وشرح الجزولية، وانتهى فيه إلى باب العطف، وهو بنى عليه شرحَه الشيخ الحافظ أبو الحسن الأُبذيّ، وكذلك بنى عليه أيضاً الاستاذ أبو عبد الله الشلوبين الأصغر.

أقرأ بأشبيلية، وشَريش، ومالِقَة، ولورقَة، ومُرْسيّة، وكتب عنه على كتاب سيبويه أبو القاسم الصفّار، ثم انتقل إلى تونس، وبها توفي يوم السبت من الزوال الرابع والعشرين من ذي قعدة سنة تسع وستين وستمائة، ومولده بأشبيلية عام سبع وتسعين وخمسمائة، وهو عام السيل الكبير عندهم، ومن شعره، عفا الله عنه، مما قاله إرتجالاً:

لَمّا تَدَنَّسْتُ بالتَّفْريطِ في كِبَري   وَرُحْتُ مُغْرىً بِشُرْبِ الرّاحِ واللَّعَسِ
رَأَيْتُ أنّ خِضابَ الشيْبِ أسْتَرُ لي   إن البَيَاضَ قَليلُ الحَمْدِ كَالدَّنَسِ



 بسم الله الرحمن الرحيم 

وصيّـة أنشأها شيخنا الشيخ الأجلّ الإمام أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان، فسح الله في مُدّته:

« ينبغي للعاقل أن يعامل كل أحد في الظاهر معاملة الصديق، وفي الباطن معاملة العدوّ، في التحفّظ منه والتحرّز، وليكن في التحرز من صديقه أشدّ من التحرز من عدوّه، وأن يعتقد أن إحسان شخص إلى أحد، أو تودده إليه، إنما هو لغرض قام له فيه يتعلق به يبعثه على ذلك لا لذات ذلك الشخص، وينبغي أن يترك الإنسان الكلام في ستة أشياء: في ذات الله تعالى، وفي ما يتعلق بصفاته، وبأحوال أنبيائه، وفي التعرض[1] لما جرى من الصحابة، وفي التعرض لأئمّة المذاهب، وفي الطعن على صالحي الأمة، وعلى أرباب المناصب والرتب من أهل زمانـه، وألاّ يقصد أذى أحد من خلق الله تعالى إلاّ على حسب الدَّفْع عن نفسه، وأن يَعْـذِر الناس في مباحثهم وإدراكاتهم، فإنّ ذلك على حسب عقولهم، وأن يضبـط نفسه عن المِراء، والمجادلة، والاستزراء والاستخفاف بأبناء زمانه، وألاّ يبحث إلاّ مع من اجتمعت فيه ثلاث شرائط: الديانة، والفهم، والمزاولة لما يبحث، وأن لا يغضب على من لم

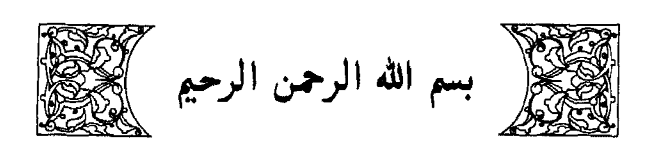
(١) في الأصل: وفي عدم التعرض، زيادة من الناسخ.

يفهم مراده، ومن لم يدرك ما يدرك هو، وأن يلتمس مخرجاً لمن ظاهر كلامه الفساد، وأن لا يُقْدِم على تخطئة أحد ببادي الرأي، وأن يترك الخوض في علوم الأوائل، وأن يجعل اشتغاله بعلوم الشريعة، وأن لا ينكر على الفقراء، وليسلّم لهم أحوالهم، وينبغي للعاقل أن يُلْزِم نفسه التواضع لعبيد الله، وأن يجعل نصب عينه أنه عاجز مفتقر، وأن لا يتكبّر على أحد، وأن يُقِلّ من الضحك والمُزاح والخوض في ما لا يعنيه، وأن يتظاهر لكلٍّ بما يوافقه مما لا معصية لله تعالى فيه، ولا خَرْمَ مروءة، وأن يأخذ نفسه باجتناب ما هو قبيح عند الجمهور، وأن لا يظهر الشكوى لأحدٍ من خلق الله تعالى، وأن لا يُعَرِّض بذكر أهله، ولا..... من يكون بحضرة جليسه، وأن لا يطلع أحداً على عمل خير يعمله لوجه الله تعالى، وأن يأخذ نفسه بحسن اللفظ وجميل التغاضي، وأن لا يركن إلى أحد إلاّ إلى الله تعالى، وأن يكثر من مطالعة التواريخ........

كتاب التقريب في النحو

اختصار الشيخ الإمام العالم أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي رضي الله عنه





قال الشيخ الإمام العالم العلامة، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي رضي الله عنه[١]:

لك اللّهمّ أحمدُ وأُمَجِّد، وإيّاك أسأل وأقصد، في أن تُوالِيَ الصلاة سرمدا، والسلام أبداً، على من آتيته جوامع الكَلِم، وجلوت بأنواره حنادس الظُّلَم، محمد أفضل النبعة النبوية، والأرومة المهدية، والرضى عن سُرْبَتِه[٢] وخُلّته. والمختصين بخلّته، وخصوصاً عن صِنوه، وابن عمه عليّ منشىء الفن العربي، وموضح المَهْيَع[٣] النحوي. وبعد: فخير الكلام ما ترتّبت أصوله، وتهذّبت فصوله، وأفرغتْ معانيه في قالب الإيجاز، وتناسبت صدوره مع الأعجاز، وقد جمعتُ [٤ ظ] في هذه الأوراق من كتاب المقرّب نفائسه، وجلوتُ للخُطّاب عرائسه، وجرّدته أحكاماً مختصرةَ اللفظ، مُيَسَّرَةً للحفظ، قريبة المنال، عاريةً من التعليل والمثال، تغني البادي، وتذكر الشادي، من غير إصلاحٍ لما وَهَنَ من حدوده،

(١) في نسخة باريس: بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله، قال الأستاذ الإمام أثير الدين أبو حيان النفري الجياني الأندلسي، مقيم القاهرة حرسه الله تعالى،

(٢) أي جماعته.

(٣) المهيع: طريق مهيع منبسط واضح

ولا تَحَرُّزٍ عما تعرض إليه من منقوده، ولا استدراك لما من الأحكام الضرورية أُهمل، ولا لما من الأبواب الشهيرة أُغفل، ولعلّ من قَصُرَ باله في علم اللسان، وقصر فهمه عن الترقي إلى ذروة الإحسان، يعارض كتابي هذا بالمقرب، فيتخيل أني أهملت منه حكماً، أو أغفلت قسماً فيسيء به اعتقاداً، ويوسعه بعاداً. فلينعم هذا المتخيّل نظره كرّة بعد كرّة، وليمعن الفكر مرة بعد مرة، فإني عُنِيتُ بالتنقيح للعبارة، وغَنِيتُ عن التصريح بالإشارة، وربما قَدَّمْتُ بعضه على بعض لاشتراكٍ [٥و] في حكم، أو ملاءمةِ ترصيفٍ أو نظم. ولما قرّبتُ فيه النازح إلى أهله، وقَرَنْتُ الشكل بشكله، وجاء في نحوٍ من ربع أصله، سميته «تقريب المقرّب». وإلى الله أضرع وأرغب في أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، ومعيناً على فهم كتابه الحكيم بمَنِّه ويُمْنِه.

النحو:[1] علم مؤصّل بمقاييس كلام العرب المُعَرِّفَةِ أحكامَ أجزاءٍ ائتلف منها. والكلام[2]: لفظ مركّب مفيد بالوضع، وأجزاؤه: اسم، وفعل، وحرف، فالاسم لفظ يفهم منه وحده معنى غير متعرِّض بِبِنْيَةٍ لزمانٍ، والفعل كالاسم إلاّ في عدم التعرّض، والحرف لفظ دالّ على معنى في غيره فقط، والأحكام: إفرادية وتركيبية، وهي إعرابية وغيرها.

---

(١) في المقرب: حقيقة النحو ١/ ٤٥

(٢) في المقرب: باب معرفة علامات الإعراب ١/ ٤٥



القسم الأول من الأحكام التركيبية:



[٥ ظ] الإعراب[١]: تغيّر آخر الكلمة لعامل داخل عليها في ما هي فيه لفظاً، أو تقديراً.

وألقابه: رفعٌ ونصبٌ في اسمٍ وفعلٍ، وجرٌّ يخصّ الاسم، وكان حقّه أن يدخل في مضارع أضيف إليه اسم زمان، أو ذو أو آية، وجزمٌ ويخصّ الفعل، وكان حقّه أن يدخل في غير منصرف.

فللرفع: نون في مضارع اتصل به ألف الأثنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة، وبقاء اللفظ عند دخول الرفع على ما كان عليه قبله في مثنّى، وجمع مُسَلَّم مذكر، وجارٍ مجراهما، وضمّة في ما بقي.

وللنصب: كسرة في جمع مؤنث سالم، وانقلاب إلى الياء في جمع مسلَّم مذكر، وفي مثنّى، وحذفٌ في ما رفع بالنون، وفتحة في ما بقي.

وللجر: فتحة في ما لا ينصرف، وانقلاب كهُوَ في النصب، وكسرة في ما بقي.

وللجزم: حذفٌ في ما رُفع بنون، وفي معتلّ آخرٍ غير بَدَلٍ من همزة، إلاّ في ضرورة، فإن أُبدِل [٦و] فالحذف والإثبات، وسكون في ما بقي.

---

(١) في المقرب: باب الإعراب ١/ ٤٧

باب[١]:

يُرْفَعُ الاسم بشرط عَطْفِيّةٍ، وعدمِ عاملٍ لمجرّد عددٍ[٢]، وفاعلاً، ونائباً، ومبتدأً، وخبراً، وتابعاً. ويُنْصَبُ مفعولاً به، وفيه، وله، ومُشَبّهاً بالمفعول به[٣]، ومصدراً، وحالاً، وتمييزاً، ومستثنى، وخبر «كان»، ومشبهات «ليس»، واسم «لا» لتبرئة[٤]، واسم «إنّ»، وتابعاً. ويُجَرُّ بحرف، أو إضافة، أو تبعيّة.

ويُرْفَعُ الفعل إن عَرِيَ من ناصب، أو جازم. ويُنْصَبُ إن باشره ناصب، أو أتبع نَسَقاً، أو بدلاً. ويُجْزَمُ إن باشره جازم، أو عطف على مجزوم، أو كالمجزوم، أو أبدل منه.

باب[٥]:

الفاعل: اسم سبقه رافعه لفظاً ونيةً على طريقة فَعَلَ أو فاعِل. ورتبته التقديمُ على المفعول، ويجب: إن أُضمر متصلا، أو فقد مبين أو أضيف إليه مصدر ينحلّ لـ «أنْ أو ما» وصلتها إلاّ في ضرورة. ويمتنع: إن أُظهِرَ [٦ ظ] والمفعول ضمير متصل، أو مضاف إليه المصدر، أو اسم فاعل غير ماضي، أو قُرِنَ الفاعل بـ «إلا»، أو ما في معناها، أو اتصل به ضمير المفعول، أو ضمير ما اتصل به، أو كان

(١) في المقرب: باب الأماكن التي يدخل فيها المعرب من الأسماء والأفعال لقب من ألقاب الاعراب الأربعة ١/ ٥١

(٢) في المقرب: اذا أردت مجرد العدد لا الإخبار.

(٣) أي: الظرف والمصدر المتسع فيها، ومعمول الصفة المشبهة باسم الفاعل. انظر المقرب ١/ ١٣٨ باب ما يجوز أن يتسع فيه.

(٤) أي لا النافية للجنس.

(٥) في المقرب: باب الفاعل ١/ ٥٣

الفاعل ضمير ما اتصل به، اضو كان الفاعل ضمير ما اتصل به، أو ضرورة ويجوز في الباقي.

ويجب تقديم المفعول على العامل إن كان اسم شرط، أو استفهام لا لاستثبات، أو «كم» خبرية في الفصحى، أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله. ويمتنع إن أضمر متصلاً، أو جَمَدَ عاملٌ. فإن ولي «ما» لنفيٍ أو «لا» في قسمٍ، أو أداة استفهام، أو شرط، أو تحضيض، أو لام توكيد لا تصحبُ «إنّ» أو وقع صلةً، أو صفة، لم يُقَدَّم على موصول ولا موصوف ولا على شيء من ذلك. ويجوز على العامل، إلاّ إن كان صلةَ «أل»، أو ناصب فعل، فإن جرّ بغير زائد لم يُقَدَّم، أو بزائدٍ جاز عليه لا على العامل وحده، ويجوز في الباقي.

باب[1]:

الموصول الحرفيّ «أن وكي»، [٧و] ويوصلان بالفعلية، و«أنّ» بالاسمية، و«ما» بهما. والاسميّ «مَنْ» لعالِم، أو مختلط به، أو كعالم، و«ما» لغير عاقل، ولأنواع عاقل، «والذي» لمفرد، «والتي» لمفردة، لعاقل وغيره، ولجَمْعَيْهما. ويجوز اللّذِ واللّذْ والذي، وكذا في[2] «التي» وتثنيتهما اللذان واللتان رفعاً، وبالياء في غيره. وجمع الذي: «الذين» مطلقاً، ويخصّ العاقل. وبعضهم، كالمسلّم، وهذيلٌ «اللائين» مطلقاً، وبعضهم كالمسلّم. ويجوز حذف النون جَمْعاً وتثنيةً وشدُّها فيها رفعاً. وفي «التي» اللائي واللاتي واللواتي، وبلا ياء فيهن، واللّوا وبالمدّ، واللاي واللاّ واللاءات.

---

(١) في المقرب: نوع آخر منه وهو حكم الفاعل والمفعول به في الأسماء الموصولة. ١/ ٥٦

(٢) سقطت «في» من نسخة باريس.

و« أل » بمعنى « الذي والتي » لمذكر ومفرد وفروعها كـ « مَنْ وما » ولا توصل إلاّ باسم فاعل أو مفعول، وضرورةً بالجملة. و« أيّ » كـ « ألْ »، وبعضهم أَنَّثَ وثنّى وجَمَعَ سلامةً. و« ذو » طيّءٍ لمذكر مفرد، وقد يُعْرب، وفي [٧ظ] فرعيه كذلك، أوْ كـ « ذي » بمعنى صاحب. و« ذاتُ » لمؤنث وتثنى ذواتا وذواتَيْ، وتجمع ذواتُ بضم التاء مطلقاً، و« الألى » لجمعٍ مطلقاً. و« ذا » بمعنى « الذي والتي » مع « ما أو مَنْ » الاستفهاميتين. ويوصل الاسميّ بظرفٍ أو مجرورٍ تامَّيْن، وجملةٍ خبرية لا تعجبية فيها ضميره، ويجوز حذفه: مرفوعاً، ويشترط فيه الابتداء، وعدم عطفه، وصلاح ما بعده صلةً، وطول الصلة في غير « أيّ » إلاّ شاذاً، والأصَحُّ منعُ حذفه وقد عُطِفَ عليه. ومنصوباً بشرط اتصاله، وتعيّنه للربط، ونصبه بفعل تام، وقد يحذف في صلة « ألْ » إن لم يُلْبِس. ومجروراً بإضافةٍ إن نَصَبَ معنى، وبحرفٍ إن جُرّ الموصول، أو المضاف إليه، واتحد متعلّقه، ولا تُقَدَّمُ صلةٌ ولا بعضها على موصول. ولا يُتْبَع، ولا يستثنى منه، ولا يُخْبَر [٨ و] عنه إلاّ بعد تمامها، ولا يُفْصَلُ بينها ولا بين أبعاضها بأجنبيّ، ويجوز بالاعتراض. وما صلح لفظه لواحد مذكر وفروعه جاز الحمل عليه وعلى معناه. « والذي » وفروعُه إنْ وقع بعد ضمير حاضر جاز على لفظه فيعود غائباً، وعلى معناه فيطابق الضمير، وفي جميع ما ذكر يجوز البعض على المعنى، والبعض على اللفظ، والابتداء عليه أولى. فإنْ أدّى الحمل عليه إلى إيقاع وصفٍ خاص بمذكر على مؤنث مما لم يفصل بينهما بتاء، أو الحَمْلانِ إلى ذلك، أو إلى عكسه، أو إلى مخالفة مُخْبَرٍ عنه لخَبَرِهِ الفعلِ لم يَجُزْ.

باب*:

«نِعْمَ وبِئْسَ» فعلان جامدان. وسُمِع بَئِسَ، وبَئْسَ، ونَعِمَ، ونَعْمَ، ونِعِمَ، ونِعْمَ، وهـذه أكثر، وكذا قياس كل فعلٍ حَلْقِيٍّ عَيْنٍ. وفاعلهما ذو «أل» أو مضاف إليه، أو إلى نكرة قليلا، أو مضمرٌ واجبٌ إفراده مطلقاً، وحكى مطابقته [٨ظ] التفسير عمّن لم تتحقق فصاحته، ويفسّر بنكرة، ولا بُدّ من مخصوص أخصّ من الفاعل، وقد يحذف هو أو التمييز لفهم المعنى، ولا يُجْمَعُ بين فاعلٍ ظاهر وتمييز إلاّ إنْ أفاد معنىً زائداً، ولا يُجَرّ بمن إلاّ شاذّاً، أو ضرورةً. والمخصوص مبتدأ، والجملة خبر، وأغنى العُمومُ عن رابط، فإن تأخّر جاز ذلك، وأنْ يكون خبراً محذوفَ المبتدأ وعكسَه، ويجوز لحاق التاء لهما مطلقاً، إلاّ إنْ كان فاعلُهما مذكراً لم يُكْنَ به عن مؤنث. وما جاز التعجب منه بقياس جاز أن يُبنى على «فَعُلَ» لمدح أو ذم، وهو كنِعْمَ وبِئْسَ حكماً. و«حَبَّذا» في المعنى كنعم، ولا حبّذا كبئس، وهي في الأصل مركبة من «حب» و«ذا» لمشار فجعلا اسماً مبتدأ أو خبراً مقدماً، ولذا لا يَتَغَيَّرُ «ذا» بحَسَبِ مشارٍ والمنتصِبُ بعده مطلقاً تمييز، ويجوز جرّه بمِنْ.

باب**:

[٩و] التعجب: استعظامُ زيادةٍ في وصف الفاعل خَفِيَ سببها، وخرج بها عن نظائره، أو قلّ نظيرُه، ولا يجوز من الله تعالى، فإن جاء فبالنظر إلى المخاطب. وشذّ مِنْ وصْفِ المفعولِ: ما أشْغَلَه وأجَنَّه،

(*) في المقرب: باب نعم وبئس ١/ ٦٥ في عنوان (ذكر حكم الفاعل في الأفعال التي لا تتصرف وهي نعم وبئس وفعل التعجب).

(**) في المقرب: باب التعجب ١/ ٧١

وأوْلَعَه، وأعجَبَه برأيه، وأحبَّه إليّ، وأبغضَه إليّ، وأمقتَه عندي، وأخوفَه عندي.

وصيغه: **ما أَفْعَلَهُ، وأفْعِلْ بِهِ، وفَعُلَ**. وشرط بناء «**أَفْعَلَ**» التصرّفُ، والتام، والتجريد، إلاّ أفعل والهمزة لا لنقل، وكونُه لا لوناً، ولا عاهةً، ولا ثابتاً، وعلى «فَعُل» أصلاً أو تحويلاً. ويُقْتَصَرُ في باب «ظَنّ» على الفاعل. وشذّ حذف الهمزة في: ما خَيْرَ اللبنَ للصحيح، وما شرَّه للمبطون. ومن الزائد على غير أفعل: ما أفقرَ، وأغنى، وأتقى، وأقْوَمَ، وأمكنَ، وآبلَ. ومن أفعل والهمزة لِنَقْلٍ: ما أعطى، وأولى، وأضيعَ.

ومن الثابت: ما أحسنَ وأطولَ وضداهما، وأهوجَ، [٩ظ] وأحمقَ، وأنوكَ، وأشنعَ. ولا يُتَعَجَّبُ من: «قام، وقعد، ونام، وسكن، وغضب، وجلس، وقال من القائلة» وإن استوفت الشروط. ويُتَوَصّل لما لا يُتَعَجّب منه بنصب مصدره بما يجوز التعجب منه، أو جعله صلة لـ «ما» المصدرية إنْ عَدِمَه، و«ما» تام مبتدأ و«أفعل» خبرٌ فاعلُه ضمير «ما» مفرداً أو مذكراً على لفظها. وتُزاد «كان» بينهما إن تُعُجِّبَ مما انقطع. ولا تنقاس زيادة «أصبح وأمسى».

ومعمولُ «أفْعَلَ» مطلقاً لا يسبقه، ويجوز سبق معموله المجرور المنصوبَ وربما وَجَب. «**وأفْعِلْ**»: أمرٌ معناه الخبر، وهمزته للصيرورة، وهو هكذا في مذكر مفرد وفروعها[١]. والمجرورُ فاعلٌ لزمته الباء زائدةً، ويسوغ حذفه لدليلٍ. «**وفَعُلَ**» شرطه كأفْعَلَ، ولا تلزم فاعله «ألْ» ويجوز جرّه بباء زائدة.

---

(١) في نسخة باريس: وهو هكذا لمفرد ومذكر وفرعيها.

باب*:

[١٠ و] شرطُ بناء الفعل للمفعول تصرُّفُه، والصحيحُ في باب «كان» الجواز بشرط حذف الاسم والخبر، وإقامة ظرف، أو مجرور لها مُقام المحذوف، ويُضَمُّ أولُه، ويُكسر ما قبل آخره إلاّ ما ثانية ياء أو ألف، أو ثالثة ألف زائدان، فيقلبان واواً، أو أوله تاء مزيدةٌ فَيُضم ثانيه، أو همزةُ وصلٍ فثالثُه، والمضارع يضم أولُه، ويفتح ما قبل آخره، والمضعّف كالصحيح، وتغييره على حسب التصريف. ويُحذَف الفاعل لعلمٍ، وجهلٍ، وخوفٍ منه، أو عليه، وتعظيمٍ، وتحقيرٍ، وإيثارٍ، ووزنٍ، وتوافقٍ، وتقاربٍ فينوب عنه متصرفُ ظرفٍ، أو مصدرٍ مختصّ، ومفعولٌ به مُسَرَّحٌ(١)، أو مقيّدٌ(٢)، ولا يقام غير مسرّح إن وُجِدَ مسرّح، ولا مسرح لفظاً لا تقديراً مع وجود مُسَرّحها، فإن سُرِّحَتْ كلُّها لفظاً وتقديراً فالأولى في باب «أَعْلَمَ» وجوباً، وفي باب «ظَنَّ [١٠ ظ] وأَعْطَى» اختياراً.

باب**:

المبتدأ: اسمٌ، أو مقدّرٌ به، مجعولٌ أولَ الكلام لفظاً، أو نِيّةً، مُعَرّىً من عاملٍ لفظيّ غير زائد. والخبر: الجزء المستفاد من جملة الابتداء. ولا يبتدأ بنكرة إلاّ إن كانت موصوفة، أو خَلَفَ موصوفٍ، أو مقاربةَ معرفة في أنها لا تقبل «ألْ»، أو اسمَ استفهام، أو شرطٍ، أو «كم» خبراً، أو تعجباً، أو دعاء، أو عاماً، أو جواباً، أو تفصيلاً، أو مسبوقاً

(*) في المقرب: باب ما لم يسمّ فاعله ١/ ٧٩

(١)(٢) ذكر صاحب المقرب تفسيراً له بقوله (أعني المجرور) ١/ ٨١.

(**) في المقرب: باب المبتدأ وخبره ١/ ٨٢

بأداة نفيٍ ، أو ظرفٍ ، أو مجرورٍ مُصَحِّحٍ ، أو ذاتَ حصرٍ لا بأداته ، وهو قليل.

والخبرُ: مفردٌ إمّا لمبتدأ ، أو مشبَّهٌ به ، أو معمولٌ لما هو المبتدأ ، وهو ظرف أو مجرورٌ تامّان. ويَتَحَمَّلُ المُشْتَقُّ ضميراً ، أو جملةٌ فعليةٌ ، أو اسميةٌ فيها رابطٌ ضميرُ المبتدأ ، أو لفظُهُ ، أو إشارة إليه ، أو عمومٌ ، أو عطفُ جملةٍ فيها ضميرُه بالفاء على أخرى عاريةٍ منه ، ولا رابطَ إن كانت المبتدأَ [١١و] في المعنى ، ولا يجوز حذف الضمير إلاّ إن جُرَّ بحرف ، ولم يؤدِّ إلى تهيئةِ العامل وقطعه ، وربما حذف منصوباً في الشعر. وما حُذِفَ ، أو أُثْبِتَ ، أو قُدِّمَ ، أو أُخِّرَ ، من مبتدأ وخبر في مَثَلٍ أو كَمَثَلٍ ، أو لا دليلَ على حذفه منهما ، لم يُتَصرّف فيه بضدّه. ويجب حذف الخبر بعد «لولا » ، سادًّا الحالُ مسده وإثباتُه خبراً لـ « ما » التعجبية ، وإثبات « ما » هذه ، والخيار في الباقي. ويجب تأخير خبر اسم شرطٍ ، أو استفهام ، أو « كم » خَبَراً ، أو « ما » عَجَباً ، أو ضميرِ شأنٍ ، أو مساوية تعريفاً ، أو تنكيراً ، أو مشبّهٍ به ، أو مُخْبَرٍ عنه بفعلٍ رافعٍ ضميرَه. وتقديمُه اسمَ استفهام ، أو « كم » خبراً ، أو مُصَحِّحاً ، أو خبراً لمَا ناب عنه « أنّ » ، أو متصلا بالمبتدأ ضميرُ شيء فيه ، والخيار في الباقي. ولا يُقَضّى مبتدأ أَزْيَدَ من خبرٍ واحد ، إلاّ إن كان في معنى واحد ، أو بعطف. ويجوز دخول الفاء في خبرٍ [١١ظ] مستحقٌ بصفةٍ أو بصلةِ ظرفٍ ، أو مجرورٍ وجملةٍ تصلُح لأداةِ شرطٍ.

باب*:

الاشتغال: سَبْقُ الاسمِ عاملاً في ضميره أو سببه ، متصرّفاً أو

(*) في المقرب: باب الاشتغال ١/ ٨٧.

كمتصرف، لولا عملُه لعَمِلَ في الاسم أو في موضعه. والسببيُّ متصلٌ بضمير الاسم، أو مشتملٌ صفتُه على ضمير الاسم، أو عُطِفَ عليه متصلٌ بضميره بالواو فقط، أو أضيف إلى شيء من ذلك. والاسمُ إن تصدّر والعاملُ خبرٌ رافعٌ ولو في الموضع، وَجَبَ فيه الابتداء، أو غيرُ رافعٍ، اختير، ويجوز نصبه بمضمر من لفظه إن أمكن، وإلاّ فمن معناه. والنصبُ مع ضميرٍ منصوبٍ أحسنُ منه مع سببيٍّ منصوبٍ، ومع هذا أحسنُ منه مع ضميرٍ مجرورٍ، ومع هذا أحسنُ منه مع سببيٍّ مجرورٍ. أو غيرُ خبرٍ، جاز الابتداء، [١٢ و] والحملُ على الفعلِ، هذا ما لم يقع العامل صلة، أو صفة، أو فصل بينه وبين الاسم بـ «ما» لنفيٍ، أو «لا» جوابَ قسمٍ، أو لامِ ابتداءٍ، أو قسمٍ، أو أداةِ استفهامٍ، أو شرطٍ، أو تحضيض، فيجب الابتداء. وإن سبقه أداةٌ تختصّ بالفعل فيجبُ الحملُ على الفعل، وهي كلّ ظرفِ زمانٍ مستقبَلٍ، وأداةُ شرطٍ ولو لَمّا كان سيقع لوقوع غيره، أو بمعنى «إن»، والفرق بينهما أنّ تلك يليها ماضي المعنى، وهذه مستقبَلُه، وأداةُ تحضيضٍ، وهي: هَلاّ، وألاّ، ولَوْ ما، ولولا، والامْتناعيةُ لا يليها إلاّ المبتدأ، وجوابُ «لو ولولا» موجباً ومنفياً بما يجوز دخول اللام عليه، وبلم يمتنع، أو أداة تكون أولى بالفعل** وهي أداة استفهام و«ما ولا» لنفيٍ، فالاختيار الإضمار. ويجب تقديمُ الفعل على الإسم إن وقعا بعد أداةِ شرطٍ أو استفهام فتخرج عن الاشتغال، وعكسُه [١٢ ظ] ضرورةٌ إلاّ الهمزة و«إن» فالاختيار تقديم الفعل بشرط مُضيِّهِ في «إنْ»، أو سؤالٌ جملةُ الاشتغال جوابُه، أو عاطفٌ والعاملُ خبرٌ، ففي السؤال الوجهان، والاختيارُ موافقةُ المستفهَمِ له في الإعراب. وفي العاطفِ إن كان على جملةٍ اسميةٍ

(**) العبارة: وهي أداة الاستفهام تطرد في الكتاب بعد «أداة تكون أولى بالفعل».

فالابتداءُ مختارٌ، أو فعليةٍ فالنصبُ مختارٌ، أو ذاتِ وجهين فيستويان ما لم يُفْصَل بين الاسم والعاطف «بإذا» لفُجاءةٍ، فيجبُ الابتداء، إلاّ إن قُرِنَ العاملُ بـ «قَدْ» أو فُصِل بـ «أمّا» فيختار، أو غيرُ خبرٍ أو سبقه غيرُ ذلك، فكما لو تصدّر والمشتغَلُ عنه ذو ضميرٍ أو سببيٌّ فيُحْمَلُ عليه، أو سببين أو ضميرين منْفصلين أو منْفصلٍ وسببيٌّ فعلى أيِّهما شِئْتَ، أو متّصلٍ مرفوعٍ مع متّصلٍ أو سببيٌّ فعلى المتّصل، أو منْفصلٍ منصوبٍ مع منْفصلٍ، أو سببيٌّ، فعلى أيّهما شئت في باب [١٣ و] «ظَنَّ، وفَقَدَ، وعَدِمَ» وعلى المتّصل في غير ذلك، أو متّصلين فعلى المرفوع منهما، وتَخُصُّ بابَ «ظَنّ وفَقَدَ وعَدِمَ».

باب*:

كان وأخواتها: ترفعُ كلَّ مبتدأ جائزِ الابتداء، غير واجب التصدير اسماً لها، وتنصب خبره خبراً لها، إلاّ جملةً غيرَ خبريةٍ، وتستعملُ تامّةً إلاّ «لَيْسَ، وزَالَ، وفَتِيءَ وجَاءَ، وقَعَدَ»، وتزاد «كان» فقط بين متلازمين، والناقصةُ لاقْتران الصفة بالزمان، وبمعنى «صار»، والتامةُ بمعنى «حَدَثَ». و«كَفَلَ، وغَزَلَ، وأَمْسَى، وأصْبَحَ، وأضْحَى، وغَدَا، ورَاحَ». نواقِصَ لاقتران مشاركٍ لها في الحروف، وتامّاتٍ، فـ «أصْبَحَ وأمْسَى» للدخول في الزمان، و«أصبح» أيضاً للإقامة فيه، وشذّت زيادتها، و«غدا وراح» للدلالة على السيْرِ فيه. و«ظلّ» لمصاحبة الصفة نهاراً، و«بات» ليلاً، بمعنى صار، وتامّين، فـ «بات» بمعنى عرّس [١٣ ظ] و«ظل» أقام نهاراً. و«صار، وآض» لتحوُّل الموصوف من صفة إلى أخرى، وتامّين بمعنى انتقل. و«قعد،

(*) في المقرب: باب كان وأخواتها ١ / ٩٢.

وجاء » في المثل بمعنى صار ، و«ليس » لانتفائها حالاً إن آنبهم زمانها ، وإن تقيَّد فعلى حَسَبِه. و« ما زال ، وما آنفكّ ، وما فَتِيءَ وما بَرِحَ » لمصاحبة الصفة مذ قُبِلَتْ ، وتَتِمّ « ما آنفكّ وما برح » فيدلاّن على بقاء الفاعل في مكانٍ أو على صفة. و« ما دام » لمقارنةٍ في الحال ، وتامّةٌ لبقاء الفاعل. ويجب إثبات الحرف في « زال »وأخواتها ، وقد يحذف في شعر ، وفصيحاً في مضارعٍ جوابَ قسم ، وقل استعمال «بَرِحَ » بغيره لا لفظاً ، ولا تقديراً . ولا تدخل « إلاّ » في خبرهن. وإذا نُفِي غيرهُن جاز إن لم يُشْتَقّ مما لا تدخُلُ فيها. وتتصرّف كلها إلا «ليس وما دام وقعد وجاء ». ويجب تأخيرُ «ما دام [١٤ و] وزال » وأخواتها منفيةً « بما أو بلا » في جواب قسم عنها ، ويجوز في غيرها ما لم يَعْرِض مُوجِبُ تقديمِ مفعولٍ على عامل أو تأخيرِه إلاّ انفصالَ الضمير ، فلا يُوجِبُ التقديمَ هُنا ، والأحسن انفصاله. ويجب تقديمُ الخبر على الإسم إن أُضْمِر متّصلا والاسمُ ظاهرٌ ، أو كان مُصَحِّحاً ، أو قُرِنَ الخبرُ بـ « إلاّ » ، أو في معناه ، أو اتصل به ضميرُ شيء في الخبر. وتأخيرُه عنه إن أضمرا متّصلين أو قُرِنَ الخبرُ بـ « إلاّ » ، أو ما في معناه ، أو عُدِمَ فارقٌ ، والخيار في الباقي. ويجوز تقديمُ معمول الخبرِ عليه ، ما لم يكن في الخبر مانعٌ من تقديم مفعولٍ على فعل. وعلى الإسم إن كان المعمولُ ظرفاً أو مجروراً ، وكذا على الفعل ، ويجوز تقديمُه ظرفاً أو مجروراً مع الخبر على الإسم ، وغيرهما إن قُدِّمَ بعدَ الخبر جاز ، وإلاّ فلا ، ولا يُقَدّمانِ على الفعل إلاّ حيثُ يُقَدَّمُ الخبرُ وحده. والاسمان إن [١٤ ظ] كانا معرفتين فالخبرُ ما جَهِلَهُ المخاطَبُ ، فإن عَلِمَهما وَجِهلَ النسبةَ فالمختارُ جَعْلُ الأعرفِ الاسمَ ، فإن اتَّحَدا رتبةً فالخِيَارُ ، أو نكرتين ولكلٍّ مُسَوِّغٌ فالخيارُ ، أو لأحدهما فهو الاسمُ. ولا يُعْكَسُ ، أو معرفةً ونكرةً ، فالمعرفةُ الاسمُ ، وقد يُعكسُ في شعرٍ.

باب*:

أفعال المقاربة: عسى، وأوشك، واخلولق، وكاد، وكرب، وأخذ، وجعل، وطفق. واسمُهن كاسم «كان» والخبرُ مضارعٌ رافعٌ في أخوات عسى ضميرَ الاسمِ فقط، مقرونٌ بـ «أنْ» في الثلاثة الأول، وفيها تراخٍ، وقد تحذف منه في «عسى وأوشك» في شعر، وقد تثبت فيه في «كاد وقرب»، وهما لمقاربة ذات الفعل. ولا تدخلُ خبرَ ما بقي، وهو الأخذ في الفعل، وكون الخبر اسماً نادر، أو ضرورة، وقد تَسُدُّ «أنْ» وصلتها مَسَدّ اسم وخبر في «عسى وأوشك»، وقد [١٥ و] يتقدم الخبر على الاسم، ويجوز كسر سين «عسى» رافعة ضمير حاضر، أو نونَ إناث، ويجب الفتح على غير ذلك، وقد يتصل بها ضميرُ نصب عِوَضَ ضميرِ رفعٍ.

باب**:

«ما» كـ «ليس» عملاً في لغة الحجاز، بشرط فَقْد «إنْ»، ونفي الخبر، وتأخيره، إلاّ ظرفاً، أو مجروراً، فإن فُقِد شرط فالإهمال كلغة تميم، ويجوز جرّ الخبر بـ «باءٍ»، تَقَدّمَ على الاسم أو تأخر، وإذا عطفت على الخبر فقط والحرف موجب رفعت، أو غيرُه فالمطابقة في نصب، أو جرّ، فإن جُر الخبر، فالحملُ على اللفظ، وعلى الموضع على اللغتين، فإن أتيتَ بعد الحرف بموصوفٍ سببيٍّ، ووصفٍ يلي الحرفَ، فالوصفُ مطابق للخبر، ويجوز رفع الوصف مع نصب الخبر، وحمله على الموضعين مع جرّ الخبر، أو أجنبي، وجب رفعُ الوصفِ، والموصوفُ مطلقاً مرفوعٌ، وإن لم

(*) في المقرب: باب أفعال المقاربة (الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها ١/ ٩٨.

(**) في المقرب: باب ما ولا ولات ١/ ١٠٢

يله، والحرفُ غير موجِب، فالرفع والنصب، أو موجِب وَجَبَ الرفع.
«ولا ولات» كـ «ما» عملا، [١٥ ظ] وشرط «لا» تنكيرُ معمولَيْها، ونفيُ الخبر، وتأخيره «ولات» لا تعمل إلاّ في الحِين مُثْبَتاً أو محذوفاً، معرفة أو نكرة، وخبرها كخبر «ما» منصوباً، وشبهوا في الشعر «إنْ» بـ «ما» فنصبوا خبرها.

بَابٌ*:

«إنَّ وأنَّ ولكنّ» لتأكيد، و«كأنّ» لتشبيه، و«لَيْتَ» لتمنٍّ، و«لَعَلّ» لِتَرَجٍّ في محبوب، ولتوقع في محذور، ولها ما لـ «كان» من اسم وخبر بعكس إعرابها، وتنفردُ «أنَّ» بجواز دخول اللام في اسمها متأخراً، وفي خبرها اسماً، أو مضارعاً، أو ماضياً جامداً، أو متصرفاً مع «قد»، أو ظرفاً، أو مجروراً، أو جملة اسمية وعلى معموله وعليها، بشرط تَقَدُّمه على الخبر، وشذّت في خبر «أنّ»، ولا تدخل «إنّ» وإن كانت مبدلا من همزتها هاء، ولا يتقدم خبرهن على اسمهن إلاّ ظرفاً، أو مجروراً، ولا معمولهن، ولا معمول خبرهن عليهن. وفي تقديمه ظرفاً أو مجروراً [١٦ و] على الاسم خلاف. ويجوز تقديمه على الخبر إن عَرِيَ من مانع تقديم مفعول على عامل بشرط أن لا يلي الحرف فعل، وتلزم نونُ وقاية «ليت» متصلاً بها ياء متكلم إلاّ ضرورة، ويجوز في أخواتها، وحذف الخبر أو الإسم لدليل جائز إلاّ إسم ضمير أمر، فلا يحسن إلاّ ضرورة، وأكثر حذف الخبرِ والاسمُ نكرةٌ، وتلحقهنّ «ما» فيُهْملن، إلاّ «ليت»، فيجوز إعمالها، ويجوز حذف أحد مِثْلَيْ غير «لعل»، فتهمل «لكن»، وتُعْمَلُ «أنْ وكأنْ» واسمها ضميرُ شأن محذوف لا غيرُه إلاّ

(*) في المقرب: باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ١/ ١٠٦

ضرورة، وخبرُ «أن» المُصَدَّرُ بفعل جامد لا يحتاج لفاصل، وبمتصرّف يفصل بـ «قد أو السين أو سوف» إيجاباً، وبـ «لا» نفياً، وإن تُعْمل فيجب إظهار اسمها، ولا تلزم اللام. وتهمل، فيجوز دخولها على فعلٍ ناسخٍ متصرفٍ. وتلزم اللام في ثاني معموليه وفي الفصل. وشذّ على غير ناسخ، وفي العطف [١٦ ظ] على موضع اسم «إنّ ولكنّ» خلاف. ومن أجازه شَرَطَه بعد الخبر، فإن جاء قبله فشاذ.

بَابٌ*:

المفعولُ به: منتصِبٌ بعد تمام كلام، صالحٌ جوابَ: بأيّ شيء؟ وعاملُه فعلٌ، واسمُ فاعل، ومثالٌ، ومصدرٌ، واسمُ فعل. الفعلُ: متعدٍّ، وهو ما يبنى منه اسم مفعول، ولازمٌ، وهو ما لا يبنى. والمتعدي إلى واحد: بنفسه، أو بحرف، أو بهما، وما بنفسه يجوز جرّه بلامٍ إن تَقَدّم على عامله، وضرورةً إن تأخر، ويجوز حذف الحرف مع «أنْ وأنّ»، وفي ضرورةٍ مع غيرهما. وما تعدّى لظاهرٍ لم يتعدّ لضميره. وإلى اثنين غيرَ داخل على مبتدأ وخبر، إمّا إليهما بنفسه، والأولُ فاعلٌ في المعنى، أو إلى الأول بنفسه، والثاني بحرف، ولا يُحذفُ إلاّ في ما سُمِعَ، وهو: اختارَ، واستغفرَ، وأمرَ، وسمَّى، وكَنَى، ودعا بمعناها. [١٧ و] أو داخلا عليهما، وهو: «ظَنَّ» لِتَيَقُّنٍ أو ترجيحٍ، و«عَلِمَ» لا لعرفان، و«وجد» كَعَلِمَ، و«حَسِبَ وخال» بمعنى ظنّ الشكية، و«زَعَمَ» لاعتقاد، و«رأى» لعِلْمٍ أو شكٍّ، وما يبنى لمفعول من متعدّ إلى ثلاثة صار منها، ومفعولاها مالـ «كان» من اسم وخبر، والاسمُ أولُها، والخبرُ

(*) في المقرب: باب المفعول به ١/ ١١٣ وباب الأفعال المتعدية ١/ ١١٤

ثانيهما، فإن نُفِيَتْ لم تُلْغَ، وإلاّ فإن تأخرا ولم يتصدر العامل فالإعمال أحسن، أو تصدر فيجب، أو وُسِّطَ أو أُخِّرَ فالإلغاء مع التأخير أحسن منه مع التوسط. هذا ما لم يؤكَّدْ بمصدر، أو بضميره، أو إشارة إليه، فإن أكِّدْ فقد تُلغَى وَسَطاً، أو آخراً، والإلغاء مع الضمير أقلّ منه مع الإشارة، ومع صريح المصدر أقلّ منه بكثير. وتسد «أنْ وأنّ» مسدَّهما. ويقع الفصل بين مبتدأ وخبر، وما هما أصلُه بشرط تعريفهما، أو تنكيرهما، أو أحدهما، غير قابل «ألْ» وهو ضميرٌ منفصلٌ لا موضع له من الإعراب، يطابق الأول إفراداً، أو تكلّماً، وفروعهما، [١٧ ظ] ولا يُجْمَعُ بينه وبين التوكيد، ولا يَتَعَيَّن إلاّ في باب «كان» إن دخلت اللام عليه، وفي باب «ظنّ وأَعْلَمَ» إن أُظهِر ما قبله، وقَلّ بين حالٍ وصاحِبها.

ويجوز في أفعالِ القلوبِ التعليقُ، وهو تَرْكُ العملِ لمانعٍ، والمانعُ وجوباً همزةُ استفهامٍ، أو اسمه، أو مضافٌ إليه، أو لامُ ابتداء، أو «ما» لنفي، أو «إنّ» واللامُ في خبرها، وجوازاً استفهام عن الاسم في المعنى، إلاّ إنْ تضمَّن الفعلُ معنى ما لا يُعَلَّق، فيجب الإعمالُ، ولا يُعَلَّقُ غيرُ قلبيٍّ إلاّ سؤالٌ، أو رؤيةٌ. والمعلَّقُ، إن تَعَدّى لواحدٍ بالحرف، فالجملة في موضعه بعد إسقاطه، أو بنفسه فكذلك، أوْ لاثنين سَدَّتْ مَسَدَّهُما، فإن عمل في مستفهَم عنه في المعنى، ففي موضع الثاني، وإن تعدّى لواحد فَبَدَلُ شيء من شيء على حذف مضافٍ. والصحيحُ، أنّ المعلَّقَ في جميع ما ذُكِرَ متعدٍّ [١٨ و] إلى اثنين أصلاً، أو تضميناً، والى ثلاثة: «أَعْلَمَ» لا لتعريفٍ، وبمعناها «أرى، وأَنْبَأَ، ونَبَّأَ، وأَخْبَرَ، وخَبَّرَ، وحَـدَّثَ». وثانيها الأولُ لـ «ظَنّ»، والثالثُ ثانيها، وما سدّ في «ظنّ» سدّ هنا، وكلّ مفعول يجوز حذفه اختصاراً واقتصار إلاّ أحد

مفعولَيْ «ظن»، أوْ مفاعيـل «أعْلَمَ»، أو اثنين لها، فلا يحذف اقتصاراً. ٠

باب*:

اسمُ الفاعل: ذو «ألْ» مفرداً، ومكسراً، ومجموعاً بألف وتاء، ويجوز في معمولٍ له يليه، ذي «أل»، أو مضافٍ لما هي فيه، أو لضميره النصبُ والجرُّ، أو غيرِ ذلك فيجب النصب. وفي المثنّى والمجموع بواوٍ ونونٍ محذوفةٍ، هما على تقديرين، أو مثبتةٍ فالنصب، أو دون «ألْ» غير ماضي فهما، أو ماضياً متعدياً إلى واحدٍ فالجرُّ، أو إلى أزيد فجرٌّ ما يليه ونصبُ ما بعده. وشرطُ عَمَلِهِ كَوْنُهُ صلةً، أو صفةً، أو حالاً، أو خبراً في الحال، أو في الأصل، أو معتمداً على أداة نفيٍ، أو استفهام، لا مصغَّراً، ولا [١٨ ظ] موصوفاً. ويجوز تقديمُ معمولِهِ عليه إلاّ لمانعٍ ذُكِرَ في باب الفاعل، ولا تثبت نونه ولا تنوينه والمعمولُ ضمير متصل إلاّ ضرورةً. وإذا أُتْبِعَ غيرَ مجرورٍ فالتابعُ مطابقٌ في الإعراب، أو مجروراً بنعتٍ، أو توكيدٍ، فعلى اللفظ وعلى الموضع، إلاّ إن تمحضت الاضافة، فيجب الجر، أو بعطفٍ، أو بدلٍ واسمُ الفاعل على دون «ألْ» فالجرّ على اللفظ، والنصبُ بإضمارِ فِعْلٍ، أو بـ «ألْ» مثنىً، أو مسلّمَ مذكرٍ أو غيرَهما والتابع بـ «أل»، أو مضافٌ لما هما فيه، أو لضميره فعلى اللفظ، وعلى الموضع، أو غير ذلك، فيجب النصب، والمثال لمبالغةِ «فعُول، وفعّال، ومِفْعَال، وفعِل، وفعيل»، وإعمالها قليل، وهي وإسم المفعول كاسم الفاعل في أحكامه.

(*) في المقرب: باب اسم الفاعل ١/ ١٢٣

بَابٌ*:

المصدرُ العاملُ عَمَلَ فعلِه: مرادفٌ للفعل، ومقدَّرٌ به، مع «أنْ وما» ولا يُشترط زمانٌ في إعمالها، والمقدَّرُ مُنَوَّنٌ، [١٩ و] ويقلّ ذِكرُ الفاعل أو نائبه معه. ويَنْصِبُ المفعولَ، ويجوز حذف الفاعل وإبقاءُ المفعول كثيراً، والعكس. ومضافٌ لفاعلٍ، أو مفعولٍ، ويبقى ما لم يُضَفْ على إعرابه، والوجهُ إذا وجدا أن يُضاف إلى فاعلٍ. ومعرّفٌ بـ «أل»، والأحسنُ أن لا يعمل، فإن عَمِل فكالمنوّن. وجمعُ المصدر كمفرده عملاً، ويجوز تقديمُ مفعولٍ على فاعلٍ، وعلى مصدر مرادفٍ لا على المقدّر.

بَابٌ**:

اسمُ الفِعْل: أكثرُه أمرٌ مقيسٌ من ثلاثيٍّ، مسموعٌ من غيره. فمنه: بَلْه أي دَعْ، وقد تُضافُ مَصْدَراً، ورُوَيْدَ، وتَيْدَ: أمهِلْ، وقَرْقارِ: قَرْقِرْ، وعَرْعارِ: عَرْعِرْ، ومَهْ: اكْفُفْ، وصه: اسْكُتْ، وإيهاً: كُفَّ، وهَيْكَ: اسرِعْ، وقَطْكَ، وقَدْكَ: اكْتَفِ، ودَعْ، ودَعّاً لك، ودعدعا: انتعش، وأمين وبالَمدّ: استجبْ، وهَلُمَّ: أقبلْ أو أحضرْ، وحيَّ: أقبِل، [١٩ ظ] وهَلاَ، وحَيَّهَلَ، وحَيَّهْلَ: أقبِل أو ائتِ، وقد تُنَوّن بمعنى ائت، وهاتِ: أعطني، وها وهاك: خُذْ، وتعمل عمل مُسَمّاها، ولا تضاف، وإن لحقت كافٌ فحرفُ خطابٍ، ولا يُقدَّم معمولُها، ولا يُنْصَب فعلٌ بعد الفاء في جوابها، إلاّ فيما كان من لفظ الفعل، وقلّ في الخبر، ولا يُحفظ منه إلاّ

(*) في المقرب: باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ١/ ١٢٨، وباب المصدر العامل عمل فعله ١/ ١٢٩

(**) في المقرب: باب أسماء الأفعال ١/ ١٣٢

« أُفَّ » وتُنَوَّن أي: أتضجر، وأَوَّه: أتوجّع، وشَتّانَ، وقد تكسر نونُه: تباعد، وهيهات[1] مثلثة التاء بلا تنوين، وبه: بَعُدَ، وسَرعان: سَرُع، ووشكان: أوشك، وكلٌّ لازمٌ.

بَابٌ*:

الإغراءُ: وضعُ ظرفٍ، أو مجرورٍ، موضعَ فعلِ أمرٍ، سماعٌ في « عليك، وعندك، ودونك » متعدّياتٍ بمعنى الزمْ. وقد تلزم « عندك » أي تَخَوَّف. وقد ترادف « عليّ » أولني، فتعدّى لاثنين. ولازماً في « أمامــك » أي تبصر، أو تخوف، [٢٠ و] و« وراءك »: افطُنْ، و« مكانك »: تأخّر، و« إلَيْك »: تَنَحَّ، والكافُ مجرورةٌ بالحرف أو بالإضافة. وتتحمّل ضمير مخاطب، فإن أُتبعَ فالرفع أو المجرور فالجر، ولا يُغْرَى إلاّ مخاطبٌ لا غائبٌ إلاّ شاذّاً، والمغرى به، متكلماً أو غائباً، يتّصل ضميره، وقد ينفصل، أو مخاطباً ينفصل، أو يؤتى بالنفس بدله، ولا يُقَدَّم معمولها ولا يُجاب بالفاء.

بَابٌ**:

الإعمال: اقتضاءُ عاملين فأكثرَ معمولاً فأكثَر، فإن أُعْمِلَ الأولُ أُضْمِر في الثاني ما يحتاجه، ويجوز حذفه[2] منصوباً في شعر، أو الثاني، ويختار. واحتاج الأول لمرفوع أضمر قبل الذكر، أو غيره وجاز حذفه

---

(١) كررت لفظة « هيهات » في نسخة دبلن.

(*) في المقرب: باب الإغراء ١/ ١٣٥.

(**) في المقرب: باب الإعمال ١/ ٢٥٠ وهو التنازع.

(٢) في نسخة باريس: وقد يحذف.

اقتصاراً حذف، ويضمر قبل الذكر ضرورة، أو لم يجز، فاضماره متأخراً أحسن، ويجوز حذفه.

بَابٌ*:

المنصوبُ على التشبيه بالمفعول: الظرفُ والمصدرُ المتسعُ [٢٠ ظ] فيهما وسيأتيان(١)، ومنصوبُ الصفةِ المشبَّهَةِ، وهي صفةُ فِعْلٍ لازمٍ شُبِّهَتْ باسم فاعلٍ متعدٍّ فَنَصَبَتْ، والشَّبَهُ في تَحَمُّل ضميرٍ، وطلبِ لاسم، وإفرادٍ، وتذكيرٍ، وفروعها، فإن فُقِد وجهٌ لم تُشَبَّه، والصفةُ إن صَلَحَتْ لفظاً ومعنىً لمذكر ومؤنث، شُبِّهَتْ عموماً، أو لفظاً أو معنىً فَخُصوصاً، أو اخْتَصَّت(٢) بأحدِهما اختَصَّت به. ولا تُشَبَّه إلاّ إنْ نَصَبَت، أو جَرَّتْ، فتكون للأول، وإن لم تُشَبَّه فللثاني. والمعمولُ سببيٌّ نكرة، أو ذو «ألْ»، أو مضافٌ لما هي فيه، أو لضميره، أو لضميرٍ مضافٍ لما هي فيه، أو مضافٌ لضميرِ الموصوفِ، أو ضميرٌ معمولُ صفةٍ أُخرى. فإن كانت الصفة نكرةً مشبَّهَةً، أوْلا وهو نكرةٌ، أو مضافٌ لضميرها لم يَتَّصِل به ضميرُ موصوفٍ، فَخَفْضٌ ونَصْبٌ. أو اتَّصَل، فَرَفْعٌ، وفي ضرورةٍ قَسِياه، أو الأخيرُ مرفوعاً اسْتَتَر في الصفة، أو [٢١ و] غيرَ مرفوعٍ وانصَرَفَتْ فالجَرُّ، أولا فَهوَ والنَّصْبُ، أو شيءٌ مِمّا بَيْنَهما فالرفْعُ وقَسِياه، ويَخْتَصّان في مضافٍ لضميرِ موصوفٍ بالضرورة. وإن كانت بـ «ألْ» مثنّاةً، أو مسلَّمَ مذكرٍ، وأُثبِتَ النونُ، فالنصبُ فيه نكرةً، وهو والرفعُ فيه مَعْرِفةً، ويَخُصُّ النصبُ مضافاً لضميرِ موصوفٍ بالضرورة، أو حُذِفَتْ وهو

(*) في المقرب: باب ما يجوز أن يتسع فيه ١/ ١٣٨.

(١) في نسخة باريس: وسيأتي.

(٢) في نسخة باريس: اختصّا.

نكرةٌ، أو مضمرٌ، فَجَرٌّ ونَصْبٌ، أو غيرُهما فالرفع على لغة «أكلوني البراغيث»، وقَياه على الفصيح، ويَخُصّان مضافاً لضميرِ موصوفٍ بالضرورة، أو غير مثنّاةٍ، ولا مسلَّمٍ مذكّرٍ، والمعمولُ ذو «ألْ»، أو شيءٌ مما عُطِفَ عليه إلاّ الأخيرَيْن، فالثلاثةُ، أو أولُهما[1] فالرفعُ، وفي ضرورة النصب. أو نكرةٌ، أو مضافٌ لضميرها فالنصبُ، أو ضميرٌ فحكمُـهُ حكمُ ظاهره، ومعمولُها كمعمول اسمِ الفاعلِ في التابع إلاّ أنه لا يُوصَف. ولا يُنْصَبُ المعطوفُ عليه بإضمار فعلٍ بل يُطابقُ [٢١ ظ] في الخفض.

بَابٌ*:

المنصوب المقتضَى للفعل لُزوماً: المصدرُ، وعاملُه مِن لَفْظه أو مِن معناه، والظرفانِ، والحالُ. فالمصدرُ والظرفُ اسمُ فعلٍ، أو زمانٍ، أو مكانٍ، أو عددِه[2]، أو ما قامَ مَقامَه، أو مضافٌ إليه، بشرط كونه إيّاه أو بعضه، وكلٌّ منهما[3] مُبْهَمٌ ومعدودٌ ومختصٌّ. فمُبْهَمُ مصدرٍ ما دلّ على قليل وكثير من جنسه، ومختصُّه اسمُ نَوْعٍ أو بإضافةٍ، أو بنعتٍ، أو «بأل»، ومعدودُه ما دخلته التاء دالّةً على الإفراد. ومختصُّ زمانٍ جوابُ «متى»، ومكانٍ جوابُ «أين»، ومعدودُهما جوابُ «كم»، وقد يَتَمَحَّض اختصاصُ معدودِ زمانٍ فيجاب به «متى»، كشهر رمضان[4].

---

(١) في هامش نسخة باريس: أي أول الأخيرين، وهو المعمول المضاف لضمير الموصوف: جاء الرجل الكريم أبوه.

(*) في المقرب: باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم ١/ ١٤٤.

(٢) عدده بالجر عن نسخة باريس، وقد وردت في الأصل بالرفع.

(٣) جاء في هامش نسخة باريس: أي من المصدر والظرف وهو ظرفان.

(٤) جاء في هامش نسخة باريس: أي في جميعه وفي بعضه، فإذا قلت: «سرت شهر رمضان» جائز أن يكون السير في جميعه وفي بعضه، فإن لم يضف «شهر» فمعدود ومختص ويجابان به كرمضان.

والعملُ في جَميعِ المعدودِ مطلقاً إلاّ الزمانيَّ مختصًّا [نَفْيهُمَا](١)، أو غيْرَ لتكثيرٍ ففي بعضِه، ومختصُّ المكانِ قد يكونُ في بعضِه، ومُبْهَمُهَا ما لا يقعُ جوابَ «متى» ولا «أين». وضميرُ المصدر كهوَ، والظرفِ [٢٢ و] بـ «في»، إلاّ إن اتُّسِعَ فيُنْصَبُ بشرط لزومِ العامل، أو تعدِّيه إلى واحدٍ. ومختصُّ المكانِ بـ «في» الاّ ما(٢) شَذّ، وهو مع دَخَلَ مُطلقاً والشأمُ مع ذَهَبَ، أو ضرورةً. وكلٌّ منها لا مُتَصرِّفٌ ولا مُنْصَرِفٌ، ومتصرِّفٌ لا منصرِفٌ، وعكساها، فالأولُ في مصدرٍ سُبْحَانَ عَلَماً، وفي زمانٍ سَحَرَ معيَّناً، وليس في المكان. والثالثُ(٣) في مصدرٍ ما أُنِّثَ بالألف، وفي مكانٍ ما كان صفةً في الأصل على «أفْعَل»، وفي زمانٍ بُكْرَةُ وغُدْوَةُ معيَّنَيْن. والرابعُ في مصدرٍ: سُبْحَانَ اللهِ، ومَعَاذَهُ، ورَيحانَه، وعَمْرَكَ اللهَ وقِعْدَكَ(٤) اللهَ، وغُفْرانَكَ لا كُفْرانَكَ، وحِجْراً، وبَراءَةَ، وحَنانَيْكَ، وهَذا ذَيْكَ، وحِذارَيْكَ، ودَوالَيْكَ، ولَبَّيْكَ، وسَعْدَيْكَ. وفي زمانٍ: بكرةً(٥)، وسُحَيْراً، وعَشِيَّةً وعَتْمَةً، وضَحْوَةً، وضُحىً، وعِشاءً، ومَساءً، وصَباحاً، ولَيْلاً، ونَهاراً، مُعَيَّناتٍ، وبُعَيْداتِ بَيْنٍ، وذاتَ مَرَّةٍ وذا صَباحٍ، وذا مَساءٍ، وَخَشْعَمٌ قد تصرفها. وفي مكانٍ: وَسْطَ [٢٢ ظ] وعِنْدَ، ويُجَرُّ بِـ «مِن»، وسِوَاك وسُوَاك وسَوَاءَك.

والحالُ: اسمٌ أو مقدَّرٌ به مُبَيِّنٌ مُنْبَهِمَ هَيْئَةٍ، أو مؤكِّدٌ، وشَرْطُهَا بتأويلٍ، أو غَيره تنكيرٌ واشتقاقٌ، وبعدَ تمامِ كلامٍ، وعلى معنى

(١) زيادة عن نسخة باريس.

(٢) جاء في هامش نسخة باريس كتكملة بين ما وشذ: كان مشتقاً من فعل وصل اليه بنفسه أو.

(٣) سقط «القسم الثاني» من النسختين.

(٤) في نسخة باريس: قعدك بالفتح.

(٥) في نسخة باريس: بكراً.

« في ». وكَوْنُها إن تأخّرتْ مِن مَعْرِفةٍ، أو مُقارِبِها، أو غيرِ مُقارِبٍ إن قَبُحَ الوصفُ بها، فإن تَقَدَّمَتْ فمن معرفة ونكرة. وشَرْطُ المُبَيِّنَةِ انتقالٌ أو تأويلٌ به. ويقعُ موقعَها ظرفٌ ومجرورٌ تامان وجملةٌ خبريةٌ، فإن عَرِيَتْ من ضميرِ ذي الحال لَزِمَت الواوُ، وإلاّ وهي اسميةٌ، أو مصدَّرَةٌ بماضيةٍ[1] معنىً اختيرت، أو بغَيرِ ماضيةٍ شَذَّتْ. ولا يُقَضَّى عاملٌ من مصْدَرٍ، أو ظرْفٍ، أو حالٍ أزيدَ من واحد إلاّ بعطفٍ، إلاّ « أفْعَلَ » لِتفضيلٍ، فإنّه يعملُ في ظرفَيْن وحالَيْن لذي حالٍ، فإن كانا من ذَوَيْ حال جاز في كلِّ عاملٍ، ويجوز تأخير العامل بشرطه في باب الفاعل إلاّ المعنويَّ، فلا يتأخَّرُ عن الحال.

بَابٌ*:

المنصوبُ [٢٣ و] المقتضى للفعلِ لا لزوماً: التمييزُ، والمفعولُ معه، ومِن أجلِه، والمستثنى.

التمييز: اسمٌ نكرةٌ مفسِّرٌ مُنْبَهِمَ ذاتٍ، وينتصبُ عن تمام كلامٍ، منقولاً مِن فاعل أو مفعول، أو غيرِها. ولا يُجَرّ بـ « من »، وغير منقول، ويُجَرّ بـ « من » وغيرَ منقولٍ، ويُجَرّ بـ « من »[2] إلاّ في « نِعْمَ وبِئْسَ »، فضرورةٌ. وعن تمام اسمٍ عدداً أو مقداراً لِمَكيلٍ، ومَوْزونٍ، ومَمْسوحٍ، أو شبيهاً به، ولا يَنْقاسُ. وتمامُه بِنُونٍ، أو تَنْوين، أو تقديرِه في مبنيٍّ أو مضافٍ ويُجَرّ بـ « من »، ويُرَدُّ بعد العدد إلى أصله من الجمع

---

(١) في نسخة باريس: بماض.

(*) في المقرب: ليس بابا وإنما بابان: المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم ١/ ١٥٨ حيث ذكر المفعول معه والمفعول من أجله، وباب المنصوبات عن تمام ما يطلبها وذكر التمييز والمستثنى ١/ ١٦٣

(٢) في نسخة باريس: بها.

ولا يُمَيَّزُ بمختصٍّ بنَفْيٍ، ولا بمُتَوَغِّلٍ بناءٍ، أو إبهامٍ، ويُوَسَّطُ ولا يُقَدَّمُ.

المفعول معه: مُنْتَصِبٌ بعد «واوِ مَعَ» مُضَمَّنٌ معنى المفعول به، ويَنْقاسُ، ولا يُقَدَّمُ على عاملٍ، ولا يُوَسَّطُ. وشَرْطُه صحّةُ عطفِ مفردٍ على مفردٍ، ويَتَساوَى مع العطف إن تَقَدَّمَ «الواوَ» ما يُسِيغُه ويُخْتارُ، والعطفُ ضرورةٌ إن تَقَدَّمَ ضميرٌ مرفوعٌ غَيْرُ مفعولٍ، أو ضميرُ جرٍّ لم يُعَدْ جارُّهُ [٢٣ ظ] والجملةُ فعليّةٌ، أو اسميّةٌ مُتَضَمِّنَةٌ معناها. ويُختار العطف إن تَقَدَّمَهَا اسمٌ لا يتعذّر عَطْفٌ عليه، والجملةُ اسميّةٌ متضمِّنَةٌ معنى فعليّة. ويجبُ إن تَقَدَّمَهَا مفردٌ، أو اسميّةٌ غيرُ متضمّنةٍ معنى فعليّة.

المفعولُ له: مُنْتَصِبٌ بعد تمام كلامٍ على تقديرِ «لام العِلّة». وشَرْطُهُ مَصْدَرِيَّةٌ، واتّحادٌ بالعامل فاعلاً وزماناً، فإن فُقِدَ شَرْطٌ أُتِيَ باللام.

الاستثناء: إخراج ثانٍ من حكمِ أوّلَ بـ «إلاّ». وهي حرفٌ، و«حاشَى، وحَشَى، وخَلاَ، وعَدَا»، حروفاً إن جَرَّتْ متعلّقةً بما قبلها [وقلّ الجرّ بها][(١)]. وتجوزُ زيادة «ما» قبلَها، وأفعالاً إن نَصَبَتْ، [وقلّ النصبُ بحاشى][(٢)]، فاعلُها مضمرٌ عائدٌ على البَعْضِ المفهوم، ويجوزُ دخولُ «ما» مصدريّة عليها، والجملةُ والمصدرُ المقدَّرُ[(٣)] حالٌ. و«ليسَ، ولا يكونُ»، وهما فِعلان، اسمُها ضميرٌ مفردٌ مذكرٌ، والمنصوبُ الخبرُ، والجملةُ حالٌ، ومِن العربِ مَن يطابقُ بين الضمير والاسم المتقدِّم، فالجملةُ صفةٌ. و«غَيْرٌ» اسمٌ، «وسِوَى» [٢٤ و] المثلثةُ ظرفٌ، ينجرُّ ما

---

(١)، (٢) ما بين الأقواس ورد في حاشية الأصل، وسقط من نسخة باريس.

(٣) في نسخة باريس: والجملة في كلا الحالين.

بعدها. وشَرْطُ المُخْرَجِ منه اختِصاصٌ، والمخرجِ نصفُه فدونَه واختصاصٌ. والاسم بعد «إلاّ» إن فُرِّغَ له العاملُ فعلى حَسَبِه، وإلاّ، وحُذِفَ المعمولُ فالنصبُ، أولا والكلامُ موجبٌ فالأفصحُ النصبُ. ويجوزُ إتباعُهُ، أو منفيٌّ لفظاً ومعنىً، والاسمُ منصوبٌ «بلا»، فالأفصحُ النصبُ، أو رفعُه بَدَلاً ثمّ النعتُ على اللفظ، ثم على الموضع، أو مجرورٌ بباء، أو «مِن» الزائدة، فالأفصحُ النصبُ، أو إتباعُه بَدَلاً على الموضع. فإن كان منصوباً نُصِب أو مرفوعاً رُفِع، ودونَها النعتُ على اللفظ، فيُجَرّ، أو على الموضِع، فيُرْفَع، أو يُنْصَب على حَسَبِه، أو معمولٌ لا لِمَا ذُكِر، فالأفصحُ البَدَلُ، ثم النصبُ استثناءً، ثمّ النعتُ. ويجوز تقديمُه على مستثنىً منه لا أولَ الكلام، فيُنْصَب، وقلّ جَعْلُه على حَسَبِ العامل، وإبدالُ ما بَعْدَه منه، وعلى صفته فكحالة لو تأخر، إلاّ أن الوصفَ يَحْسُنُ. [٢٤ ظ] وإذا تكررت، وهي الأولُ، فإبْدالٌ، أوْلا وعُطِفَتْ فَمُسْتَثْنَاةٌ منه تابعةٌ له، أوْلا، ولم يمكن استثناءٌ، ولم يُفَرَّغْ عاملٌ، واسْتُثْنِيَتْ مِمّا استُثْنِيَ منه الأولُ، وتأخَّرَتْ عن مستثنىً منه، فالواحدُ كما لو انفرد، أو تَقَدَّمَتْ فالنصبُ، أو فُرِّغَ فالواحدُ على حَسَبِه، أو أمْكنَ فالآخَرُ مُستثنىً مِمّا قَبْلَه، وكذلك إلى الأولِ، وهو كما لو انفردَ. وما عَدَا الواحِدَ، والأولُ[1] منصوبٌ، والمنقطعُ بعد «إلاّ» إن تَوَجَّهَ عليه العاملُ، فالحِجازُ تنصِبُ، وتميمٌ كالمُتَّصِلِ، أوْلاَ، فالنصْبُ.

و«غيْرٌ» في الإعرابِ كالإسمِ بَعْدَ «إلاّ»، إلاّ أنّ تابعَ ما بعدَها يُجَرّ على اللفظِ، أو يُعْرَب كـ «غيْرٍ».

---

(١) وردت في الأصل بالنصب، والضم عن نسخة باريس.

بَابٌ*:

حُرُوفُ النِّدَاءِ: «أ» لقريب، و«آ»(1)، وأيْ، وآيْ، وأَيَا، وهَيَا، ووَا» لِمَنْدوبٍ أو كهو، والخمسةُ لبعيدٍ مسافةً أو حُكْماً، وقد تكونُ لقريبٍ. و«يا» لُمنادًى مطلقاً، وسائرُها يختصُّ بالنداءِ الخالص، [25 و] وغَيْرُ مَنْدوبٍ، ومُسْتغاثٍ، ومُتَعَجَّبٍ منه، إن كان مضافاً، أو مفرداً مُطَوَّلاً، وهو ما عَمِلَ في غيره، أو نكرةً لا تُقْصَدُ، نُصِبَ بفعلٍ واجبِ الإضْمار، أو مقصودةً، أو معرفةً ضُمَّ وهو في موضِعِ نَصْبٍ بذلك الفعل. ولا يُنـادَى مُضْمَرٌ، إلاّ نادراً، فبِصِيغَـةِ مَنْصوبٍ، أو مرفوعٍ، ولا ذو «أل» إلاّ ضرورةً، بل يُتَوَصَّلُ إليه بـ «أيْ»، أو بمُشار، أو بهما، إلاّ «اللهَ»، فبلا تَوَصُّلٍ. ويجوز حذف الحرف، إلاّ من مُشارٍ، ونكرةٍ مطلقاً، إلاّ من مقصودةٍ فشذوذاً، أو ضرورةً. وإذا أُتْبِعَ تابِعُ المنادى فعلى اللفظ، أو منادًى معربٌ ببَدَلٍ، فكما لو باشره الحرف، فلا يكون ذا «أل» ولا نكرَةً أو بنسقٍ مضافٍ، أو بغيرِه من التوابع، أو مفردٍ فيه «أل»، فينصبُ، أو ليست فيه، لم يكن إلاّ معرفةً مقصودةً مضمومةً، أو مبنيٌّ ببَدَلٍ، أو نَسَقٍ لا «أل» فيه، فكالمعرب، أو هما فيه، أو بغيرِهما، والتابعُ مفردٌ، فالرفعُ على اللفظ، والنصبُ [25 ظ] على الموضِعِ، إلاّ في «أيٍّ»، فيجبُ الرفعُ ولا يُنْعَتُ إلاّ بمشار، أو ذي «أل»، أو مضافٌ مَحْضَةً فالنصبُ، وانفرد «ابنٌ» صفةً بين متفقي اللفظ، أو عَلَمَيْن بجَوَاز إتباع آخرِ المنادى حركَةَ نونِه، أو غيرَ محضةٍ، فرفْعٌ(2) ونصْبٌ، وإذا كُرِّر جاز في الأوّلِ ضَمُّه، ونَصْبُ الثاني

(*) في المقرب: باب النداء 1/ 175

(1) سقط هذا الحرف من الأصل، وأثبتناه عن نسخة باريس.

(2) في نسخة باريس: فيرفع.

بَدَلاً، أو بَيَاناً، أو منادًى مستأنفاً، ونَصْبُه مضافاً لِمَا بعدَ الثاني، والثاني مُقْحَمٌ بينهما، ونَصْبُ المضمومِ إن نُوِّنَ ضرورةً دونَ ضَمِّه.

والأفصحُ في مضافٍ لياء متكلِّمٍ: يا غلامِ، ثم ياء غلامَا، ثم يا غلامُ، ثم يا غلامِيْ، ثم يا غلامِيَ. وأمٌّ وعمٌّ مضافانِ إليها، ومضافٌ إليهِمَا ابنٌ أو ابنةٌ كذلك، إلاّ الضَّمَّ فالفَتْحُ عِوَضُه. والمضافُ إلى منادًى مضافٍ إلَيْها(١) غيرُ أمٍّ وعمٍّ هَذَيْنِ، كحاله لَوْ لَمْ يُضَفْ إليه. وخُصَّ بالنداءِ: أَبَتِ وأُمَّتِ، واللَّهُمَّ، وميمُها عِوَضٌ من الحرف، فاجتماعُها ضرورةٌ، وفُلُ كنايةٌ عن عَلَمٍ، وهَنَاهْ لمذكرٍ نكرة. وهَنْتَاهْ [٢٦ و] لمؤنثة وتُضَمُّ الهاءُ الأخيرة، أو تُكْسَرُ، وفي تثنيةٍ: يا هَنَانِيهِ، ويا هَنْتَانِيهِ، والجمعُ: يا هَنُونَاه(٢)، ويا هَنَاتُوهُ، وكلُّ وَصْفٍ مَعْدولٍ عَلَى مَفْعَلاَنَ، وفُعَلَ، وفَعَالِ، ويَقَعُ في غيرِ النداء ضرورةً، وحُكِي: هذا زيدٌ مَكْرَمانُ، غيرَ مصروفٍ تابعَ معرفةٍ.

حَرْفُ المستغاث والمُتَعَجَّبِ منه: «يا» ولا يُحْذَفُ، ويُجَرَّانِ بلامٍ مفتوحةٍ. وقد يُجْعلانِ كَمَنْدوبٍ، والمستغاثُ منه، أو به معطوفاً على غيرِه يُجَرُّ بها مكسورةً، وحَذْفُ كلٍّ من مستغاثٍ به أو منه جائزٌ.

حَرْفُ المَنْدوب: «يا و وا»، وهو عَلَمٌ، أو موصولٌ بلا «أل»، أو مضافٌ إلى معرفة. وتلحق ألف الندبة آخرَ مفردٍ، ومضافٍ وصلةٍ، وحُكِي آخِرَ صفةٍ، وتَثْبُتُ الهاءُ وقفاً، وضرورةً وصلاً. وقد يُعَوَّضُ مِن الألف تنوينٌ في شِعرٍ، وإذا لَحِقَت الآخِرَ مفتوحاً فلا تغييرَ، أو مضموماً، أو مكسوراً، فُتِح، إلاّ إن أَلْبَس فيُقلب لِجنسِ الحركة، أو ساكناً

---

(١) يعني الى ياء المتكلم، وفي نسخة باريس: مضافاً اليها.

(٢) عن نسخة باريس، وقد جاءت في الأصل: هنانوه.

تنويناً، أو ألفاً، حُذِفَ [٢٦ ظ] لها، أو واواً، أو ياءً متحركَتَيْن في الأصل فُتِحَتَا، أَوْلاَ حُذِفَتَا، ويُتْبَعُ حركةَ ما قبلها[١] إن أَلْبَسَ. والندبةُ للنساء، وتُجْرِيه الرجالُ كغيرِ المندوب.

التَّرْخِيمُ: حَذْفُ آخِرِ الاسمِ في النداءِ جوازاً، وفي غيرِه ضرورةً. وذو التاء يُرَخَّمُ مطلقاً بحَذْفِها، ومُرَكَّبٌ بحَذْفِ ثانيهِ، وغيرهما شرطُهُ زيادةٌ على ثلاثة، فما زِيدَ فيه زيادتانِ معاً حُذِفَتَا، وما قَبْلَ آخِرِه حَرْفُ مدٍّ ولِينٍ حُذِفَ مَعَ الآخِرِ، إلاّ إن بقيَ الآخِرُ[٢] على أقلَّ مِن ثلاثةٍ، فالآخِرُ فقط. ولا يُرَخَّمُ مبنيٌّ لا بسببِ النداء[٣]، ولا نكرةٌ تُقْصَدُ بغيرِ تاءٍ إلاّ «صاحباً»، وترخيمُ حارثٍ، وعامرٍ، ومالكٍ، ومؤنَّثٍ بالتاء أَحْسَنُ، وغيرُها بالعكس. ويُرَخَّمُ على لغةِ من لَمْ يَنْوِ، فيُضَمَّ ما وَلِيَ المحذوفَ، فإن كان مُعْتَلاًّ فعلى ما يَقْتَضيه التصريفُ، إلا صاحباً، وصفةً بتاءِ تأنيثٍ، فلا تُرَخَّمُ على هذه اللغة، وما حُذِفَتْ منه التاءُ يَجُوزُ أن تُقْحَمَ [٢٧ و] فيه تاءٌ مفتوحةٌ، وعلى لغةِ مَن نَوَى فيُبْقَى على حركته، أو سكونه، ويزولُ الحكمُ بزوالِ سببه.

بَابٌ*:

لا تَعْمَلُ «لا» في معرفةٍ، ولا نكرةٍ فُصِلُ بينهما، وتُكَرَّرُ، وشَذَّ: لا نَوْلُكَ أنْ تَفْعَلَ، وقضيّةٌ ولا أبا حَسَنٍ. وإن لم يُفْصَلْ، وهو[٤] مضافٌ أو مُطَوَّلٌ نُصِبَ، وغيرُهما يُبْنَى على ما يُنْصَبُ بِه، إلاّ مُسَلَّمَ مؤنثٍ،

(١) أي ما قبل الياء والواو.

(٢) حذفت من نسخة باريس كلمة «الآخر» ولعله الأصوب.

(٣) أي أن تكون علة بنائه غير النداء.

(*) في المقرب: باب لا ١/ ١٨٩

(٤) في نسخة باريس: وهي.

فيُفْتَحُ، ويجوز حذفُ الخبرِ ظرفاً، ومجروراً، وتحذِفُ تميمٌ غيرَهُما وجوباً، والحجازُ جوازاً، ولا ترفَعُ الخبرَ، بل هي واسمُها مبتدأ، والخبرُ للمجموع. والاسمُ المُعْرَبُ المَتْبوعُ بلا بَدَلٍ أو نَسَقٍ، يجوزُ في تابِعِه النصْبُ على اللفظ، والرفْعُ على الموضِع، أو ببَدَلٍ مقرونٍ بـ «إلاّ»، فَتَقَدَّمَ في الاستثناء، أو غَيْرِ مقرونٍ فالوجهانِ، إلاّ المعرفةَ، فيجبُ الرفعُ، أو بنَسَقٍ وكُرِّرَتْ مؤكِّدَةً، فكما لو لمْ تُكَرَّرْ، أو مستأنفةً فتعمَلُ عَمَلَ «إنّ أو ليس»، أو لم تُكرَّر، وهو معرفةٌ، فالرفعُ، أو نكرةٌ فالوجهانِ، وحُكِيَ فَتْحُها على نِيَّةِ «لا». [٢٧ ظ] والمَبْنِيُّ كالمُعْرَبِ في الإتباع، إلاّ أنه يجوزُ أن يُبْنى مع نعتِه المفردِ غير المفصولِ، وتدخلُ «لا» على المضافِ الى معرفةٍ إضافةً غيرَ محضةٍ، مفصولاً بينهما باللام، وتحذفُ ضرورةً، ودخولُ ألف الاستفهام على «لا» باقيةً على النفي كَعَدَمِه، أو لِتَحْضِيضٍ فلا تَعْمَلُ، والاسمُ بعدَها على فِعْلٍ محذوف، أو لِتَمَنٍّ فكعدمه، إلاّ أنّها لا خَبَرَ لها، ولا تُتَّبَعُ إلاّ على اللفظ.

بَابٌ*:

حُرُوفُ الجَرِّ: مِنْ، وإلَى، وعَنْ، وعَلَى، وفِي، وحَاشَى، وخَلاَ، وعَدَا، ورُبَّ، ولَعَلَّ، والباءُ، واللامُ، والكافُ، وحَتّى، ومُذْ، ومُنْذُ، والهاءُ، والهمزةُ لاستفهامٍ، أو قطعٍ، ومُ، ومُنْ، والواوُ، والتاءُ، والفاءُ، ولَوْلا. فـ «لَوْلا» تَجُرُّ المُضْمَرَ، و«الكافُ» إلى «لولا»[1] المُظْهَرَ، والباقي كِلَيْهِما، [وجَرُّ «الكافِ وحتّى» المضمرَ ضرورةٌ].[2]

(*) في المقرب: باب حروف الخفض ١/ ١٩٣

(١) أي الحروف من الكاف الى لولا.

(٢) وردت في حاشية الأصل وسقطت من نسخة باريس.

و« اللامُ » في القَسَمِ ، و« الهاءُ » إلى « مُنِ » اسْمَ اللهِ، و« مُنِ » الرَّبَّ « والتاءُ » تَجُرُّهُما ، و« رُبَّ وواوُها وفاؤها » النكرَةَ، و« مُنْذُ » اسْمَ زمانٍ لفظاً ، أو تقديراً ، وباقِيها كلٌّ ظاهرٍ.

وإنْ [٢٨ و] ارتفع تالِي « مُذْ ومُنْذُ »، أو باشَرَ « عَنْ وعَلَى » حَرْفُ جَرٍّ ، أو كانا في نحو: دَعْ عَنْك ، وهَوِّنْ عليك ، فأسماءٌ . وإن رَفَعَتْ « على »، أو نصبت « حَاشَى وخَلاَ وعَدَا » فأفعالٌ، والباقي حُروفٌ. واسمِيَّةُ الكافِ ضرورةٌ . ويعلَّقُ حرفُ الجرّ إلاَّ زائداً ، و« لولا ، ولعل »، ولا يَعْمَـلُ مضمراً ، ولا يُفْصَلُ بينه وبين معمولِهِ إلاّ ضرورةً ، أو ندوراً . وتزاد « مِنْ » لاستغراق الجنس، أو تأكيدِه إنْ نُكِّرَ المعمولُ، وسُبِقَ بنفيٍ ، أو نهيٍ ، أو استفهامٍ ، وغير الزائِدة[١] لتبعيضٍ ، وغايةٍ، وابتدائها في غير زمان، وتؤول فيه، و« حتى » لانتهائها، فإن كان ما بعدَها جزءاً مما قبلها، واقْتَرَنَ به قرينةُ دخولٍ أو خروجٍ فعلى حَسَبِها ، أولا فيدخُلُ، أو غير جزء فيخرج ، و« إلى » لانتهائها[٢]، ولا تدخل إلاّ بقرينة. و« رُبَّ » لتعليلِ الشيء ، أو نظيرِه في المُباهاةِ، وهي جوابُ ملفوظٍ به، أو مُقَدَّرٍ، وتنوبُ « الواو والفاء » مَنَابَها ، ولذلك يقعانِ أوَّلاً عطفاً للجواب على [٢٨ ظ] السؤال. ويجبُ وصفُ المجرور وقد يُحْذَفُ لدلالةٍ، وتدخلُ على مضافٍ لضميرِ نكرةٍ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ استغناءً بتَثْنِيَةِ تمييزه وجمعِه. ويجبُ مُضِيُّ معنى العامل، وتَلْزَمُ الصدرَ ويقال: رُبَ ، ورُبُ ، ورُبْ ، ورَبَّ ، ورَبَ ، ورُبَّتْ ، ورُبَتْ. وتلحَقُها « ما » زائدةً ومُهَيِّئَةً ، فَيَلِيها فِعْلٌ ماضِي المعنى . و« في » للوعاء .

---

(١) يعني « من » غير الزائدة.

(٢) يعني لانتهاء الغاية.

و« عَلَى » بمعنى فوق حقيقةً، أو مجازاً. و« عَنْ » لِمُزَاوَلَةٍ. و« الكافُ » لتشبيهٍ. و« اللامُ » لِمِلْكٍ، واستحقاقٍ، وسَبَبٍ، وقَسَمٍ. و« خَلاَ وحَاشَى وعَدَا »، لاستثناءٍ. و« لَوْلاَ » امتناعٌ لوجودٍ. والحالُ بعدَ « مُذْ ومُنْذُ » يَنْجَرُّ بمعنى « فِي »، والماضي يَنْجَرُّ أو يرتفِعُ لغايةٍ في معدودٍ، ولابتدائها في غيره، والجَرُّ بـ « مُذْ » قليل، وهُمَا إن ارتفع مبتدءان، ولا يَتَقَدَّمُهُمَا إلاّ فِعْلٌ منفيٌّ، أو موجَبٌ يقتضِي دَوَاماً. ويُعْتَدُّ بأولِ العـددِ وآخرِهِ، وإن لم يَكْمُلاَ، أو بالكامل فقط، أو بالناقِص الأولِ لا الآخِرِ [٢٩ و] إن لم يؤدِّ إلى التجوُّز في جميع العدد. « والباءُ » زائدةٌ في خبر « لَيْسَ، وما »، وفاعلِ « كفى »، ومفعولِه، ومعمولِ أفعل التعجب، وضرورةً ونادراً في غير ذلك، ولإلْزاقٍ حقيقةً، أو مجازاً، ولاستعانـةٍ، وللسببِ وللحالِ. وبمعنى « في » وللنقْلِ مرادفةً لهمزتِه بشروطِ لزومِ الفعلِ، وللقَسَم، وحروفُه بمعناها. ويجبُ التعجبُ مع اللامِ ويجوز مع الباء.

والقَسَمُ: جملةٌ تؤكَّدُ بها جُملةٌ خبريةٌ، والمُقْسَمُ به كلُّ مُعَظَّمٍ، ورابِطُه « أنْ » إن كانت الجملة « لو » وما دخلت عليه. وغيرُ ذلك: ففي إيجابِ اسميَّةٍ « إنّ » أو اللامُ، أو كلاهما، وفي نَفْيِها « ما »، وفي إيجابِ فعليَّةٍ ماضيةٍ اللامُ، ومع « قد » إن قَرُبَ من الحال، وقد تحذف اللامُ(١) للطُّول، وفي نَفْيِها « ما »، أو مُسْتَقْبَلَةٍ اللامُ إن فُصِلَ بينها وبين الفعل، وإلاّ فهي ونونُ التأكيد، [٢٩ ظ] وتعاقُبُها ضرورةٌ، وفي نفيها « لا » ويجوزُ حذفُها، وفي حال منفي « ما » ولا تحذفُ، أو موجَبٍ، فيجبُ وقوعُه خَبَرَ مبتدأ، فتصير اسميَّةً، ومتعلَّقُ الحرف فعلٌ مضمَرٌ، وقد

(١) سقطت من نسخة باريس.

يُظْهَرُ مع الباء، وإذا حُذِفَ الحَرْفُ، ولم يُعَوَّضْ منه همزةُ استفهامٍ أو قطعٍ أوْها، لم يَجُزْ جَرٌّ غيرِ اسْمِ اللهِ تعالى، بل يُخْتَارُ نَصْبُه بفعلٍ محذوفٍ، أو يُرْفَعُ خَبَرَ مبتدأ. والتزموا رفع لَعَمْرُكَ وايْمُنُ شذوذاً، وهمزتُه وصلٌ. وعَوْضَ وجَيْرِ مبنيتان[1]، وموضِعُهُما رَفْعٌ، أو نَصْبٌ، وحَذْفُ كلٍّ من القَسَمِ أو الجوابِ جائزٌ لدليلٍ، ولو اجتمع قَسَمٌ وشَرْطٌ جُووبَ السابِقُ [منهما][2]، ويُحْذَفُ جَوَابُ الآخَرِ، فإن جُووِبَ القَسَمُ وَجَبَ مُضِيُّ فِعْلِ الشَّرْطِ، ويجوزُ أن يُضَمَّنَ فِعْلُ القَلْبِ معنَى القَسَمِ، فَيُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به.

بَابٌ*:

الإضافةُ: مَحْضَةٌ، وتُعَرِّفُ المضافَ إن كان الثاني معرفةً، [٣٠ و] وتُخَصِّصُه إن كان نكرةً. وهي بمعنى اللامِ، وبمعنى «من» إن أضيفَ إلى جنسِه. ويجوزُ أن تُنَوِّنَ الأولَ وتأتي باللامِ أو بِمنْ. وفي التي بمعنى «مِنْ» نَصْبُ الثاني تمييزاً واتباعُه الأولَ.

وغيرُ المَحْضَة لا تُعَرِّفُ ولا تُخَصِّصُ، وهي إضافةُ اسمِ فاعلٍ ومفعولٍ غير ماضِيَيْن، وصفةٍ مُشَبَّهةٍ، وأمثلةٍ، وأَفْعَلَ لتفضيلٍ، وغَيْرِكَ، ومِثْلِكَ، وشِبْهِكَ، وخِدْنِكَ، وتِرْبِكَ، وهَدِّكَ، وحَسْبِكَ، وشَرْعِكَ، وكُفْئِكَ مُثَلَّثَ الكافِ، وكَفَائِكَ، وناهِيكَ، وعُبْرِ الهَوَاجِرِ، وقَيْدِ الأَوَابِدِ، وواحِدِ أُمِّهِ، وعَبْدِ بَطْنِه، وقد تَتَمَحَّضُ إضافةُ كلٍّ ذلك إلاّ الصفةَ المُشَبَّهة، ولا يُجْمع بين «أَلْ» والإضافة إلاّ في الثلاثةِ الأُوَلِ،

---

(١) في نسخة باريس: مبنيان.

(٢) زيادة في نسخة باريس.

(*) في المقرب: باب الإضافة ١/ ٢٠٩

وضَعُـفَ الثلاثـةُ الأثوابِ، وتَلْزَمُ الإضافـةُ «مِثْـلاً» وأخَواتِها [و«فَوْقَ»][1]، وتَحْتَ، وأَمامَ، وقَبْلَ، وبَعْدَ، وقُدَّامَ، وخَلْفَ، ووَراءَ، وتِلْقاءَ، وتُجاهَ، [٣٠ ظ] وحِذاءَ، وحِدَةَ، وعِنْدَ، ولَدُنْ، ولَدَى، وسُوَى، وسَوَاءَ، ووَسْطَ، ومَعَ، ودُونَ، وبَيْدَ، وقِيدَ، وقَدَى، وقَابَ، وقَيْسَ، وأيًّا، وبَعْضاً، وكُلاًّ، وكِلاَ، وكِلْتَا، وذَا وفُرُوعَهُ، وأُولِي، وأُولاتَ، وقَطْ، وقَدْ، وحَسْبُ»، وكُلُّها تُضافُ إلى ظاهرٍ، أو مضمَرٍ، إلاّ «ذَا» وفروعَه، فلا تُضافُ إلى مُضْمَرٍ إلاّ ضرورةً، وإلى مفردٍ وفرعَيْه إلاّ «كِلاَ وكِلْتَا»، فإلى معرفةٍ مثنًّى، أو في شِعرٍ إلى مُتَعاطِفَيْن. ومفردٍ واقعٍ على اثنين، و«أيًّا»، وأَفْعَلَ لتفضيلٍ، فإن أُضيفا إلى معرفة لم تُفْرَد، إلاّ أن يقعا على بعضها، أو نكرةٍ فإلى مفرد وفرعَيْه، ولا يكونان إلاّ بعضَه. و«أَحَدَ وإِحْدَى» لا يضافان إلى مفرد، وتَصِحُّ إضافةُ مسمًّى إلى إسمٍ لا شيءَ إلى نفسه، وهي بأدنى مُلابَسَةٍ.

ويجوزُ حذْفُ مضافٍ، وإقامةُ الثاني مُقامَهُ إعراباً وغَيْرَه لدليلٍ عليه، وإلاّ فَلاَ إلاّ ضرورةً وقد يُبَقَّى الثاني على إعرابه إذا سَبَقَ [٣١ و] ذِكْرُ المحذوف. ويَنْقاسُ حَذْفُ المفردِ المضافِ إليه زمانٌ، فإن كان المحذوفُ معرفةً ضُمَّ الزمانُ، أو نكرةً أُعْرِبَ. وحَذْفُ جملةٍ ومضافٍ إليه غيرُ زمانٍ مَسْمُوعٌ، ولا يضافُ إلى جملةٍ إلاّ اسمُ زمانٍ غَيْرُ مُثَنّى، وآيةٌ، وحَيْثُ وذُو لِتَسْلَمُ[2] فقط. وتَعْرَى الجملةُ عن ضمير المضافِ إليها، وإلاّ فهي صِفَةٌ. والمضافُ إلى غير الياء كالمفرد إلا «أخا»، وأخَواتِه فَتُرَدُّ وَاوُهُنَّ، وتُقْلَبُ أَلِفاً نَصْباً، وياءً جرّاً، إلاّ

---

(١) عن نسخة باريس وهي ساقطة في الأصل.

(٢) وردت هكذا في النسختين.

« الفَمَ » فَتَثْبُتُ مِيمُه ضرورةً، وإلى الياء فالصحيح والجاري مَجراه سَبَقَ في النداء، وفي غيره يُكْسَرُ آخِرُه، وتُسَكَّنُ الياءُ أو تُفْتَحُ، وقد تُقْلَبُ ألفاً، والكسرةُ فتحةً ضرورةً إلاّ « الفَمَ » فتقولُ « فِيَّ » مطلقاً، ولا تَثْبُتُ الميمُ، وما آخره ألف لم يتغيرْ، وتفتحُ الياءُ فقط، وهُذَيْلٌ تَقْلِبُها في غير مثنّى، وتُدْغِم في الياءِ إلاّ « لَدَى » فتُقلَبُ ياءً. وإن انكسَرَ ما قبلَ ياءٍ، أو انضمَّ ما قبل واوٍ، أو انفتَحَ ما قَبْلَهُمَا قُلِبَتْ ياءً، [٣١ ظ] وأُدغِمَتْ وتُفتَحُ الياءُ.

بَابٌ*:

النَّعْتُ: اسمٌ، أو مقدَّرٌ به، من ظرفٍ ومجرورٍ تامَّيْن، وجملةٍ خبريَّةٍ لتَخْصيصٍ، أو توضيحٍ، أو مدحٍ، أو ذمٍّ، أو تَرَحُّمٍ، أو تأكيدٍ بحِلْيَةٍ، أو نَسَبٍ، أو فِعْلٍ، أو خاصَّةٍ، والجملةُ كهي صِلَةً إلاّ في الرابط ضميراً مبتدأً فيجوزُ حذفُه مطلقاً. وشَرْطُه اشْتِقاقٌ ولا يَنْقاسُ مُؤَوَّلٌ به إلاّ في مَنْسوبٍ، وعددٍ، وكَيْلٍ، واسمِ إشارةٍ، ومشارٍ إليه. وإذَا لَمْ يَرْفَعِ الضميرَ طابَقَ لفظاً أو موضِعاً في إعرابٍ، وتنكيرٍ، أو تعريفٍ، أو رَفَعَ مُشْتَقّاً بقياسٍ طابَقَ في ذلك، وفي واحدٍ من إفرادٍ وتذكيرٍ وفروعِها، إلاّ « أفْعَلَ مِنْ »، فَيُفْرَدُ مطلقاً، أوْ لا بِقِياسٍ، أوْ لا باشتقاقٍ طابَقَ في السابِقَيْنِ، وقد يُطابِقُ في الباقِيَيْنِ، أو في أحَدِهما، أولا فيهما كالمَصْدَر في الأفْصَحِ، ولا يَكُونُ أَعْرَفُ.

والمَعْرِفَةُ(١)**: ما عُلِّقَ على مَعَيَّنٍ، والمضمرُ في أول أحواله في غَيْبَةٍ،

(*) في المقرب: باب النعت ١/ ٢١٩

(١) في نسخة باريس: والمعرفة المضمر وهو ما علق على معين في أول أحواله...

(**) في المقرب: المعارف وأنواعها ١/ ٢٢١ وهي ليست بابا وإنما ذكرت تحت باب النعت، حيث قال: فلا بد من ذكر المعارف ومراتبها في التعريف.

أو خِطابٍ، أو تَكلُّمٍ، والمشارُ في حال الإشارة[1]، [٣٢ و] والعَلَمُ في جميع الأحوال، وذو «ألْ» ما تَنَكَّرَ بعد إزالتها، والمضاف ما إضافَتُهُ إلى معرفةٍ محضةٌ، وهو في التعريف كهي، إلاّ المضافَ إلى المُضْمَرِ فكالعَلَمِ، ورُتَبُهَا فيه كَسَرْدِها، وما وَجَبَتْ تَبعِيَّتُهُ لا يُنْعَتُ، والعَلَمُ وما ليس بِمُشْتَقٍّ أو في حُكْمِهِ لا يُنْعَتُ به، وينعت بِمُشَارٍ، ومُشْتَقٌّ، ويُنْعَتَانِ، وعَكْسُهُ مُضْمَرٌ، واسمُ شَرْطٍ، واستفهامٍ، «وكم» خبريةً، وما لَزِمَ موضِعاً أو موضِعَيْن من الإعراب. ويُنْعَتُ عَلَمٌ، ومضافٌ إليه، أو إلى مضمرٍ، بمشارٍ وذي «ألْ»، ومضافٍ إلى معرفةٍ، ومُشارٌ بذي «أل»، ومضافٌ إليه بمشارٍ، وذي «أل»، ومضافٍ إليهما، وذو «أل»، ومضافٌ إليه بذي «أل»، ومضافٍ إليه.

وإذا كان المَوْصوفُ معلوماً، أو كَمَعْلومٍ، والصِّفَةُ لِمَدْحٍ أو ذَمٍّ أو تَرَحُّمٍ جاز رَفْعُها خبَرَ مبتدإٍ مضمرٍ، ونَصْبُها بإضمارِ ما يَلِيقُ. وفيها متكررةً إتباعُ بعضٍ، وقَطْعُ بعض، وتَبْدَأُ بالإتْباعِ، ولا يُعْكَسُ، [٣٢ ظ] أو مجهولاً، والصفاتُ في معنىً واحدٍ وَجَبَ إتباعُ الأولى، وثلاثةُ الأوجُهِ فيما عَدَاها.

ويجوزُ العطفُ إن اختلفت المعاني، وإذا جُمِعَ نُعوتٌ ومَنَاعِيتُ، أو فُرِّقَا فُرِّقَتْ، وجُمِعُوا فكالمنعوت المفرد إتباعاً وقَطْعاً، إلاّ أن تفريقَها وجَمْعَ أسماءِ الإشارة لا يجوزُ، أو جُمِعَتْ وفُرِّقوا فالقَطْعُ، ولا يجوز الإتباعُ إلاّ بشَرْطِ اتفاقِ المناعيت إعراباً وتنكيراً، أو خَبَراً أو فرعَيْهما، واتِّحادِ العاملِ مَعْنىً أو جِنْساً. واختلافُ الجِنْس كونُ ذا فِعْلاً

(١) في نسخة باريس جاءت عبارة «والمشار في حال الإشارة» تالية «لعبارة «والعلم في جميع الأحوال».

وذا اسماً، أو حَرْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ معنىً. وإن اجتمع صفةٌ اسمٌ وظرفٌ، أو مجرورٌ وجملةٌ، فهذا الترتيبُ، وغيرُه نادرٌ أو ضرورةٌ. وتقديمُها على الموصوفِ مسموعٌ، وتُبْنَى على العامل وهو بَدَلٌ، ولا يُحْذَفُ. والصفةُ اسمٌ إلاّ إن اخْتُصَّتْ، او اسْتُعْمِلَتْ كالاسم، بأن لم يظهرْ موصوفُها أصْلاً، وبغَيْرِ[1] ذلك ضرورةً، أو في تقديره إلاّ مع «مِنْ» إن جاز حذفُه[2]، أو [٣٣ و] في ضرورةٍ، والفصلُ بين صفةٍ وموصوفٍ بالاعتراض جائزٌ، وبغيره ضرورةٌ.

بَابٌ*:

التوكيدُ: لفظيٌّ في مفردٍ، وجملةٍ، ويُؤَكَّدُ[3] الحرفُ بما دخل عليه لا وَحْدَه إلاّ ضرورةً. ومعنويٌّ بالمَصْدَرِ، وبألفاظٍ هي: «نَفْسٌ وعَيْنٌ» لمفرد، «وأنفُسٌ وأعْيُنٌ» لغيره «وكِلاَ» لِمُذَكَّرَيْنِ، «وكِلْتَا» لِمُؤَنَّثَيْنِ، و«كُلٌّ» لِغَيْرِ مُثَنَّى، وتضافُ لضميرِ المؤكّد. وضميرُ جمعٍ لا يَعْقِلُ كضمير المؤنثة[4] أو الواحدة، و«أجْمَعُ، وأكْتَعُ، وأبْصَعُ، وأبْتَعُ» لمفردٍ مذكّرٍ، وبالواو والنون نجَمْعِه، وللمؤنثة على «فَعْلاء» غَيْرَ منصرفٍ للتأنيث اللازم، ولجمعها على «فُعَلَ» غيرَ مُنْصَرِفٍ[5] للعَدْلِ والتعريفِ. وإذا اجْتَمَعَتْ بدأت بنَفْسٍ، فعَيْنٍ، فكلٍّ، فأجْمَعَ، فأكْتَعَ، وتُقَدِّمُ أيًّا شِئْتَ من أبْصَعَ وأبْتَعَ. ولا تُعْطَفُ، فإن لم تأت بنفسٍ، أو بعينٍ، أو

(١) في نسخة باريس: وفي غير.

(٢) في نسخة باريس: ان كان مما يجوز حذفه.

(*) في المقرب: باب التوكيد ١/ ٢٣٨.

(٣) في نسخة باريس: وتوكيد.

(٤) في نسخة باريس: كضمير جمع المؤنثات.

(٥) في نسخة باريس: غير مصروف.

بكلٍّ فبما بقي مُرَتَّباً، أو بأَجْمَعَ لم تأت بما بقي. ولا تؤكَّد نكرةٌ إلاّ ضرورةً، ولا ما [٣٣ ظ] فيه مُغْنٍ عن توكيدٍ، ولا ضميرُ رفعٍ مُتَّصِلٌ بنَفسٍ أو عَيْنٍ إلاّ بَعْدَ توكيده بمنفصِلٍ مرفوعٍ. ومثلُ «كُلٍّ» في التأكيد: اليَدُ والرِّجْلُ، والزَّرْعُ والضرعُ والظهْرُ، والبطْنُ، والسهْلُ، والجَبَلُ، وقَضّهُم بِقَضِيضِهِم، وأسماءُ العَدَدِ من ثلاثةٍ إلى عشرين، ويُذْكَرُ تمييزٌ في مركّبٍ، أو يُحْذَفُ، وتَضْعُفُ الإضافةُ إلى ضمير المؤكد.

بَابٌ*:

البَدَلُ: [هوَ][1] الإعْلامُ باسْمَيْنِ، أو فعلَيْن تَبْيِيناً، أو توكيداً مَنْوِيّاً بالأولِ الطرْحُ معنىً لا لفظاً، وهو في نِيَّة تكرارِ العامل، وقد يُظْهَرُ فإن طابَقَ الأولَ فشيءٌ من شيءٍ، أو وقع على بعضه فبعضٌ من كلٍّ، أو على غيره وصَحَّ الاكتفاءُ بالأولِ، فاشتِمَالٌ مشروطٌ فيهما ضميرُ المُبْدَلِ، وقَلَّ حَذْفُهُ. أو أرَدْتَ الأولَ، وأضْرَبْتَ عنه فَبَدَاءٌ، أو لم تُرِدْهُ وسَبَقَ اللسانُ إليه فَغَلَطٌ، أو تَوَهَّمْتَه المُرَادَ وليس كذلك فنِسْيانٌ، وهذانِ لم يُسْمَعا. والبَدَلُ معرفةٌ [٣٤ و] من معرفةٍ، أو من نكرةٍ، وظاهرٌ من ظاهر، أو مضمرٍ ومقابِلاتُها. ولا يُشْتَرَطُ كونُ النكرةِ من لفظِ الأولِ، ولا وَصْفُها، بل الفائدةُ. ولا يُبْدَلُ مُضْمَرٌ من مُضْمَرٍ، أو من مُظْهَرٍ في بعضٍ واشتمالٍ، ولا ظاهرٌ من ضميرِ حاضرٍ في شيءٍ من شيءٍ. والمُبْدَلُ من اسم استفهامٍ يُقْرَنُ بأداتِه، أو من جمعٍ أو عددٍ يفي به، جاز القَطْعُ إلى الرَّفْعِ والبَدَلُ، وإن لم يَفِ فالقطعُ.

(*) في المقرب: باب البدل ١/ ٢٤٢

(١) اللفظة ساقطة في نسخة باريس.

باب**:

عَطْفُ النَّسَقِ: حَمْلُ مفردٍ أو جملةٍ على نظيره، أو مؤوّلٍ به بحرفٍ وُضِعَ لذلك. والحروفُ: «الواو وحتّى» لُطْلَقِ الجَمْعِ، ويُشْتَرطُ فيما بَعْدَ «حتّى» أن يَكُونَ جُزْءاً، وعظيماً أو حقيراً، و«الفاء» للتَّعْقيب والترتيب في معنىً، أو في ذِكْرٍ، و«ثُمَّ» لِمُهْلَةٍ، و«أو» لتَفْصِيلٍ وإباحةٍ، وهي و«إمّا» لشكٍّ وإبهامٍ وتَخْييرٍ، وفَتْحُ همزةِ «إمّا» دونَ كَسْرِها، وقد لا تكرر إن كان ثَمّ «أو» أو[1] «إلاّ» وقد لا يكونانِ، و«أَمْ» مُتَّصِلَةً تتقدَّمُها الهمزةُ لفظاً أو نيَّةً، وتَتَقَدَّرُ معها بأيٍّ، [٣٤ ظ] ويليها مفردٌ أو مُقَدَّرٌ به، وجوابُها أَحَدُ ما سُئِلَ عنه، والأحسنُ تَوْسِيطُهُ[2]. ومُنْفَصِلَةً قبلَها استفهامٌ أو خَبَرٌ، وتليها جملةٌ، وتتقدَّرُ معها[3] بـ «بَلْ» والهمزة، وجوابُها «نعم» أو «لا». و«بَلْ» قَبْلَ مفردٍ إضْرابٌ عن الحكمِ وإثباتُهُ للثاني، ولا تَعْطِفُ في استفهامٍ، ولا معها في الإيجابِ والأمر نفيٌ، والنفيِ والنهيِ توكيدٌ، أو جملةٍ فحرف ابتداء، لاستئنافٍ، وهي لإضرابٍ عما قبلها إبطالاً، أو تَرْكاً من غير إبطالٍ ولا معها للتوكيد[4]. و«لكن» لاستدراكٍ، فقبلَ مفردٍ تَعْطِفُ، وتختصُّ بالنفيِّ، أو جملةٍ فحرف ابتداء، وتكون مضادةً لما قبلها من إيجابٍ أو نفيٍ فقط، «ولا» للإخراج من الحكمِ، أمراً أو إيجاباً. ويُعْطَفُ الاسمُ على الاسمِ إلاّ ضميراً مجروراً

(**) في المقرب: باب عطف النسق ١/ ٢٢٩ وقد جاء بعد المعارف ١/ ٢٢١

(١) سقطت «أو» من الأصل وأثبتناها عن نسخة باريس.

(٢) في هامش نسخة باريس: صوابه توسيط ما لا يسأل عنه.

(٣) سقطت «معها» من نسخة باريس.

(٤) في نسخة باريس: للتأكيد.

فبإعادة جارِّهِ، أو مرفوعاً متّصلاً فبعدَ فاصلٍ، وضرورةً بغيرِه، ويجوزُ في الشعر تقديمُ غيرِ مجرورٍ إنْ عُطِفَ بواوٍ غيرِ مصدَّرَةٍ، ولا واليةٍ عاملاً غير متصرِّفٍ. ولا يُفْصَلُ بين الحرفِ [٣٥ و] والمعطوفِ إلاّ بِقَسَمٍ، أو ظرفٍ، أو مجرورٍ، بشرط أن لا يكون على حرفٍ، وضرورةً إنْ كان. وإذا عُطِفَ بـ «الواو» أو بحتّى وتأخر المتعاطِفَيْن طابقهما، ولا يُفرَدُ إلاّ نادراً أو في شعرٍ، أو بـ «الفاء أو بـ «ثُمَّ» طابَقَ أو أُفرِد، وهو في «ثُمَّ» أحسنُ، أو بغيرها أُفرِد، وشذَّ غيره. ويجبُ في عطفِ فعلين اتفاقُهما زماناً، ويحسُنُ صيغةً. ويجوز حذفُ الحرفِ مع أحدِ المتعاطفين، ويُعْطَفُ بحرفٍ اسمان فصاعداً على اسمين فصاعداً ما لم يَنُبْ عن عاملَيْنِ، فإنْ نابَ أُوِّلَ، والنفيُ على حَسَبِ الإيجابِ إلاّ في نحو: مررتُ بزيدٍ وعَمْروٍ، فتعيدُ العاملَ في مرورَيْنِ لا في واحد(١)، وإذا اجتمعت التوابعُ فكترتيبِ أبوابِها.

باب*:

عطف البيان: جَرَيانُ اسمٍ جامدٍ معرفةٍ على اسم مثلِهِ شُهْرةً، أو دونَهُ، ولا يُنْوَى بالأول الطَّرْحُ، ويتعيَّنُ إنْ أُتْبِعَ مجرورُ اسمِ الفاعلِ ذي «أَلْ» ما عَرِيَ منها، ومثلُ: يا زيدُ زيدُ، إن نُوِّنَ بيانٌ أو لا فبدلٌ، وأكثَرُهُ في العَلَمِ، [٣٥ظ] ويضافُ الاسمُ إلى اللقبِ إن أُفردا.

باب**:

المضارعُ: مرفوعٌ. والناصِبُ له «أَنْ» مصدريَّةٌ مُخَلِّصَةٌ للاستقبال،

---

(١) في نسخة باريس: لا واحد.

(*) في المقرب: باب عطف البيان ١/ ٢٤٨

(**) في المقرب: باب ذكر الرافع للفعل المضارع ١/ ٢٦٠ ويتضمن نصب الفعل وجزمه، بينما ذكره المقرب في باب مستقل ذكر جوازم الفعل المضارع ١/ ٢٧١

ولا يسبِقُها فِعْلُ تحقيقٍ، ولا شيءٌ من صِلتها، و«لَنْ» لنفي «سَيَفْعَلُ» و«كَيْ» في لغةِ من قال «لكي»، و«إذَنْ» وهي[1] جزاءٌ وجوابٌ، ولا تعملُ إلاّ في مستَقْبَلٍ متصدِّرةً، وقَلَّ إلغاؤها، ويجب بين متلازِمَيْنِ، ويجوز إن تقدَّمَها عاطفٌ، ويُفصَلُ بينها وبين مَعْمولِها بقَسَمٍ وظَرْفٍ ومجرورٍ، وضرورةً بين غيرِها ومعمولِه، وتُضْمَرُ «أنْ» جوازاً بعد لام «كي» إن لمْ تَلِهَا «لا»، وبعد حرفٍ عُطِفَ به فِعلٌ على اسمٍ ملفوظٍ به، ووجوباً بعد «كي» في لغةِ من قال «كَيْمَهْ»، و«لامُ الجُحودِ»، وهي بعد كَوْنٍ ماضٍ منفيٍّ، و«حَتّى» بمعنى «إلى أنْ أو كي»، فإن كان خبراً فالنصبُ، أوْلا وتَسَبَّبَ ماضِياً أو حالاً فالرفعُ، أو مستقبلاً فالنصبُ بمَعْنَيَيْهِ، فإن كُثِّرَ السببُ قَوِيَ الرفعُ، أو قُلِّلَ قوِيَ النصبُ، وإن نُفِيَ، وقُدِّرَ النفيُ دَخَلَ بعدَ «حتّى» جاز النصبُ والرفعُ بمعانِيها، [٣٦ و] أو «حتى» بعدَ النفيِ أو غيرَ متسبّبٍ فالنصبُ بمعنى «إلى أن»، وبعد «أو» بمعنى «إلاّ أن»، و«الواو، والفاء» بعد نفيٍ، ونهيٍ، وأمرٍ، واستفهامٍ، وتَمَنٍّ، وتحْضيضٍ، وعَرْضٍ، ودعاءٍ، وضرورةً في غير ذلك. فإن تقدَّمَ الفاءَ نفيٌ جاز الرفعُ على القطعِ مطلقاً، والنصبُ على أن ينتفيَ الثاني لنفيِ الأولِ، أو على أن ينتفيَ مع إيجابِ الأولِ. فإن كانت الجملةُ فعليةً، وطابق ما بعد الفاءِ المنفيَّ في الإعرابِ، جاز عَطْفُه عليه، فيشتركان في النفي، أو نهيٌ أو أمرٌ باللام فالرفعُ والنصبُ والجزمُ، أو بلا لامٍ امتنع الجزمُ، أو تَمَنٍّ أو استفهامٌ فالرفعُ والنصبُ، ويجوز في الفعليّة الرفعُ على العطفِ، أو دعاءٌ بصيغةِ أمْرٍ فكالأمر، أو لا بصيغته أو عرضٌ أو تحضيضٌ فالرفعُ قطعاً وعطفاً، والنصبُ تَسْبِيباً. وإذا تقدّمَ الفاءَ فعلُ شرطٍ جاز فيا بعدَها

(١) في الأصل: وهو.

الجزمُ والنصبُ، أو فعلُ الجوابِ فَهُما والرفعُ على القطْع، و« الواو كالفاء » إلاّ في النصْبِ فعلى معنى الجمع. [٣٦ ظ] ولا يَتَقَدَّمانِ مع المعمولِ على معمولِ ما قبلَهُمَا، ولا تُضْمَرُ « أن » في غير ما ذكر إلاّ ضرورةً، أو ندوراً.

الجازمُ لِفِعْلٍ: «لَمْ» لنفْيِ ماضٍ منقطعٍ، و«لَمَّا» لنفْيِهِ متصلاً بزمانِ الحال. ويحذفُ لِفَهْمِ المعنى، وتلحقها همزةُ استفهامٍ لتقريرٍ، و« لا » لنهيٍ أو دعاءٍ، و« لامُ أمرٍ أو دعاءٍ » وتجبُ في فعلِ غائبٍ، ومتكلِّمٍ، ومفعولِ مخاطَبٍ، والجزمُ بها مُضْمَرَةً ضرورةٌ، وغيرُ النفيِ من الثانية، والاسمُ الموضوعُ موضعَ الأمرِ، والفعلُ الخبريُّ لفظاً الأمريُّ معنىً، إن لم يُضَمَّنْ معنى الشرطِ ارتفعَ الفِعلُ، وإن ضُمِّنَ الجزمَ جواباً. ويُقَدَّرُ النهيُ بفعلٍ منفيٍّ بعدَ الأداة.

والجازمُ لفعلين: حرفاً: « إن وإذْ ما »، واسماً لا ظرفاً: « مِنْ وما ومَهْما » وظرفَ زمانٍ « متى وأيّان وإذا » في شعر، ومكانٍ « أين وأنّى وحَيْثما »، وبحسب ما تضاف إليه « أي »، وتجبُ « ما » في « حيثُ وإذْ »، وتمتنعُ مِنْ « مِنْ وما ومهما [٣٧ و] وأنّى »، وتجوز فيما بقِي. وجملةُ الشرطِ مصدَّرةٌ بمضارعٍ فَيَنْجَزِمُ، أو بماضٍ فلا يتأثَّرُ، وجملةُ الجزاءِ اسمِيّةٌ فتجبُ « إذا أو الفاء » ولا تحذفُ إلاّ ضرورةً، ومصدّرةٌ بمضارعٍ فينجزمُ وجوباً وفعلُ الشرطِ مضارعٌ ويرتفعُ ضرورةً وجوازاً، وهو ماضٍ أو بماضٍ متصرِّفٍ غير دعاءٍ فلا يتأثّر، أو بغير ذلك فلا بُدَّ من « الفاء »، ولا يجيء الأول مضارعاً والثاني ماضياً إلاّ ضرورةً. والاستفهامُ داخلٌ على الشرطِ إن اجْتمعا، ويُبْنى الجوابُ على الشرطِ، وحذفُ فِعْلِ الشرْطِ أو جوابِهِ جائزٌ للدَّليلِ، وكليهما في شعر، أو نادر، ويبطل عمل اسم الشرط إن تقدّمه عاملٌ غيرُ جارٍّ، فإن كان ظرفاً أو

مصدراً فَنَصْبٌ عليها، أو باشَرَهُ حرفُ جَرٍّ فمجرورٌ به ويتعلّق بفعلِ الشرط، أو لم يباشِرْه وفِعْلُه لازمٌ أو متعدٍّ فاعلُه ضميرُ اسمِ الشرطِ فمبتدأ، أو غيرُه والفعلُ لمْ يأخذْ مفعولَه فمفعولٌ مقدّمٌ، أو أخذَه ضميرَ اسمِ الشرطِ أو سَبَبِيّاً فمنصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ، أو مبتدأٌ وهو المختارُ، أو أجنبياً(١) فمبتدأ، والمضافُ إلى إسمِ الشرط كهُوَ فيما ذُكِر.

بَابٌ*:

غَيْرُ المنصَرِفِ: [٣٧ ظ] لا يُنَوَّنُ ولا يُجَرُّ، فإن قُرِنَ بـ «ألْ» أو أضيفَ فمنجرٌّ لا منصرِف، ويمنعُ الصرفَ علّتانِ من تِسعٍ، أو ما أشبهها(٢)، أو واحدةٌ تقوم مقامها، فالعَدْلُ يمنعُ مع وصفٍ أو تعريفٍ، والعدل عن «أل» في «سَحَرَ» مُعَيَّناً «وأُخَرَ»، أو عن بناءٍ إلى بناءٍ مسموعٌ في «فَعَالِ وفُعَلَ ومَفْعَلانِ» مَعْدولاتٍ حالَ تعريفٍ، «وفُعَالَ ومَفْعَلَ» معدولَيْنِ في عددٍ حالَ تنكيرٍ، ويصرف «فُعَلُ» عَلَماً له أصلٌ في النكرات، إلاّ إن دلّ السمْعُ على عَدْله فَيُمنعُ ويكون مشتركاً، أوْلا أصلَ له مُنع إلاّ إن ثَبَتَ عَدَمُ عَدْله، و«فَعَالِ» اسمُ فِعلٍ، ومصدرٌ وصفةٌ غالبةٌ مبنيٌّ وعَلَمٌ(٣) لمؤنّثٍ لا أصلَ له في النكراتِ مَعْدولٌ، والحجاز تكسره(٤)، وتميمٌ تمنعه الصرفَ إلاّ ما آخرُهُ راءٌ فالوجهان. العَلَميةُ وشِبْهُها مع غير وَصْفٍ وجمعِ مُتَناهٍ، والوزنُ يمنعُ مختَصُّهُ مع العلميةِ،

---

(١) في هامش الأصل: [قوله أو أجنبياً مثاله: من تكرم هندٌ فاطمةُ في داره أكرمْهُ].

(*) في المقرب: باب ما جرى من الأسماء في الإعراب مجرى الفعل ١/ ٢٧٩

(٢) كذا ولعلها: أشبههما.

(٣) في نسخة باريس جاءت الكلمات «مصدر وصفة غالبة وعلم» منصوبة.

(٤) في نسخة باريس: تكسر بدون هاء.

وغالبُهُ معها ومع الوصفِ أو شبْهِه ما لم تدخلْه « التاء » أو يَخْرجْ بالاعتلال إلى وزن الاسم، [٣٨ و] ومتى تحمَّل ضميراً وسُمِّي به حُكِيَ والتأنيثُ بألفٍ يَمْنَع وحده، وشِبهها ألف الإلحاق وإن سُمِّيَ بما هي فيه وبالتاء يمنعُ مطلقاً مع التعريف، أو بغيرهما والاسمُ المؤنث إن وقع على مؤنث مَنَع فيما زاد على ثلاثةٍ، وفيما تحرك وَسَطُهُ من ثلاثي، فإن سكن منقولاً من اسمٍ أَكْثَرُ استعمالِه لمذكّر، أو لا وانضاف للتأنيث عجْمةٌ مِنِعَ، أولا فالصرف ومنعُه، أو على مذكر وهو ثلاثي أو أُزْيَدُ وتأنيثُهُ تأنيثُ جمعٍ أو وصفٍ واقع على مؤنث بغير تاءٍ صُرِفَ، أو غير ذلك مُنِعَ إلاّ « كراعاً وذراعاً » فيُصرفان. والتركيبُ بلا تضمين حرفٍ يَمنع مع العَلَميةِ أو يُبَيّنان أو يُعربان كمتضايفين، والزيادةُ مع وصفٍ في غير مؤنث بتاء، ومع عَلَمية والعجمة شخصية مع زيادة على ثلاثة. والشخصيةُ نقلُهُ أولَ أحوالِه من كلام العَجَم إلى كلام العرب عَلَماً، وإن لم يكن علماً في كلامهم، [٣٨ ظ] ويجب المنعُ في ثلاثيٍ مؤنثٍ ساكنِ وَسَطٍ. الوصفُ مع زيادةٍ وعَدْلٍ ووزنٍ في متأصل وصفيةٍ، الجمع المتناهي ما وافق « مَفَاعِل أو مفاعيلَ » ويَمنعُ وحده، فإن سُمِّى به امتنع للعَلَمية وشبه العجمة، وإن نُكِّر امتنع.



القسم الثاني من الأحكام التركيبية



البناء*: أن لا تتغير الكلمةُ لعاملٍ حين جعلها جزءَ كلامٍ . وهو في الحرف والفعل إلاّ مضارعاً بشرطه، وفي الاسم مُشْبِه حرفٍ أو متضمناً معناه، أو واقعاً موقع مبني أو مضارِعَهُ، أو مضافاً إلى مبني أو خارجاً عن نظيره، ويجبُ إلاّ في « فَعالِ » علماً مؤنثاً، وسبق فيما لا ينصرف، أو في مضاف مبنّي وإعرابه أحسنُ، أو في «أيّ» موصولةً فالإعراب والبناء حسنان، أو في مبنيّ في النداء فقد يُنَوَّن ويُعرب ضرورةً، وأصلُ البناءِ السكونُ، والموجبُ للحركة كونُه مُعْرَباً قبل بنائه أو مُشْبِهاً للمعرب، أو حرفاً [٣٩ و] يُحرَّك ما قبله، أو على حرفٍ. والتقاءُ الساكنين، وأصل حركته الكسرُ وحركةِ غيره الفتحُ، ولا يُعْدَلُ عنهما إلاّ لموجب إِما اتباعٍ أو كونِها في كلمةٍ، كالواو في نظيرتها أو شَبَهٍ بما هي فيه، أو لم يكن لها حالَ إعرابٍ أو شَبَهٍ بذلك، أو طَلَبِ تخفيف، أو فرقٍ بين أداتين أو معنيي أداةٍ أو مجانَسَةِ عَمَلٍ أو مقابِلِهِ، أو كونها للحرف في الأصل، أو شَبَهِ محلِّها بما في كَنَفِ هاء التأنيث وشذّ ما خرج عن هذا .

(*) في المقرب: باب البناء ١/ ٢٨٩ وهو الباب الأول من النوع الثاني من الأحكام التركيبية .

بَابٌ**:

المحكيُّ: جملةٌ، ولا تُحكى إلاّ بعد القول أو ما في معناه، ولا تُجرُّ إلاّ ضرورةً، وتُحكَى المعربةُ على اللفظ وعلى المعنى، والملحونةُ على المعنى ويُبيَّن اللحنُ، والمفردُ النائبُ عن الجملة كهي، نحو «نعم وبلى»، «فنعم» عِدَةٌ في جواب استفهامٍ وأمرٍ، وتصديقٌ في خبر، و«بلى» جوابُ نفيٍ، ومعناها إيجابه، قُرِن بأداة استفهامٍ أو لا، وقد يُجاب بنعمْ نفيٌ قُرِن بها والمراد إيجابُه إن أمن اللبسُ، والقولُ إن وليه [٣٩ ظ] جملةٌ اسمية جاز أن تجْريَه عملاً ومعنىً «كالظَّنِ» سُلَيْمٌ[(١)] مطلقاً وغيرُهم بشرط مضارعته لمخاطبٍ مستفهَم غير مفصول بينهما إلاّ بظرفٍ أو مجرورٍ أو أحد معموليه. والمفردُ المصدرُ أو الصفةُ له [أو غيرهما][(٢)] إن كان اسماً للجملة لم تَحْكِ، أو غيرَ اسم لها فتحكيه، ويُحْكى المفردُ الجملةُ في الأصل، والمشبَّهُ بها كحرفِ عطفٍ ومعطوفٍ يُحْكَى على حسب ما نُقِلَ منه، أو كحرفِ جرٍّ ومجرور والحرفُ على حرفٍ أو حرفين ثانيهما معتلٌّ فالحكايةُ، أو صحيحٌ أو على أزيدَ فالحكايةُ والإعرابُ متضايفين أو كمتضايفين، أو كتابعٍ أو كمطوَّلٍ حُكِي على حالة قبل التسمية، أو كمركب من اسمين فَتَقَدَّمَ فيما لا ينصرف، أو من حرفين أو من حرفٍ واسمٍ أو من حرف وفعلٍ أو من فعلٍ واسم أو من اسمٍ وصوتٍ فيُحكى اللفظُ، وغيرُ ذلك لا يُحكَى إلاّ شاذاً، أو في استثباتٍ بـ «من» عن علم في لغة الحجازِ فيُحكى بإعرابه

(**) في المقرب: باب الحكاية ١/ ٢٩٣

(١) فاعل تجريه المتقدم.

(٢) زيادة في نسخة باريس.

في الكلامِ المُقْتَطَع [٤٠ و] منه إن لم يُتْبَع بغير عطف، أو بتابعٍ مجعولٍ معه كشيء واحد ولم يَدْخل عاطفٌ على «مَنْ» ويُبْنَى على ما سبق من محكيّ وغيرِه، وقد تُحكَى المعرفة مطلقاً إلاّ المضمَر والمشارَ و«من» مبتدأ أو خبرٌ مقدَّم، ومستَثْبتُ «بمن» عن نكرة فيقال «مَنُو ومَنَا ومَنِي» و«بأيّ» فتفرَدُ وتذكَّر وتعربُ، وكلاهما لمذكَّرٍ ومفردٍ وفروعهما، وقد تلحقهما علامة الفروع فيقال «مَنَانْ ومَنَيْنْ ومَنُونْ ومَنِينْ ومَنْتَانْ ومَنْتَيَنْ ومَنَات». وتُحْذَفُ الزوائد اللاحقة «مَنْ» في اللغتين وصلاً، و«أيّان وأيّيَنْ وأيّون وأيّين وأيَّةٌ وأيّتان وأيّتَيْن وأيّاتٌ وأيّاتٍ». ولا تحذف وصلا: وحُكِي إعراب «مَنْ» ولا ينقاس، وقد تجرى المعارفُ كالنكرة مع «مَنْ وأيّ»، وإن استُثْبِتَ بها عن مجرور وجب الحرف، ويتعلق بفعل مضمرٍ بعدها، أو منصوبٍ فبفعلٍ مضمرٍ، أو مرفوعٍ فمبتـدءانِ والخبر، وتقول [٤٠ظ] مُستَثبتاً عن نسبٍ مسئولٍ عنه عاقلٍ «المِنيُّ» وفي غيره «المائي والماويّ» ويطابق إعراباً وإفراداً وتذكيراً وفروعها.

بَابٌ*:

إن أُسند فعلٌ إلى مؤنثٍ وفُصِل بينهما بـ «إلاّ» امتنعت العلامة، أو لم يُفْصَل، وكان ظاهراً حقيقياً غيرَ مكسَّر وجبتْ، إلاّ شاذّاً، أو فُصِل بغير «إلاّ» أو كان مَجازاً أو مكسراً مطلقاً جازت، ويحسُنُ الحذف كلما طال الفصل، أو إلى ضميرِ مؤنثٍ غير مجموع وجبت إلاّ في شعرٍ، أو مُكَسَّرٍ فكالعائد على المسلَّم منه أو على الواحدة، وجاء في شعرٍ، وندوراً كضمير الواحد، والمكسَّرُ من مذكَّرٍ غير عاقل كهو من

(*) في المقرب: باب إسناد الفعل الى مؤنث ١/ ٣٠٢

مؤنثٍ إسناداً وضميراً، أو عاقلٍ فضميره كضمير مُسَلَّمِهِ أو واحدةٍ أو واحدٍ وقلَّ كجماعةِ مؤنثٍ.

بَابٌ**:

العددُ: مفردٌ: واحدٌ واثنان وفروعها ويُضَفْن ضرورةً، وعشرون والعقود إلى تسعين كذا لمذكرٍ ومؤنثٍ، وتُمَيَّز بمفردٍ منصوبٍ وشَذَّتِ [٤١ و] الإضافة إليه، ومضافٌ: مائةٌ وألفٌ لمذكرٍ ومؤنث ويفسَّرانِ بمجرورٍ مفردٍ، وتثنيتُها كَهُمَا، وثباتُ النونِ والنصبُ ضرورةٌ ومن ثلاثةٍ إلى عشرةٍ إذا لم تُضفْ وكانت لمجرد العدد فتدخل التاءُ وتُمْنَعُ الصرفَ، أو مراداً بها المعدود امتنعت لمؤنث، وجازت لمذكرٍ، أو مضافةً إليه وجبت له ويراعى المحذوف، والحمل على المعنى ضرورة، وامتنعت لها إلاّ شاذاً أو ضرورةً، ولا يفرد إلاّ إن كان جمعاً في المعنى، فيقال ثلاثمائةٍ وثلاثُ مئين، ولا يقال إلاّ ثلاثة آلاف، ويضاف لقليلِ الجمعِ وقد يضاف لكثيره إن كانا له، وتُجْرى الصفةُ على العدد، وفي شعرٍ تضافُ. واسمُ الجمعِ يجرْ بـ « من »، وقد يضاف فتلحقُ التاءُ العاقل لا لغيره، وشذ ثلاثةُ أشياءَ وثلاثُ رَجْلَةٍ، واسمُ الجنس الأحسنُ إلحاقُها. ومركبٌ من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عَشَرَ: النِّيفُ على تذكيره أو تأنيثه، ويبنى [٤١ ظ] من واحدٍ «أَحَدٌ» ومن واحدةٍ «إحْدَى» وقد يُبْقَيان، وعشرةٌ بالتاء لمؤنث، وتسكَّنُ الشين أو تُكْسَر، وبلا تاءٍ لمذكرٍ وتفتح، ويبنيان، إلاّ اثنيْ عَشَرَ وفروعَه فيُعربُ النَّيِّفُ ويُبنى عَشَرٌ، وقد تسكَّن عين عَشْرٍ لمذكر، إلا إنْ أدى إلى التقاء ساكنين، وثماني عشرةَ

(**) في المقرب: باب العدد ١/ ٣٠٥ وقد دمج فيه أبو حيان بابي: كنايات العدد ١/ ٣١٢، اسم الفاعل المشتق من العدد ١/ ٣١٥

تسكنَّ ياؤه أو تفتح أو تحذفُ، ويُضاف نَيِّفٌ إلى عشرةٍ ضرورةً، وإذا أضيف مركبٌ أبقي مبنيّاً، أو جُعِلَ الإعرابُ في الثاني، ولا يضاف اثنا عشر وفرعاه ومعطوفٌ من واحدٍ وعشرين إلى تسعةٍ وتسعين، ويفسَّر هو والمركب بمنصوبٍ مفردٍ، والنّيف والعقد كهما قبل عطفٍ، وإذا أضيف عددٌ لمعدودٍ مذكرٍ ومؤنثٍ بُنِيَ على السابق من ستةٍ إلى عشرة، فإن نُصِبَ معدودٌ مختلطٌ بعد [٤٢ و] عددٍ أو وليَ «بين» بُنِي في عاقل على مذكرٍ، وفي غيره ولمْ يَلِ «بين» على متقدِّمٍ، أو وَلِيَ فعلى مؤنثٍ، وإذا لم يُذْكَرْ معدودٌ في تاريخٍ بُنِيَ العددُ على الليالي، وتتبعُها الأيام، والأحسنُ أن يورَّخَ بأقل من الماضي أو الباقي، فإن استويا فالخيار، وتُعرِّفُ مفرداً «بأل»، ومركباً في أوله، وحُكيَ في تمييزه، ومتضايفين في ثانيهما، ومتعاطفين فيهما. ويُسْأل عن العدد بـ «كم»، ويكثَّر بها، وتميَّز بمجرور مفرد، أو جمع، وتلك بمفرد منصوب. ويجوز الفصل بينهما بظرف أو مجرور. وحَمْلُ أحد التمييزين على الآخر في الإعراب، ويشترط في الاستفهامية جرّها بحرف. وإن فُصِل بين الخبرية فالنصبُ، وفي ضرورةِ الجرُّ، ويجوز جرّه بـ «من» وحذفُه لدليلٍ، وكلاهما له الصدْرُ، فلا يسبقها عامل غير جار، وهي كاسم الشرط إعراباً، والأحسنُ موافَقَةُ [٤٢ ظ] الجواب فيه، ويجوز رفعُهُ مطلقاً، ويكثَّر «بكائن» خبراً، وتلزَم «منْ» تَمييزَها، ويجوز الفصل بينهما بالجمل، ويقال: «كائن وكإٍ وكَيٍءٍ وكيّيء»[1]. ويكنى عن ثلاثة إلى عشرة وعن مائةٍ وألفٍ بكذا من الدراهم، وعن مركّب بكذا كذا درهماً، وعن عشرين إلى تسعين بكذا درهماً، وعن متعاطفَيْن بكذا وكذا درهماً، واسم الفاعل من واحد إلى عَشَرةٍ لمذكرٍ على فاعل، ولمؤنث على فاعلةٍ،

---

(١) في نسخة باريس: كأين وكأي.

ويقالُ « ثال وخامٍ وسادٍ وساتٍ » وكذا الفروع بالإبدال ، فحادٍ وحاديةٌ في زائدٍ على عشرة ، وواحدٌ وواحدةٌ صفتان ليسا من هذا الباب ، وما عدا ذلك يضاف إلى موافق محضةً ولا يعملُ ، وإلى مخالفٍ فاسمُ فاعلٍ إلاّ ثانياً وثانيةً فإلى موافقٍ ، ومن مركَّبٍ يُشْتقُّ فاعلٌ لمذكرٍ ، وفاعلةٌ لمؤنث ، ويُبْنَى مع العَشَرةِ ولا يَعْمَلُ ، [٤٣ و] ويجوز أن يضافَ إلى النوعين ، فيثبتُ اسمُ الفاعل ، والعقدان ، أو يُحْذَف أولُ العَقْدَين ، وهو الأجود ، وفي الموافقِ يجوز حذفُ العقد الأولِ ، والنيّفِ قليلاً ، وحيث حُذف العقْدُ أعرب اسم الفاعل ، ولا يبنى من عشرين وسائر العقود ، بل تقولُ : هذا العشرون أو كمالُ العشرين .

بَابٌ* :

الإدغامُ : في مِثْلَيْن وفي متقاربَيْن ، ففي مِثلين من كلمتين يجب إن صحّا وسَكنَ الأول ، أو اعتلاّ وسكن حرفَ لينٍ ، ويجوز إن تحرّكا صحيحين وتحرك ما قبلَ الأول أو سكن حرف علةٍ ، أو معتلين وتحرك ما قبل الأول أو سَكَن معتلاً غير مُدْغَم ، ويمتنع في غير ذلك ، والإظهارُ لغة الحجاز . والتقارب في مخرجٍ أو في صفةٍ أو فيهما . والحروف تسعة وعشرون ، وتزيدُ غيرَ فصيح : كافٌ كجيم ، وجيمٌ كهيَ ، [٤٣ ظ] أو كشينٍ ، وطاء كتاءٍ ، وصاد كسين ، وباء كفاءٍ مغلَّباً لفظها أو بالعكس ، وظاءٌ كثاءٍ ، وثاء كضادٍ ضعيفة . وفصيحاً : نونٌ خفيفةٌ ، وشين كجيم ، وصاد كزاي ، وهمزة بينَ بينَ ، وتكون بعد ألفٍ أو حركةٍ ما لم تنفتح بعد كسرة فتبدلُ ياءً ، أو تنضّم فواواً ، وألفُ تفخيمٍ ، وألفُ إمالةٍ ،

(*) في المقرب : باب الإدغام من كلمتين ١/ ٣١٨ وقد دمج فيه : ذكر إدغام المتقاربين ١/ ٣٢٠

وهي المنحوُّ بها نحو ياءٍ، وبفتحة قبلها نحو كسرةٍ، بشرط وجود كسرة قبل الألف بحرف أو حرفين أوّلها ساكن، أو متحركين ثانيها الهاء، أو ثلاثةٍ أوّلها ساكن وأحدُها الهاءُ، ولم يَفصِل بين الكسرة والألف ضَمّة في الصورتين، أو ياء تليها، أو بينهما حرفٌ، أو متحركان أحدهما الهاءُ ولم يفصل بينهما ضمة، أو إمالةٍ بحرفٍ، أو كسرةٍ بعدها تليها، أو متطرفةً ثالثة فصاعداً وقد لا يُمال عصا ومثلُهُ من الأسماء، أو عيناً في فِعْلٍ منقلبةً عن ياءٍ أو واو مكسورة، والإمَالةُ أقوى لكسرة بناءٍ، والمتصلةِ، والظاهرةِ، لقسيمها، وفيما [٤٤ و] تطرفت رابعةً فصاعداً، وثالثة منقلبة عن ياء أقوى منها عن واو، وعينا منقلبة عن ياء أقوى منها عن واو مكسورة.

ويُمالُ الفعلُ والاسمُ إلاّ متوغِّلَ بناءٍ غيرَ مستقلٍ، لا الحرفُ إلاّ «بلى ولا» مِنْ قولهم: إمّا لا ويا في النداء، ويمنعُ الإمالَة لتقدُّمِ كسرةٍ، أو تأخُرِها، أو تقدُّم ياء، أو إمالة أحد «ضُغِطَ خُصَّ قَظٍ» إن وليه ألفٌ، أو انكسر، أو سكن بعد كسرة وبينهما حرفٌ عند بعضهم، أو وليها بعدها أو بينهما حرفٌ أو حرفان، فإن انفصل مُسْتَعلٍ لم يمنع إلاّ في مُمَالٍ لكسرةٍ عارضةٍ، أوْ في صلات ضمائرَ سواءٌ ولي ألفاً أو بينهما حرفٌ أو حرفان أو ثلاثة، والراءُ غير المكسورة إن وليها ألفٌ[1]، أو العكس تمنع كَمُسْتَعْلٍ، وما بينهما حرف يمنعُ عند بعضهم، والمكسورة تغلبُ غير مكسورةٍ، ومستعلياً سابقاً عليها إن وليتْ ألفاً فتمال، فإن تأخر فالنصب، والأجود أن لا يغلبها إن انفصل، وإن فَصَلَ بينهما [٤٤ ظ] حرف غلبته عند بعضهم، والأكثر لا يُميل، وإن وَقَعَ بعدها مُسْتَعلٍ غلبها،

---

(١) في نسخة باريس: إن وليت ألفا.

ومنهم من يجعل المكسورة إن فَصَلَ بينها وبين الألف حرف كالمفتوحةِ والمضمومةِ، والاعتداد بكسرةٍ مقدَّرةٍ في الراء أقوى منه في غيرها، وشذّ إمالةُ الحجّاجِ عَلَماً، والناسِ ونابٍ، ومالٍ، وقابٍ، وعابَ(١)، وطَلَبْنا، وطَلَبَنا، ورأيتُ عِرْقاً وضَيْقاً.

وقد تمال الفتحةُ كالألف بشرط راء مكسورة بعدها، تليها، أو بينهما حرفٌ ساكنٌ أو مكسورٌ، والمتصلة أقوى من المنفصلة ويَمنعُ مستعلٍ بعد الراء المكسورة، وقد تمال لإمالة ألفٍ بعدها وقبل الألف حلقيٌّ، ولكسرةٍ تليها وإن لم تكن في راءٍ، وغيرُ حلقيّ تقبحُ الإمالة، فإن ذهبت الكسرةُ بتخفيف أو الألف المهالة لالتقاء ساكنين فالإمالة أقل، هذا ما لم تكن الفتحة في حرف مضارعةٍ، أو ياءٍ، أو مفصولاً بينها وبين كسرةٍ في راءٍ أو غيرها [٤٥ و] بياء، وقد تُمال ضَمّة واو ساكنة بعد ضمة، كفتحة إن وليها راء مكسورة، ومتصلة أقوى منفصلة، فَتُشَمُّ الضمةُ الكسرَ، وتُشَمُّ الكسرة في الواو، وتُخْلص الضمة قبلها.

بَابٌ*:

مخارجُ الحروفِ: ستَّةَ عشَر مخرجاً، فمن أقصى الحلق «همزة فألفٌ فهاء»، ووسطِه «عين فحاء»، وأدناه «غين فخاء»، ومن أقصى اللسان وما فوقه من حنك أعلى «قافٌ»، وأسفل منه قليلاً وما يليه منه «كاف»، ووسَطِه بينه وبين وسط الحنك «جيم وشينٌ وياء»، ومن بين أول حافته وما يليها من أضراسٍ «ضاد»، ويتكلفُ من أيمنَ ومن أيسَر، ومن أدناها إلى منتهى الطرف وبين ما يليها من الحنك فويق

---

(١) زادت نسخة باريس كلمة «باب» مع اختلاف الترتيب.

(*) في المقرب: ذكر مخارج الحروف العربية الأصول ٢/٥

الضاحك والنابِ والرباعيةِ والثنيةِ «لام»، ومن طرفه بينه وبين ما فويقَ الثنايا «نونٌ»، ومنه إلا أنه أدخلُ في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام «راءٌ»، ومن بين طرفه وأصول الثنايا «طاء وتاء ودالُ»، [٤٥ ظ] ومن بين الطَّرف وفويقِها «صادٌ وزايٌ وسينٌ»، ومن بين طرفه وأطرافها «ظاء وثاء وذالٌ»، وَمِنْ أطراف عُلْياها والشفةِ السفلى «فاء»، ومن بين الشفتين «باءٌ وميمٌ وواو»، ومن الخياشيم «نون خفيَّةٌ».

ويؤثِّرُ من الصفات في الإدْغام الهمسُ وحروفُه «سَتَشْحُثُكَ خَصفَة والشِّدّة أجدتَّ طبقكَ»، والاطباق «طاءٌ وظاءٌ وصادٌ وضادٌ»، والاستعلاءُ هذه و«خاءٌ وغينٌ وقافٌ»، والتكرار «راءٌ»، والغُنَّةُ «ميم ونونٌ». ويقابلها الجهرُ، والرَّخاوةُ، والانفتاحُ، والانخفاضُ، وعدمُ التكرارِ، والغُنَّةِ، وبين شدةِ ورخوة لم يَرَ عَوْنا.

بَابٌ*:

المتقاربات في الإدغام: الحَلْقيةُ «الهاء والحاء والعين» كلٌّ في كلٍّ، ويُختارُ البيان إن تقدمت الحاءَ الهاءُ، والإدغام عكساً قليلٌ، وشرطه في الكلّ قلبُ غير الحاءِ حاءً، و«الغينُ» إن جامَعَتْ «خاءً» فالخِيار مطلقاً. اللسانيةُ «كافٌ في قافٍ» [٤٦ و] والعكس والبيانُ إن تقدمت الكاف أحسن، ثم «جيمٌ في شين» وكلاهما حسنٌ وفيهما «طاء وظاءٌ» وأخواتها والبيانُ في كلِّها - وإبقاء إطباقها أحسن: ثم «شينٌ فيها جيمٌ ولامٌ» والستةٌ، والبيان جيدٌ، ثم «ياء في واوٍ» إن كانا في كلمةٍ على ما

(*) في المقرب: أحكام المتقاربات في الإدغام ٢/٩ وذكر حروف اللسان في الإدغام ٢/١١

سيأتي، وفيها «نونٌ»، ثم «ضاد في طاء» إن كانا في كلمةٍ، ولا ينقاس، وفيها «اللام» والستةُ، ثم «لام» فيجب في «لام تعريفٍ»، ويجوز في غيرها، ويتفاوت، فأجوده مع «الراء»، ثم مع «الطاء والصاد» وأخواتها، ثم مع «الظاء» وأختيها، ثم مع «الضاد والشين»، ثم مع «النون» وبيانها أحسنُ، ويدغم فيها «نون»، ثم نون في «ويرمُلُ» وجوباً إن سكنتْ، جوازاً إن تحركت، وإبقاءُ غُنَّةِ ما عدا الميم جائزٌ، وتُظْهَرُ مع حلقيّ، وقد تُخْفَى مع «غين وخاء»، وتُخفَى مع سائر حروف الفم إلاّ «الباء» وستأتي، ثم «راءٌ في لامٍ» شاذاً، ثم الستة بعضٌ في بعض وفي صفيريٌّ و«ضادٍ وجيمٍ وشينٍ»، [٤٦ ظ] والإدغام أحسن، وهو إن سكن الأول أحسنُ منه إن تحرّك، وإبقاءُ إطباق «ظاء وطاءٍ» مدغمين في غير مطبَقٍ أحسن، وإذهابُه من منهما مُشْبِهِهِا من غير مُطْبَق أحسن منه مع غير مُشْبِهٍ، ومن «طاء مع دال وزاي» أحسنُ منه مع «ثاء»، وتُدغَم فيها «اللام» ثم صفيريٌّ كلٌّ في الآخر، وهو أحسن من البيان، وإن سَكَنَ الأول أحسنُ منه إن تحرك، وإبقاءُ إطباق «صادٍ مع زايٍ وسينٍ» أحسنُ، وإسقاطه مع «سين» أحسنُ منه مع «زاي» وفيها «اللام»، ثم «فاء فيها ياء»، ثم «باء في فاءٍ وميمٍ»، ثم «ميمٌ فيها باء ونون» ثم «واو في ياء» في كلمة وسيأتي، وشرطُ إدغامِ متقاربين تحرُّكُ الثاني، وشذَّ حذف نونِ «بني» مضافاً لاسم قبيلةٍ ذي لام تعريف ظاهرةٍ، وما بقي لا يدغم ولا يدغم فيه.

بَابٌ(*):

الساكنان من كلمتين: إن اعتلَّ أوّلُها وحركةُ ما قَبْلَهُ من [٤٧ و]

(*) في المقرب: باب التقاء الساكنين من كلمتين ٢/ ١٨

جنسه حُذِفَ، وشذَّ حَلْقَتا البِطان، أوْلا من جنسه فيُكْسَر ياءً، ويُضَمّ واوَ جمعٍ، وقد تُكْسَر ويُعْكَسُ مع غيرها. أو صحَّ نونَ توكيدٍ خفيفةً حذفَ، أو تنويناً يلي باء «ابن» صفةً بين عَلَمَيْن أو متفقيْ اللفظ حُذِفَ لكثرة الاستعمال، أَوْلَها مع التقائها في الأفصح أو غيرَ ذلك كُسِر، وقد يُضَمّ إنْ ولي الثاني ذو ضمةٍ لازمةٍ، وتُفْتَح نونُ «مِنْ» مع لام تعريف، وقد تكسر وتعكس مع غيرها، وتفتح ميمُ «آلم» مع الله[1].

الهمزةُ عند الحجازيين بعد ساكن صحيح أو ياء أو واوٍ تحذفُ ويحرّك بحركتها، وقد تُقْلَبُ مفتوحةً مع الياء «ياءً» ومع الواو «واواً» وتُدْغَمُ، وقد تحذف بعد نقل ضمةٍ وكسرةٍ فيها، أو ألفٍ فبين بين، وغيرهم يحقق وإذا التقت همزتان من كلمتين فمن حقّق المفردة خَفّف إحداهما كما لو انفردت، ومَنْ خَفَّفها، وهم الحجازيون، خففها كما لو انفردتا، وستأتي المفردة.

بَابٌ*:

[٤٧ ظ] المقصود بالوقف عليه التذكُّر يُلْحَق من آخره إن تحرك حرفاً من جنس حركته، وإن سكن حَرفَ مدٍّ ولينٍ مكن مَدُّهُ، أو غيرُه ألحِق ياءً وكُسِر لها، وذو همزة الإنكار لفظاً ومعنى أو لفظاً وبخلافه[2] معنىً إن تحرك آخره أُلحِقَ حرف مد ولين من جنسِ حركته، أو سكن قابِلَ حركةٍ فياءً وكُسِرَ، أو غير قابلٍ زيدتْ بينه وبين الياء

---

(١) مثاله الآيتان الأولى والثانية من سورة آل عمران «آلمٓ. الله لا إله الاّ هو الحي القيوم».

(*) في المقرب: باب الوقف ٢/٢٢

(٢) في نسخة باريس: ولخلافه.

« إن » مكسورةَ النون، وقد تُزاد فيما تقدم فتتعين الياءُ في الأول، والمبنيُ إن حُذِفَ وبقي على حرفٍ فعلاً أو اسماً جُرَّ باسمٍ وَجَبَتِ الهاء، أو بحرف أو على أَزيدَ جازت راجحةً على السكون، أو بعد سكونِ الآخر ويحرَّك بالكسر فيما على أزيد [من باب اغْزُ][1] وإن لم يُحْذَف وتحرك آخره هاءَ ضميرٍ فالسكون، وقد يكسَر ساكنٌ قبلها، أو نَقْلُ حركته إلى ساكن قبله إن صحَّ، أو غيرها فكمعربٍ، أو يُلْحَق الهاءَ، وتُلْحَقُ الألفُ للبيان في حَيَّهَلا، وفي « أنا »، ويقال حَيَّهَلَهْ [٤٨ و] وأنَهْ، ولا تُسَكَّنُ نونُ أنا، ولا تثبتُ أَلِفُه وصلاً إلاّ ضرورةً، وإن سكَنَ آخره صحيحاً فكحاله وصلاً، إلاّ نونَ « إذن » والنونَ الخفية بعد فتحه، فتبدلُ ألفاً أو ضمة أو كسرةٍ، فتحذفُ ويردُّ ما حُذِف بسببها، أو معتلاًّ بألفٍ لا في آخر فعل فتثبتُ، أو تُبدَلُ همزةً، أو تُلْحَق الهاءَ، وتَعَيَّن هذا في ألف ندبةٍ، وشذَّ إبدال ألف « هنا » هاءً، أو في آخره فالثلاثة، أو تبدل واواً أو ياء، أو بواو أو ياءٍ لندبة فالهاء، أو صلتي ضميرٍ فالحذفُ وتسكينه، أو غيرَ ذلك فالإثباتُ، إلاّ ياءَ متكلمٍ بعد كسرةٍ فالإثباتُ أحسن من الحذف وتسكين ما قبلها، وشذ في هذي هذهْ، وقد قيل هَذِهِ وصلا، كما قالوا افْعَىْ وصلا، وفي لغةِ هذهي وصْلاً تحذفُ الياء، ويسكن ما قبلها وَقْفا.

والمُعْرَبُ مثنىً أو مسلَّمَ مذكرٍ كمبنيٍّ متحرك بحركته، أو مؤنثٍ فكصحيح، وقلَّ الإبدالُ هاءً، أو مؤنثاً بالتاء فتبدل هاءً [٤٨ ظ] ساكنةً، وقد تقر ساكنة، وبعضُ مَنْ أقرَّ أَبدلَ من تنوينها ألفاً في النصب، أو مجزوماً فكحاله وصلاً، إلاّ إن جُزم بحذفِ حرف علةٍ من باب غزا ورمى فالإسكان أو الهاءُ، أو باب وَقَى فالهاءُ، أو معتلاً بألف

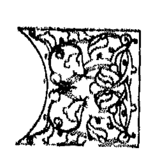
---

(١) هذه العبارة من هامش نسخة دبلن، وهي في نسخة باريس ملغاة.

فَبها. وهْيَ في منصوبٍ مُنَوَّنٍ بَدَلٌ من التنوين، أو تبدل ياءً أو واواً أو همزةً، وفي ضرورةٍ تُحذَف ويسكَّنُ ما قبلها، أو بواو أو بياءٍ بعد ساكن فكصحيحٍ، وقد تُبدل ياءٌ مشدّدةٌ جيماً، أو متحركٍ في فعل فبإثباتها ساكنين، وشذ «لا أَدْرْ وما أدْرْ»، أو ياءٍ في منون فيبدل التنوين ألفاً نصباً، وتحذف رفعاً وجراً مع تسكين، وقومٌ يردون الياء إذا حذفوه، أو غير منوّنٍ فبالياء، أو يحذفُ فيسكَّنُ ما قَبلَها رفعاً وجرّاً، وأكثر ذلك في القوافي والفواصل، إلاّ «مُريا» اسمَ فاعلِ «أرى» فتجب الياءُ.

والمنادى المقصود كمرفوعٍ غير منوَّن، أو صحيحاً لا مهموزاً فالمنوَّن المنصوب يُبدَل تنوينه ألفاً، أو تُهمزُ ساكنةً، أو [٤٩ و] يُحذَفُ، والمرفوعُ إنْ تحرك ما قبل آخره فيحذف تنوينه ويُسكَّن أو يشمُّ، وهو ضمّ شفتين من غير صوتٍ، أو يُرام وهو تضعيف الصوت بالحركة، أو يبدلُ واواً تنوينُه أو يضعَّف آخره ويسكَّن، وإن سكن فغيرُ التضعيف، فإن صحَّ ولم يؤدّ إلى بناءٍ معدومٍ جاز نقلُ الضمة إليه، وإن أدى جاز الإتباعُ، وهو سكون الآخر وتحريك الساكن، والمجرورُ كالمرفوع إلاّ في الإشمام، وغيرُ المنون المنصوب فيسكنّ أو يُرام، فإن تحرَّك ما قبل آخره جاز أن يضعف، وسُمع: «أعطني أبْيَضَّهْ» بالهاء مع التضعيف، والمرفوعُ والمجرورُ كمنوَّنها إلاّ في الإبدال، أو مهموزاً فإن سكن ما قبل آخره معتلاً فكالصحيح، أو صحيحاً فكذلك، إلاّ أنه يجوز النقلُ في غير منصوبٍ منوَّنٍ، وإن أدى إلى بناءٍ معدومٍ، وتثبت الهمزةُ أو تقلبُ حرْفاً من جنس الحركة قبلَها، أو يلزمُ الإتباعُ ما أدّى فيه النقل إلى بناءٍ معدوم [٤٩ ظ] في حال ما، ويمتنع فيما ليس كذلك، أو تبدل في جميع ذلك واواً رفعاً، وألفاً نصباً، وياءً جرّاً، وإن تحرك فكالصحيح، إلاّ أنه يمتنع التضعيف، ويجوز إبدالها حرفاً من جنس حركتها، هذا

وَقْفُ من حَقَّق، وأما من خفَّف فيبدلها حرفاً من جنس حركة ما قبلها إن تحرّك، ويَحْذِفُها إن سكن ويُلقي حركتها عليه، فيلزمُ ما يلزم الصحيح من خمسة الأوجه.



باب الأحكام الإفرادية



وهي ثلاثة أقسام:

[القسم](١) الأول

ما يلحق أولاً*:

وهو همزة الوصل: تَثبتُ، ابتداءً، وتحذفُ دَرْجاً، وتكون من الحرف في لام التعريف وتُفْتَح، ومن الفعل الماضي في اثني عشر بناء: انفعل، وافتعل، وافعلّ، وافعالّ، وافعنلل، وافعنلى، وافعوعل، وافعوّل، واستفعل، وافعللّ، وتفاعل، وتفعّل، مدغماً تاؤهما فيما بعدهما وتكسر إن بني لفاعلٍ، وتُضَمّ لمفعولٍ، وفي المصدر والأمر من هذه الأفعال وتكسَرُ، [٥٠ و] ومن ثلاثي ثاني مضارعهُ ساكنٌ، وتُكسَرُ إن فُتِح ثالثهُ أو كُسِر لازماً، وتُضَمّ إن ضُمَّ لازماً، وفي اسمٍ، وابنٍ، وامرئ، واستٍ، واثنين وفروعهما وتُكسَر، وفي أيْمُن في القَسَم وتُفْتحَ.

---

(١) الكلمة ساقطة من نسخة باريس.

(*) في المقرب: باب همزة الوصل ٢/ ٣٨ وهو الباب الأول من (ذكر الأحكام التي تكون الكلمة قبل تركيبها) ٢/ ٣٧

القسم الثاني:

ما يلحق آخراً فمنه:

بَابٌ**:

التثنيةُ: ضمُّ اسمٍ نكرةٍ إلى مثلهِ لفظاً ومعنىً، أو معنىً موجباً للتسمية، ولا يجوز العطف إلاّ لتكثيرٍ، أو فصلٍ بنعتٍ، أو مخالفةٍ بين نعتيْ مفردينِ لفظاً أو نيّةً فيهما أو ضرورةً، ولا يؤثّر اختلافٌ بأنوثة وتذكير بل تُغلّبه، وشذّ «ضَبُعان» وقلّ «ضِبْعانـان» على الأصل. وكلُ اسمٍ يثنّى، إلا كلاًّ، وبعضاً،، ومختصّاً بنفي، ومتوغِلَ بناءٍ، وأفعلَ مِنْ، ومفرداً في الوجود، واسمَ جنس باقياً(١) على جنسيته، ومركباً، ومحكياً جملةً في الأصل، وأجمعَ وتابعَهُ وفروعَها، ومعرفةً، ومشتركاً، ومجموعاً مُسلماً، ومثنًّى. ولا يثنّى مُكَسَّرٌ إلاّ ضرورةً، ولا مُختلفُ لفظٍ إلاّ بتغليبٍ، ولا ينقاس، ولا اسمُ [٥٠ ظ] عدد إلاّ مائةً وألفاً، ولا اسمُ شرطٍ، أو استفهامٍ وإنْ أعربَ، إلاّ في حكاية، ولا اسمُ فاعلٍ ومفعولٍ، ومثالٌ وصفةٌ مشبهةٌ رَفَعْن ظاهراً إلاّ في لغة «أكلوني البراغيث».

ويُلْحَقُ المثنى ألفاً رفعاً، وياء في غيره، ونوناً فيهما مكسورة، وفتحها مع الياء جائز، ومع الألف مصنوعٌ، وقَصْرُ المثنى مطلقاً لغةٌ، ولا تغيير إلاّ في «أَلْيَةٍ وخُصْيةٍ» فقد تُحْذفَ التاءُ، أو منقوصٍ بقياسٍ وهو ما يُرَدُّ محذوفه نصباً، وبغير قياسٍ يُردُّ في «أبٍ وأخٍ وحَمٍ وهَنٍ»، وضرورةً في غيره، أو مقصورٍ فَتُقْلَبُ ألفه ياءً في زائد على ثلاثةٍ، وشذَّ «قَهْقَرانِ وضَبَغْطرانِ وهِنْدَبانِ»، وفي ثلاثي مجهولِ أصلٍ أُميلَ أو أصله

(**) في المقرب: باب التثنية وجمع السلامة ٢/ ٤٠

(١) في نسخة دبلن: باقٍ.

الياءُ، وواواً إنْ لم يُمَلْ أو هي أصله، أو مهموزٍ قبل آخره ألفٌ زائدةٌ فالأصليّة تَثبتُ وقد تُقْلَبُ واواً، والزائدة لتأنيثٍ تُقْلَبُ واواً، وبعض فزارة ياءً، وشذّ حذف الألفِ والهمزةِ [٥١ و] في خُنْفُساء، وباقلاء، وعاشوراء، وقرفصاء في التثنية، والبدلُ من أصلٍ أو من زائدٍ لإلحاقٍ الأحسنُ إثباتها، وقلبُ ذاتِ الإلحاق واواً ثم ياءً أحسنُ منه كذلك في البدل من أصلٍ.

بَابٌ*:

الجمعُ المُسَلَّم: ما سَلِم فيه بناء الواحد، فلمذكرٍ بواوٍ رفعاً، وياءٍ في غيره، ونونٍ فيها وشرطُهُ مطلقاً ذُكُوريّةٌ، وعقلٌ، وخلوٌّ من تاءِ تأنيث، وفي جامدٍ عَدَمُ تركيبٍ، وفي مُكبَّره(١) عَلَمِيَّةٌ، وفي صفةٍ جوازُ جَمْعِ مؤنثِهِ بألفٍ وتاءٍ، و«أسودين وأحمرين» ضرورةٌ، وآخرُه كآخر المثنى إلاّ المنقوصَ فلا تَرُدُّ محذوفَهُ والمقصورَ فتحذفُ ألفَهُ وما قَبلها مفتوحٌ، وما يلي الواوَ في غيره مضمومٌ، والياء مكسورٌ ولمؤنثٍ بألفٍ وتاءٍ، وذلك في مؤنثٍ بعلامةٍ، إلاّ «فَعْلَى فَعْلان، وفعلاء أفعلَ» وعَلَمِ مؤنثٍ، ومصغَّرٍ لا يَعْقِلُ، وممنوعِ تكسيرٍ من مذكرٍ ومؤنثٍ، وشذَّ «بُوَاناتٌ وعُرُساتٌ»، وآخره كآخر المثنى، إلاّ ما فيه التاءُ [٥١ ظ] فتحذفُ وتُلْحَقَانِه، أو ما وازن من غير مضعفٍ(٢) «فُعْلاً، وفُعْلَةً، وفِعْلاً، وفِعْلَةً» صحيحَ عينٍ أو معتلَّ لامٍ فيجوزُ سكونُ عينه وفتحها وإتباعُها الفاء، إلاّ نحو «كُلْيَةٍ ورِشْوَةٍ» فلا إتباعَ، و«فَعْلاً وفَعْلَة» صحيحيْ عينٍ فتفتحها

(*) في المقرب: دمج في باب التثنية ٢/ ٤٠

(١) في نسخة باريس: في مكبر.

(٢) في هامش نسخة باريس: ولا معتل عين.

اسماً إلاّ في ضرورةٍ فتسكَّن أو معتلِّها فتَفْتَحُ هُذَيْلُ بنُ مُدْرِكَةَ، والوصف شذ فيه «لَجَباتٌ وربَعاتٌ» بالفتح وقد جاء فيها الأصل.

بَابٌ*:

تجب الياءُ في المنسوب إلى أَبٍ، وأمٍّ، وحيٍّ، وقبيلةٍ، وإمامٍ، ومكانٍ، وتَقِلُّ في صفةٍ، وصنعةٍ، ومملوكٍ، ومُلازِمٍ، وسُمِعَ «فاعلٌ وفَعَّالٌ» في مملوكٍ، «وفَعِلٌ» في ملزومٍ «وفَعَّالٌ» في صفة، وسُمِعَت في غير منسوبٍ، وتَلْحَق الياءُ لفظَ ما يُنْسَبُ إليه من غير تغيير إلاّ جَمْعَ تكسيرٍ باقياً على الجمعية وله مفردٌ ولم يَخْتَصَّ بمعنىً ليس في المفرد فتنسُبُ إلى المفرد، ومثنّى [٥٢ و] وجمعَ سلامةٍ لمذكرٍ ولو مُسَمًّى بها وحُكِيا فتَحْذِفُ العلامتين، أو لم يُحْكَيا فلا حذفَ، أو لمؤنثٍ ولو مسمًّى به وحُكِي فإلى المفرد، وإنْ أعربَ كما لا ينصرف ففي مثل تمراتٍ: «تَمَرِيٌّ» ومحكياً فإلى صدره، ومتضايفين[١] فإلى الثاني إن تعرّف الأول به أو خِيف لَبْسٌ، وإلاّ فإلى الأول، ومركباً فالأفصحُ[٢] إلى الأول ثم إليهما معاً، ومحذوف لامٍ على حرفين إنْ اعتلَّ عينُه أو صَحَّتْ ورُدَّتِ اللامُ في تثنيةٍ فكنظيره، وإن لم تُرَدَّ فيها جاز ردُّها هنا، وما فيه تاءُ إلحاقٍ تُحْذَف ويُردُّ المحذوف، أو همزةُ وصلٍ وحذفت لزم الردُّ، أو بقيتْ فلا ردّ، ومحذوفَ عينٍ أو فاءٍ وصحّت اللامُ لم تُرَدَّ، أو اعتلت رُدّ ونُسِبَ كـ «فِعِلٍ» الثلاثيُّ إن كان صحيحَ لامٍ على «فَعِلٍ وفِعِلٍ»، و«فُعِلٍ» فَتَحْتَ العينَ، ويجوز في مثل صَعِقٍ: «صِعِقيّ وصِعَقِي»، أو

(*) في المقرب: باب النسب ٢/ ٥٤

(١) في نسخة دبلن: وتعاطفين.

(٢) في نسخة باريس: فالأصحّ.

غيرَ ذلك: معتلَّها ألفاً قُلبتْ [٥٢ ظ] واواً، أو ياءً مشدَّدةً فيجوزُ فتحُ العين، فتنقلب ألفاً فيصيرُ كما آخره ألفٌ، أو غيرَ مشدَّدةٍ قبلها ألف فإثبات الياء، أو قلبها همزة، أو قلبُ الهمزةَ واواً، أَوْلا أَلفَ قبلَها وفيها تاء التأنيث فالأحسن حذفُها وتَنْسُبُ، ويجوز فتحُ العين فتنقلب ألفاً فيصير كما آخره ألف، وقالوا في زِنْيَة «زِنَوِيّ» وفي بِطْيَة «بِطَوِيّ».

والرباعي على «فَعِيلة أو فُعَيْلة أو فَعولة» غيرَ معتلِ عينٍ أو مضاعَفَها فَتُحذَفُ الياءُ والواو، ومعتلُّ لامٍ من ذلك بالياء يُحْذَف، أُنّثَ بتاء أَوْلا، وقد يُنْسَبُ إلى «فُعَيْل وفُعَيْلة»، ولا يَحْسُن ذلك في «فَعيل وفَعِيلة» وما كـ «رَمِيَّة وعَدِيٍّ» كهما، وما توالت حركاته وآخُره ألفٌ حُذِفَتْ، وما لم تتوالَ وهيَ بَدَلٌ من أصلٍ أو من زائدٍ مُلْحَقٍ بأصلٍ فتقلبُ واواً، وقلَّ حذفُها، أو زائدةٌ لتأنيثٍ فالأحسنُ حذفُها، ثم قلبُهَا واواً، [٥٣ و] ثم ألفٌ قبل الواوِ، وما آخرهُ همزةٌ بعد ألفٍ زائدةٍ قد تُقْلَبُ واواً، والقلبُ في باب قُرّاءٍ[1] أقلُّ منه في باب كساءٍ، وما آخره ياءٌ بعد ألفٍ زائدة فتقلَبُ همزةً ثم يُنْسَبُ إليه كرداءٍ، أو غيرَ ما ذُكِر وقَبلَهُ كسرةٌ وهو صحيحُ لامٍ فقد تُقْلَبُ الكسرةُ فتحةً، أو معتلُّها فتحذف الياءُ، أو تقلبُ الكسرةُ فتحةً فتصير الياءُ ألفاً، ثم يُنْسَبُ إليه كما آخره ألفٌ.

والخماسيُّ فصاعداً وآخره ألفٌ أو ياءٌ بعد كسرةٍ حُذِفتا، أو همزةٌ بعد ألف زائدة لا لتأنيثٍ فكرباعيّ كذلك، أَوْلَهُ وجب القلبُ، أو ياءٌ بعد ألفٍ زائدةٍ فالأفصح قلبها همزةً، ثم واواً، أو قبل آخره ياءٌ

(١) في نسخة باريس: قِراءة.

مشددةٌ حُذِفَتْ المتحركة منها، إلاّ إن كان بعدها حرفُ مدٍّ ولين، هذا المقيسُ من النسب.

وغيرُ المقيس مُغَيَّرٌ وبابه أن يُغَيَّر، وذلك سُلَمِيّ، وهُذَلِيّ، ونُقَمِيّ، وقُرَشِيّ، ومُلَحِيّ في مُلَيْح خزاعة وإمْسِيّ، وبِصْرِي [٥٣ ظ] وسُهْلِيّ، ودُهْرِيّ، وجُمانِيّ، ورَقَبانِيّ، ولِحْيانِيّ، وأفقِيّ، وخُراسِيّ، وخُرْسِيّ، وحَمَضِيّ، وطُلاحيّ، وخَرْفِيّ، وثَقفِيّ، وربعـيّ، وحِرْميّ، وقَفِيّ، وأُنافِيّ، وأُبارِيّ، ورَوْحانِيّ، ومَرْوَزِيّ للإنسان فقط، ورازيّ، وشامٍ، ويمانٍ، وتهامٍ، وبحرانيّ على قولٍ. وغيرُ مغَيَّر وبابُه أن يغيَّر، وذلك سَلِيقيّ، وعَمـيريّ وسَليميّ، وحمرائي وبَعْلَبَكيّ حكاها الكوفيون، وكُنْتِيّ، وبحراني في أصح القولين. ومغَيَّر غير ما كان يجب فيه، وذلك زَبانِيّ، وطائي، وحاريّ، وعُلْويّ، وبَدَويّ، وشَتْويّ[1]، وعُبَديّ، وجُذَميّ، وحُبْـلِيّ[2]، وصَنْعانِيّ، وبَهْرانِيّ، ودَسْتُوانِيّ، ورَوْحـانِيّ، وحَرُوريّ، وجَلُوليّ، وأَمَويّ، وطَهْويّ، وعَبْقَسِيّ، وعَبْشَمِيّ، وعَبْدَريّ، وحَضْرَميّ، وَدَرَاوَرديّ، ومَرْقَسِيّ في الشاعر خاصة، وسُقْزُنِيّ، وسُقْلِيّ وسُقْشِيّ، وسُقْحِيّ ودَرْبَخِيّ وكُنْتُنِيّ.

بَابٌ*:

تاءُ التأنيث في الاسم: لفرقٍ بين مذكر ومؤنث في اسم وصفة، [٥٤ و] أو بين جمعٍ ومفردٍ في مفردٍ وفي جمعٍ مكسَّر واسم جنسٍ، ولغير فرقٍ لتأنيث لفظ، أو لتأكيد معنى التأنيث أو لمبالغةٍ، أو لعجمة،

---

(١) في نسخة باريس: بفتح التاء.

(٢) في نسخة باريس: بضم الباء.

(*) في المقرب: باب اللاحقة الاسم للتأنيث ٢/ ٧١

أو لنسب، أوْلَهُا في مماثلِ « مَفَاعِلَ »، أو عِوَضٍ من ياء متكلمٍ في « أبٍ وأمٍ » في النداء، أو من ياء « مفاعيلَ » ولا تحذفُ إلاّ إن رُدّت الياء.

بَابٌ**:

نونُ التوكيد: لا تلحق إلاّ فعلاً غير ماضٍ، و« هَلُمّ » اسمُ فعلٍ عند الحجازيين، وفعلٌ عند تميم، ضُمّ إليها هاء التنبيه(1) وحُذفت الألف، واتصل بها ضمائرُ الرفع فتلحقُها، والشديدةُ أكثر توكيداً، ومواضعها(2) فصيحاً أمرٌ ونهيٌ، واستفهامٌ، وعَرْضٌ، وتحضيضٌ، ودعاء، وجزاءٌ زيدت بعد أداته « ما »، ومضارعٌ ولي قَسَمٍ ويلزمان فيه، وقد تلحق ما ولي « ربّما وكـثرما وقلّما » وما زيد قبله « ما »، وفي شعرٍ فِعْلَ جزاء، لم يَلِ « ما » ومنفياً بلم، وواجباً، وأُوِّل: « أقسمتُ لَمّا لم(3) تفعلنَّ »، والصحيحُ اللامِ إن اتصل به واو جمعٍ أو ياء مخاطبةٍ [٥٤ ظ] حُذِفا مع العلامة إن كانت، وبقي ما يليها(4) على حاله، أو ألف اثنين فالشديدةُ فقطْ، وتثبتُ الألف، أو نونُ إناثٍ فَهِيَ، ويُفْرَق بينهما بألفٍ، وإن لم تتصلْ لحقتا، ومعتلّها كالصحيح، إلاّ أنه يُضمّ واوَ جمعٍ، ويكسر يا مخاطبةٍ إن انفتح ما قبلها، وما آخره ألف تقلب ياءً، أو واوٌ أو ياءٌ فيُفتحـان، أو محذوف فَيُردُّ، وبعض فزارةَ لا يَرُدُّ إن كان ياءً ويكسِرُ ما قبلها.

(**) في المقرب: باب نوني التوكيد ٢/ ٧٣

(1) في نسخة باريس: هاء للتنبيه.

(2) في نسخة باريس: ومواضعها.

(3) سقطت « لم » من نسخة باريس.

(4) في نسخة باريس: يليها.

 **القسم الثالث** 

ما يلحق نفس الكلمة وهو التصريف، نوعان*:

اختلافُ الصيغ لاختلاف المعاني، ومنه:

بَابٌ**:

التصغيرُ: لتحقير شأنٍ، أو تقليل ذات أو عددٍ، وتقريب زمانٍ أو منزلةٍ، وعَلَمُه الياء، وأُبدلت ألفاً في «ذؤابّة وشؤابّة»، وليس «هُداهِدٌ» تصغير هدهد على الصحيح، ولا يصغَّر مصغَّرٌ، وأيٌّ، وأمسِ، وغدٌ، وأوّلُ مِنْ أمْسِ، والبارحةُ، وأسماءُ الأيام والشهور، ومتوغلُ بناءٍ، إلاّ ذا، وتا، وأُولاءِ، والذي، [٥٥ و] والتي وفروعها[1]، ولا عند، ومَعَ، وعَنْ، وغيرُك، وحسبُك، وسِواكَ، ومختصٌّ بنفي، ومرادٌ به تكثيرٌ، وكِلاَ، ومُعَظَّمٌ شرعاً، وعامِلٌ عَمَل فِعْلٍ، وحرفٌ، وفِعْلٌ، إلاّ فِعْلَ التعجب، ويصغَّر صدرُ مركّب من اسمين، أو اسمٍ وصوتٍ، وأوّلُ متضايفين عَلَماً، وأَحَدُ غيرِه، أو كلاهما على القياس قبل التركيب والإضافةِ، واسمُ الجنسِ والجمعِ، والمكسَّر في القلة كنظيره

(*) في المقرب: ذكر الأحكام التصريفية ٢/ ٧٨

(**) في المقرب: ذكر النوع الأول من التصريف: باب التصغير ٢/ ٨٠

(١) في نسخ دبلن: وفروعها.

المفرد، إلاّ «أفعالا» فتبقى الألف، وفي الكثرة يُرَدُّ إلى جمع القِلّة، أو إلى واحدة، ويُجمع بواوٍ ونونٍ لمذكر عاقل، وبألف وتاء لغير عاقلٍ ومؤنثٍ، فان لم يكن له جمع قِلّة رُدّ إلى واحده على ما ذكر، فإن لم يكونا قِيسَ له واحد وصغّر، وشذَّ «أُصيلان» في أُصْلان جمع أصيلٍ، وقيل «أُصَيْلال» على البدل.

والمعرَبُ ذو حرفين يُرَدّ محذوفه ويُضَم أوّله ويفتح ثانيه وتلحق الياء ثالثةً، وتُلْحَق التاءُ لمؤنث، وحُكْمُ ما سُمِّيَ به مما على حرفين صحيحَ الثاني حكْمُ ما [٥٥ ظ] حُذِف لامه من ثلاثي، ويجعل واواً أو ياءً، أو ثلاثةٍ أحدها تاءُ إلحاق أو همزةُ وصلٍ حُذِفا ورُدّ المحذوف، أو غيرها صحيحاً مؤنثاً بالتاء أُثبتت، أَوْلاَ بها أُلحقت، إلاّ في بضعٍ، وعَشْرٍ، وتِسْعٍ، وسبعٍ، وستٍّ، وخَمْسٍ، وكذا عُرْس، ودِرْعٌ، وحَرْبٌ في لغة من أَنَّثَهُنّ، وعَرَبٌ ونخلٌ، وعِرْسٌ وقيل عُرَيْسَة. ويُفَكُّ إدغامُ مضعَّفٍ. أو معتلَّ فاءٍ بواو فيجوز قلبها همزة، أو عينٍ بياءٍ فيجوز كسر الفاء، وشذّ «شُوَيْلٌ وذُوَيْدٌ وقويسٌ» بلا هاء، وقيل «قويسةٌ»، أو بألفٍ رُدَّت لأصلها، وفي «نُيَيْب» شذوذ، و«نُوَيْبٌ» شذوذان، وإن جُهِلَ أو زيدت قُلبت واواً، أو لامٍ فتدغم الياء فيها وتصير الواو ياءً، أو أربعةٍ صحيحاً فيكسر ما بعد الياء، ولا تلحق المؤنثَ التاءُ إن عَدِمَها، ويُفَكُّ مضعّف الوسط لا الآخر، وحيث لا إدغام فقد يُزاد ياء قبلَ الآخر، أو معتلاًّ رابعُهُ ياءٌ أو [٥٦ و] ألف لا لتأنيثٍ فكالصحيح وتقلبها ياءً، أوْلَه فلا يُكْسَر ما بعد الياء، أو ثالثه ألفٌ فتقلبُ ياءً وتدغمُ الياءُ فيها، وقالوا «وُرَيَّةٌ» بالتاء، أو ياءٌ فالإدغام، أو واوٌ زائدةٌ لا لإلحاقٍ فقلبها ياء والإدغام، أَوْلَه أو أصليةٌ فالقلبُ والتركُ، أو ثانية فتقلَبُ الألف واواً، أو أوَّله

فتقلب الواوُ همزةً، ويلزمُ قبل واوٍ، أو أزيد آخره ألفا تأنيثٍ أو ألفٌ ونون زيدتا في « فَعْلان فَعْلى » لم يُعْتَدّ بها، فإن كان قبلها أربعةٌ والثالثُ للمد حُذِفَ.

وغيرُ « فَعْلان فَعْلى » إن كُسِّر فصيحاً على « فعالين » ولم تُبْدل نونه ياء وكان قابل تصغيرٍ اعتُدَّ بها، وإلاّ فلا، [وتُحْذَف ألفُ حَمَاطان][(1)]، أو علامةُ تثنيةٍ أو ملامةٍ فكألف ونونٍ زيدتا، وتحذف ألف « جداران »، إلاّ إن كان في المثنى تاءُ تأنيث فلا تعتدَّ بها سَمَّيْتَ أوْلا؛ ولاَ تحذف ثالثةً، أو ليس آخره شيئاً من ذلك ولا زائد فيه صُغّر كالرباعي، ووجب حذفُ الآخر، إلاّ إن كان قبله حرف زيادة أو مُشْبِهُهُ فيجوز حذفه أو حذفُ ما [٥٦ ظ] قبله، ويجوز أن تُعَوّضَ الياءُ في كل محذوفٍ منه، أو آخره من حروف الزيادة حُذِف، أو فيه زائدٌ وهو خماسيٌ رابعهُ معتلٌ لإلحاقٍ أو غيره فتُقلَب الألف والواو ياءً، فإن أدغم في الملحق وجب الحذف وقالوا « قُدَيْدِيَةٌ »، أو رابعُه ليس كذلك فيحذف حتى يصير رباعياً، أو خماسياً رابعُه معتلّ فإن كان الزائد واحداً حُذِف أينما كان، أو أكثرَ فيحذف ما أدّى إلى قلة حذفٍ أو عدم تواليهِ، فإن تساوتْ في ذلك وليست للإلحاق ولا لمعنىً وهي من لفظ الأصل ومن غير لفظه حذف ما ليس من لفظه، أو كلٌّ مِنْ لفظِه حُذِف ما لا يؤدي حذفه إلى ثِقَلٍ أو بناءٍ معدومٍ، أو كلٌّ من غير لفظه حُذِفَ ما أدى إثباتُه إلى بناءٍ معدومٍ، وإن لم يؤدِّ حذفت مفضولةً وهي ساكنةٌ متأخرة، لا فاضلةً وهيَ بالعكس، فإن تفاضلت فالخيار، وإن كانت لمعنى حذفت متأخرةً، [٥٧ و] ويحذف وجوباً ما لغير معنى دون ما

---

(1) هذه العبارة موجودة في هامش النسختين.

لمعنى إن اجتمعتا إلاّ إن كان ما لمعنى طرفاً فاختياراً ، والثاني حذفُ الطرف ، وإن كانت لإلحاق فيحذف ما ليس من لفظ الأصل، إلاّ إن تحرك وبَعُد من الطرف ، والذي من لفظه بالعكس فالخيار ، أو يكون الذي من لفظه زيد في الترتيب بعد الذي ليس من لفظه فتحذفه لا غير ، أو كل من لفظه أو كلّ من غير لفظه فكالسابقين، أو بعض لإلحاقٍ فيحذف إن كان غيره لمعنى أوّل كلمة ، أولا أوَّلها(١) أو لغير معنى حذف وأبقي ما(٢) لإلحاق ، وإلاّ حذف الغير وجوباً ، إلاّ إن كان ما لإلحاق معتلاّ طرفاً فاختياراً ، والثاني حذف الطرف ، وقد يجوز في كل ذي زوائد حذفها ثم يصغّر ، ولا يرد إلى أصله مقلوبٌ ولا بدلٌ لم يزلُ بالتصغير موجبه ، أو زال وحدث به موجب آخر ، ويرد غير ذلك ، وشذ « عُيَيْد » في عيد ، وما آخره ثلاث ياءات أُولاها زائدة حذفت إحداها ، [٥٧ ظ] وقالوا في سماء « سُمَيَّةٌ » وما شذَّ في مكبَّرة صُغِّرَ على القياس ، وقد صُغِّرت « أُليفاظ » على أصولٍ لم يُنْطق بها شذوذاً قالوا: مُغَيْربــان ، وعُشَيّــان ، وعُشَيْشِيَــة ، وعُشَيَّانــاتٌ ، ومُغَيرِبانــات ، وأُنَيسِيَــانٌ ، وأُبَيْنُونَ ، ورُوَيجِــلٌ ، وأُغَيلِمــةٌ ، وأُصَيْبِيَــةٌ في مغرب [وعشي](٣)، وعشّيةٍ ، وانسانٍ ، وبَنين ، ورجلٍ ، وغِلْمَةٍ وصبيةٍ ، وما سُمِّي به منها صُغِّر على القياس وتصغيرُ ذا وتا « ذيّا وتّيا » وفي تثنيةِ « ذيان وتيّان » رفعاً ، وبالياء في غيره ، وفي الجمع أُوليَّا وأوليّاء ، والذي والتي « اللّذيَّا واللتيا » وقد تُضمّ اللامُ ، وفي تثنيةِ « اللذيَّان واللَّتيان » رفعا ، وبالياءِ في غيره ، و« اللَّذَيا » كالمصطفى في الجمع .

---

(١) في نسخة دبلن: أوْ لا لها.

(٢) في نسخة باريس: الذي لإلحاق.

(٣) زيادة عن نسخة باريس وهي كما يبدو مضافة بعد النسخ.

بابٌ*:

الاسمُ المنقوصُ: لا ذو التاء يُرَدّ محذوفه ويُكَسَّر كنظيره من الصحيح، وبها يُجمع في قلةٍ بألفٍ وتاءٍ، وفي كثرة بواوٍ ونونٍ، وشذّ تكسيرُه ويُحفَظ منه: إماءٌ، وإمْوانٌ، وآآمٍ، وبُرىً، [٥٨ و] ولغىً، وشفاهٌ، وشِياهٌ، والصحيحُ لا ذو تضعيفٍ ولا تاءٍ جاء في « فَعْلٍ »: أزْنُدٌ، وفُروخٌ، وفراخٌ، وفحولةٌ وفِحالةٌ، ورئدانٌ[1]، وكليبٌ، وبُطنان، وسُقُفٌ وفي « فَعَل »: أُسُودٌ وجمالٌ أكثر، وأُسْدٌ وحُمْلانٌ، وبِرقَانٌ، وحِجْلَى على قَوْلٍ، وأزمُنٌ شاذٌ، وفي « فَعِل »: نمورٌ ونُمُرٌ مقصور منه ضرورةً. وفي « فَعُل »: سباعٌ. وفي « فِعْلٍ »: بئارٌ وجذوعٌ أكثر وقِرَدَةٌ، وذِئبـان، وذُؤْبانٌ، وضَريسٌ، وشذَّ أذؤُبٌ، وفي « فِعَل »: أَضلُعٌ، وضلوع، وفي « فُعْل »: جِنادٌ، وجنودٌ أكثر، وشذَّ أَرْكُنٌ. وفي « فُعَلٍ » صِرْانٌ.

والمضعَّفُ في « فَعْل » أصُكٌّ، وصِكاكٌ، وصُكوك. وفي « فِعْل »: لصوصٌ - وفي « فُعْل » عُشوشٌ، وعِشاش، وعِشَشَةٌ. ومعتلُ لامٍ في « فَعْلٍ »: أَدْلٍ، وظباءٌ، ودُلِيٌّ، وفي « فَعَل » أَعْصٍ وعِصيٌّ، وفي « فِعْل »: نُحِيٌّ. وفي معتلٍّ عينٍ مطلقاً: أَثْوُبٌ، وأعينٌ، وفُؤوجٌ، وخيوطٌ وبواوٍ: ثيرانٌ وعِوَدَةٌ [٥٨ ظ] وبياءٍ: عُيُورَةٌ. وفي « فَعَلٍ » مذكَّرهُ: تيجانٌ، ونيوبٌ، ونيبٌ، وشذّ أَنْيُبٌ ومؤنثه: أدؤرٌ، ودُورٌ، وديارٌ، وشؤونٌ، ونيران. وفي « فِعْلٍ » رياحٌ، ودُيوكٌ، ودِيَكَةٌ، وفي « فُعْلٍ » حِيبانٌ. وما بقي من مضَعَّفٍ أو معتلّ عينٍ أو لامٍ يكسَّرُ كنظيره من

(*) في المقرب: باب جمع التكسير ٢/ ١٠٦

(١) في نسخة باريس: ورئدان مكان وذئبان.

الصحيح، وينقاسُ في « فَعِلٍ وفُعُلٍ » وأخواتها مطلقاً « أفعالٌ » إلاّ في « فَعْلٍ وفُعَلٍ » صحيحين فشذوذاً وهو لقلةٍ وكثرةٍ في « فَعِلٍ وفَعُلٍ وفُعُلٍ »[1] صحيحاتٍ و« فَعْل » مضعَّفاً « وفُعْل » معتلّ لامٍ، وذو التاءِ من ذلك يُجمَع بألف وتاءٍ في القلة، ويكسّرُ في الكثرة مصنوعُه، وقد يجيء بلا تاءٍ اسمُ جنسٍ. ففي « فَعْلةٍ » منه صحيحاً: جِفانٌ، وبُدورٌ. و« فُعْلَةٍ » غُرَفٌ، وبِرَام و« فِعْلَةٍ »: أَنْعمُ، وقلَّ جدّاً، وقِرَبٌ. و« فُعَلَةٍ »: تُخَمٌ، وليس جنساً، واسْتُغْنِي عن تكسير ما بقي باسم الجنسِ، وفي « فَعْلَةٍ » مضعّفاً أو معتلّ لامٍ: سِلالٌ، ورِكاءٌ، وجاء في [٥٩ و] معتلٌّ: قُرًى، ونُزىً. وفي « فَعَلَةٍ » دِلاءٌ جمعُ دَلاةٍ، وهو عزيزٌ جداً. وفي « فُعْلَة »: مُدًى، وخُطًى، وصُوًى، وطُرَرٌ وفي مضعّفه: قِبابٌ. وفي « فِعْلَة »: عِدَدٌ، وشذَّ فيه أَشُدٌّ.

وفي [فَعْلَة] معتلّ عين: ضِياعٌ وفي ذي واوٍ: نُوَبٌ، وياءٍ: خِيَمٌ. وفي « فِعْلَة »: حِيَلٌ وفي « فَعَلَةٍ »: ديار ودور كثيراً وأَدْؤُر، ومخلوقُه بابه بلا تاءٍ اسمَ جنسٍ وقد يكسَّر، فصحيحه في « فَعْلَة »: طَلْحٌ، وطِلاحٌ، وصُخور، فأما حَلَقٌ فعلى لغةٍ: حَلَقة. وفي « فَعَلَة »: أَكَمٌ، وإكامٌ، وآكُمٌ، وأشجارٌ. وفي « فِعْلَة » نَبِقٌ لا غير. وفي « فِعَلَة » عِنَبٌ، وأعنابٌ، وفي « فَعُلَة » سَمُرٌ. وفي « فُعْلَة »: هُدْبٌ، وفي « فُعَلَة »: رُطَبٌ وأرطابٌ. وفي « فِعْلَة »: سِدْرٌ، وسِدَرٌ، ولِقاحٌ، ومضعَّفُه ومعتلُّ لامِه في « فَعْلَة »: خَبٌّ، وصِعاءٌ. وفي « فَعَلَة »: حَصًى وهو قَياس مُضَعَّفِه إن جاء، وإضاءٌ[2]. وفي « فُعْلَة »: دُرٌّ، ودُرَرٌ، وهو قياس المعتل. [وفي دُمْيَة دُمى][3] [٥٩ ظ]

(١) زادت نسخة باريس « فِعِل ».

(٢) في نسخة دبلن: وأصْباء، وهي خطأ.

(٣) ساقطة في نسخة باريس.

وفي « فُعَلَة » بلا تاء ، وهو قياسُ مضعَّفِهِ. ومعتلُّ العين في « فَعْلَة » روضٌ ، ورياض. وفي ذي ياءِ [غِيَر](١) وفي « فُعْلَة »: سُوسٌ ، وبُومٌ(٢). وفي « فِعْلة »: تينٌ. وفي « فَعَلَة »: هامٌ.

الوصف: في « فَعْلٍ »: جِيادٌ وكهولٌ ، وثُطٌّ ، وشيخةٌ ، وجمعُ ما استُعمل اسماً كجمع الاسم ، وفي ذي التاء ، صعابٌ وفي « فَعَلٍ »: حِسانٌ ، وأعْزابٌ. وفي ذي التاء : حِسانٌ ، وقالوا بَطَلاتٌ فقط ، وفي « فَعُلٍ » شذَّ أنجادٌ ، وأيقاظٌ ، وحُكِيَ يِقاظ ، وفي « فُعُل » لم يجيء منه إلاّ جُنُب ، وشُلُل ، وقالوا : أجنابٌ ، وقيل في الجمع جُنُبٌ ، وفي « فُعْل » أمرارٌ وفي « فِعْل »: أنْضاءٌ ، وأَجْلُفٌ ، وفي « فَعِل »: أنكادٌ ، وفِراحٌ ، وحَذارَى.

الرباعي: الاسمُ ما ثالثه حرفُ مدٍّ ولينٍ ، لمذكَّرٍ في « فِعالٍ وفَعالٍ »: حُمُرٌ وقُذُلٌ. ومعتلُّ عينٍ بالياء كذلك فإن سكنتْ كُسِّر ما قبلها ، وبالواو يجب التسكين ، وتُحَرَّكُ ضرورةً. وفي [٦٠ و] « فُعالٍ »: غلمة ، وغِلْمان ، وشذَّ زُقّان ، وحوران ، وحُورٌ ، وذُبٌّ ، وفي « فَعيل »: رُغْفان ، ورُغُف ، وقِضْبان ، وأنصباء ، ومعتلُّ لامه: أقْرِيةٌ ، وشذَّ صِبْية ، وجاء قِرْيان ، وصِبْيان ، ومضعفهُ: أسِرَّةٌ ، وحِزّان ، وسُرُر ، وسُرَر. وفي « فَعُول » خِرفان ، وزُبُرٌ ، وجاءَ قدائم ، وقياسُ خَمْسَتِها « أَفْعِلَة » ، ولا يتجاوزه مضاعفُ « فِعال وفَعالٍ » ، ومعتلُّ لامها. ولا يتجاوز معتلُّ لام فعولٍ « أفعالاً ». وشذَّ « فِلاءٌ وفُلِيٌّ ». والمؤنثُ من « فَعُول » كالمذكر ، ومن غيره في القلة « أَفْعُل » ، وشذَّ في « فعيل » أَيْمانٌ ، وفي الكثرة كالمذكر ، وجاء في « فَعال » عُنوق ، وعُنُق ، وعُنْق ، وفي « فِعالٍ » شُمُل ، وشمائل ،

---

(١) ساقطة في نسخة دبلن.

(٢) في نسخة دبلن: ثوم.

وذو التاء منها « فعائل » وشذ في فعيلة[١] سفن، والجنسُ المخلوق بغير تاء، إلاّ ما آخره عَلَم التأنيث فلا تدخل التاءُ مفردَةً، بل الفارق بين الواحد وغيره الوصف، وشذَّ من المصنوع: عَمائِم، وسَفِين.

[٦٠ ظ] والوصفُ في « فَعِيل » فُقَهاء، وظِراف، ونُذُر، ونُذْر، وشذّ شُجْعان، وشِجْعان، وأيْتام. وفي معتل عين: طِوالٌ، ولام: أغْنِياءُ، وشذّ نُقَواءُ، وسُرَواء، ومضعفٍ: أشِدّاء، وجاء أشِحَّةٌ، ولُذُذٌ. وفي ذي التاء: ظِراف، وظَرائِف، وظُرَفاء. وفي « فَعول » لمذكّرٍ ومؤنثٍ: صُبُرٌ، وعُجُزٌ، ومؤنثٍ خاصةً: عَجائِز، وبالتاء: رَكائِب، ومعتلّ لامٍ: أعْداءٌ. وفي « فَعَالٍ » جُمُدٌ، وجاء جُبَناءُ، ومعتلُّ عينِهِ: جُودٌ، وجاء جِيادٌ. وفي « فِعالٍ »: دُلُث، وكلفظه: هجانٌ، و« فُعالٌ » كـ « فعيل »، ومما ثانيه ألف في « فاعِلٍ » إسْماً: كَواهِل، وجاءَ بَواطيلُ، وحُجْزانٌ، وحِيطان، وأوْدِيَةٌ، ووصفاً لمذكر مطلقاً: ضُرّابٌ، وضُرَّب، وبُزُلٌ، وكَتَبَةٌ، ونِيَامٌ، وشُهَداءُ، و« فُعُول »، وَهَلْكَى آفةً أو عاهةً، ولغير عاقلٍ: ضَوارِبُ، وشذَّ في عاقلٍ: هَوالِكُ، وفَوارِسُ، والمضعَّف ومعتلُّ العين كذلك، ويجوز [٦١ و] في معتلّها: صِيَّمٌ، وصُيَّمٌ، وصُيَّامٌ، ومعتلُ اللامِ: قُضاة، وغُزّاً، والمؤنث كالمذكر، ويجوز: حَوائِضُ، وقَوائِمُ، و« أفْعَلُ » اسماً: أفاكِلُ، إلاّ أجْمَعَ وتابِعَهُ فبالواو والنون.

ووصْفُ مذكَّر « فعلاءَ »: حُمْر، وسُودان، وفي آفةٍ وعاهة: حَمْقَى، أو « أفْعَلَة » أو لمفاضلةٍ وفيه « ألْ »: أرامِل، [وأوائِل][٢]، أو « بمن » فلمفردٍ وغيره بلفظٍ واحدٍ، أو مضافاً فكالذي بمن، أو على « أفاعِلَ »

(١) في نسخة دبلن: سفينة بدل فعيلة.

(٢) ساقطة من نسخة باريس.

أو مُسَلَّماً ومونثه « فُعْلَى »، « وفَيْعَل »: أَمْواتٌ، والذي آخره ألفٌ لا لتأنيث: ذَفَارٍ وذَفَارَى، أوْلَهُ ذ « فُعْلَى الأفعَلِ »: كُبَرٌ، وغيرُهُ: حَبَالَى، وإناث، ورُباب، و« فَعْلَى فَعْلان »: سُكارَى، وسِكارٌ، وغيره: عَلاقَى، وما عدا ذلك على « فَعَالَى »، وباقي الرباعي: « فَعالِل » اسماً أو صفةً.

الخماسيُّ: ما آخره ألف ونون ومونثه « فَعْلَى » كُسِّرَ: سُكارَى، وسَكارَى، وعِجال، وما لا فَسَراحِينُ، وكُسِّرَ « فِعْلان » الاسمُ: سِراجاً، وقد يُجمعُ ما أُنِّثَ منه بتاءٍ جَمْعَ ما [٦١ ظ] أُنِّثَ منه بالألف، كَنِـدامٍ، ونَدامَى. أو ألفُ تأنيثٍ على « فَعْلاء » اسماً: صَحَارَى، وصحارٍ، وصحارِيّ. وصفةً: حُمْرٌ، وبِطاحٌ. « وفُعَلاء »: عِشارٌ، ونُفَاس، وغيرُ ذلك كُسِّر على « فَعَالٍ » إلاّ ما قبل آخره معتلٌّ زائد فسرابيل وباقي الخماسي يحذف منه حرفٌ ويكسَّر على « فَعَالِل أو فَعَاليل » إن عُوِّض، والحذفُ على ما أحكِم في التصغير، والزائدُ على الخمسة ما آخره ألف تأنيث أو ألف ونون زائدتان فتحذفان، وما ليستا فيه حُذِف حتى يصير خمسةً رابعُهُ معتلٌّ زائدٌ إن أمكن ثم كُسِّر على « فعاليلَ » أو أربعةً إن لم يُمكِن ثم كُسِّر عليها، والحذف كهو في التصغير، والأعجميُّ كالعربيّ، وحَذْفُ التاء فيه من « مفاعلَ » شاذ، وشذّتْ جموعٌ لا واحدَ لها، وجموعٌ لم تأت على قياس مفردها المنطوق به، وجموعٌ جُمِعَت تكسيراً وسلامةً، وورد [٦٢ و] منها في الكلام: أَيادٍ، وأواطِبُ، وأسامٍ، وأساوِرةٌ، وأبائيت، وأناعيم، وأقاويل، ومَصارين، وحَشَاشين، وحَمائل، وأنـاضٍ، وأَعْطِيباتٌ، وأَسْقِيات، وبُيُوتاتٌ، ومَوَالياتُ بني هاشم، وصَواحبـاتُ يوسف وحُمُراتٌ، وطُرُقـاتٌ، وجُزُراتٌ، ودُوراتٌ، وعُوذاتُ. وما عدا هذا الواردَ ضرورةٌ، فأما آصالٌ فجمعُ أُصُلِ المفردِ، وأصائلُ فجمعُ أَصيلة بمعنى أصيل، و« فَعْل » في جمع « فاعل » فاسمُ

جمعٍ، وينقاسُ وضعُ الجمع لاثنين من شيئين، وإلاّ فيُحفَظ، وَوَضْعُ المفرد لها دون وَضْعِ الجمع، وَوَضْعُ الجمع للمفرد ضرورةٌ، أو نادرٌ.

بَابٌ*:

مصدرُ «فَعَلَ» المتَعدّي: المقيسُ: «فَعْلٌ» مطلقاً، و«فِعَالٌ» في هِياجٌ وجارٍ مجراه، وصوتٍ، وانصرام أوانٍ، ووسْمٍ، و«فِعالةٌ» في ولايةٍ، وصناعةٍ، وجاءَ في بعضه فتحُ الفاءِ وكسرُها، وفِعْلَة في هيئة «فِعْلٍ». والمسموعُ: «فِعْلٌ» [٦٣ ظ] وسَرَقٌ، وكَذِبٌ، وسَرِقةٌ، وغَلَبَةٌ، وحَمِيّة، وحِمايَةٌ، وكِذابٌ، [وسُؤال][1]، وحِرْمانٌ، وغُفرانٌ، ولَيَّانٌ، فإن انضمت عين مضارعه فذِكْرٌ، وشكرٌ، وكِتابةٌ، وشُكران، وشُكورٌ، وخَنَقٌ، وشِدةٌ:

والـلازمُ: المقيسُ «فُعُولٌ» مطلقـاً. و«فِعَالٌ وفِعْلَةٌ» فيما تَقَدَّمَ. و«فَعِيلٌ» في صوتٍ، و«فَعَلانٌ» في مُتَزعْزِعٍ، و«فُعَالةٌ» في الفضلات، وبلا تاءٍ في مفْتَرِقِ أجزاءٍ، وفي صوتٍ، وداءٍ، وشذَّ الغَواثُ والسَّوافُ. والمسموعُ: رُجْحانٌ، وذَهابٌ، وعَجْزٌ، وحِرْصٌ، وحِلفٌ، وهياجٌ، وفي مضموم عينٍ رَقْص، وهِبابٌ، وثَبابٌ، وسَكْتٌ، ومُكْثٌ، ونَزَوانٌ، وفِطْنَةٌ، وفِسْقٌ.

ومصدر «فَعِل» المتعدى: المقيسُ: «فَعْلٌ» مطلقاً، و«فِعَالة[2] وفِعْلَة» فيما تقدم، والمسموع: شُرْبٌ، وعَمَلٌ، وعِلْمٌ، ورحمةٌ، وخِيَلةٌ، وغِشْيانٌ، ولزومٌ، وسِفادٌ. واللازمُ: المقيسُ: «فَعَلٌ» مطلقاً. و«فُعْلَةٌ»

(*) في المقرب: باب المصادر ٢/ ١٣٠

(١) زيادة في نسخة باريس.

(٢) في نسخة باريس: فِعَالٌ

[٦٣ و] في لونٍ والمسموع: خَشْيةٌ، وسُكْرٌ، وشِبَعٌ، وريٌّ، وشَكاسَةٌ، وصُهوبةٌ.

و« فَعُلَ » لازم مصدره المستعمل كثيراً « فُعْلٌ » وجاء « فَعالَة وفَعال » وشذَّ قُبوحةٌ، وكَرَمٌ، ويطّرد في مصدرٍ لمبالغةِ « تَفْعالٌ وفِعِّيلَى »، ولم يُمَدّ إلاّ خِصِّيصاءُ وشذّ [وضوء، و][1] طهور، ووَلوغٌ، ووَقودٌ، وقَبولٌ، وهُدىً، وسُرىً، وبُكىً في لغة مَنْ قصر، وكبرياء، ورُجْعَي، وفُتْيا وبُقْيا، ولُقْيا، ودعَوى، وعَدوَى، وذِكرى، ولم يجيء من سِتّتِها غيرُ ما ذُكر.

والمزيدُ: ذو همزةِ وصل، وزانُ الماضي بكسر ثالثه وألفٍ بعده، و« فاعَلَ » مضارَبة وجاءَ، قِتَال[2]، وقِتّالٌ، و« فعَّل » تعذيبٌ وتكرِمةٌ، وتلزم التاء معتَّلةً، و« تفعيل » فيه ضرورة، وجاء فيه كِذَابٌ، و« أفْعَل: إفْعالٌ »، و« تفاعَلَ: تفاعُلٌ »، « وتَفَعَّل: تَفَعُّل وتِفعّالٌ »، و« فَعْلَلَ: فَعْلَلَةٌ »، وجاء « فِعلالٌ » بكسر الفاء، وقد تُفْتَح في مضعَّفٍ. والملحقُ من الثلاثي بالرباعي كهو وإذا حُذِف عينُ مصدرٍ أو فاؤه لزمت التاءُ [٦٣ ظ] عوضاً، وإذا تقارب معنى فعلين جاز أنْ يستعمل مصدرُ أحدهما للآخر.

بَابٌ*:

ينْقاس « مَفْعَل » اسمَ زمانٍ ومكانٍ ومصدرٍ من ثلاثي صحيحِ

---

(١) زيادة عن نسخة باريس.

(٢) في نسخة باريس: قِيتال. وقد ألفت قتال.

(*) في المقرب: باب اشتقاق أسماء الزمان والمكان والمصادر والآلات التي يعالج لها الفعل ٢/ ١٣٦

مضارعُهُ غيرُ مكسور العين، وشذّ مِنْ «يَفْعَلُ» مصدراً: مَحْمِدٌ، ومَكْبِرٌ، ومِنْ «يَفْعُلُ» مكاناً: مَغْرِبٌ، ومَشْرِقٌ، ومَطْلِعٌ، ومَنْبِتٌ، ومَرْفِقٌ، ومَجْزِرٌ، ومَسْقِطٌ، ومَسْكِنٌ، ومَنْسِكٌ، ومسجِدٌ، ومفرِقٌ، ومصدراً: مَطْلِعٌ. ومِنْ معتلّ عين أو لامٍ وشذَّ: مأْوِي الإبل، ومَعْصِيَةٌ، ومَحْمِيَةٌ، وتلزمها التاءُ، ومكسورها «مَفْعَلٌ» زماناً ومكاناً، و«مَفْعِلٌ» مصدراً، وشذَّ: مَرْجِعٌ، ومَحِيصٌ، ومَعْجِزٌ. ومعتلُّ الفاءِ بواوٍ مُتحرِّكُها في المضارع كالصحيح، وغيرُ متحرِّكها «مَفْعِلٌ» في ثلاثتها، وشذّ: مَوْحَلٌ، ومَوْجَلٌ، ومَوْضَعٌ بالفتح، وهو قياس كل «مَفْعَلٍ» فاؤه واوٌ إلاّ ما شذّ من: مَوْهَبٍ، ومَوْظَبٍ، ومَوْرَقٍ، والزائِدُ ثلاثتُها كـ «اسم المفعول»، وقد يُبْنَى اسمُ مكانٍ مما يكثر فيه ثلاثياً على «مَفْعَلَة» وتلزمه الهاء ويُشْتَقّ [٦٤ و] من مصدرٍ ثلاثي اسمُ آلةٍ لعلاجٍ على «مِفْعَلٍ»، وقد تلحقُهُ التاءُ، وقد يجيء على مِفْعَال.

بَابٌ**:

المقصورُ بقياسٍ مصدرُ «فَعِلَ» لازماً، ومصدرٌ واسمُ مكانٍ وزمانٍ أَوّله ميم زائدةٌ لفعل زائد، وجمعُ تكسيرِ «فُعْلَى» مؤنثِ «الأفْعَلِ»، أو «فُعْلَةٍ»، أو «فِعْلَةٍ» معتلاً لامُ خمستها، ومصدرٌ على «فِعِّيلَى»، وشذّ خِصِّيصاءُ، وجمعٌ على «فَعْلَى»، و«فُعالَى»، و«فَعْلَى» مؤنثُ «فَعْلانَ»، و«فُعْلَى» مؤنثُ «الأفْعَل»، وكلُّ اسم قبل تاء التأنيث منه ألفٌ إذا جُمع بحذْفِها، و«مَفْعَلٌ» من معتلّ لامٍ، وأسماءُ المشي مما آخره أَلفٌ وموازنُ «فُعَالَى» مُخَفَّف العين جمعاً أو مفرداً ومشدَّدُها، والقصرُ أكثر في مُوازِنِ «فَعَلَى» وإن لم يكن لمشي.

(**) في المقرب: باب المقصور والممدود المقيسين ٢/ ١٣٩

والممدودُ بقياسٍ: مصدرٌ معتلٌّ لامٍ على «تَفْعالٍ»، أو معتلُّها زائدٍ(١) قبل آخر نظيره من الصحيح ألفٌ، وجمعٌ لمعتلها على «فِعالٍ»، ومفردُه «فَعْلٌ أو فَعْلَة»، أو على «أفعالٍ» ومفرده «فِعْلٌ أو فَعَلُ أو فُعُلٌ، ومعتلُّها لمبالغةٍ [٦٤ ظ] على «فَعّالٍ» واسمُ صوتٍ معتلُّها مضمومُ الأول، وقد جاء مكسوراً، ومعتلُّها علاجاً لزعزعةِ بَدَنٍ وارتفاعِهِ مضمومُ الأولِ، «وفَعْلاءُ أَفْعَلَ»، وجمعٌ على «فُعَلاء وأفعِلاء»، ومفردُ جمعٍ معتلُها على «أفْعِلَة» في الفصيح، وغيرُ ذلك من مقصورٍ وممدودٍ مسموعٌ.

بَابٌ*:

اسمُ «فاعلٍ ومفعولٍ» من مزيدٍ كالمضارِعِ وِزاناً، وأوّلُهُمَا ميمٌ ضُمَّت، وما قبل الآخر في «الفاعِل» مكسورٌ، وفي «المفعول» مفتوحٌ، لفظاً أو تقديراً فيهما، إلاّ أَن تَعْدِل عن «مُفَعِّل» إلى أحد الأمثلة، وشذ: وارِسٌ ويافِعٌ من أورس وأيفع، ومُلْفَح ومُسْهَبٌ اسما «فاعلٍ» من أَلْفحَ وأسْهَبَ. من ثلاثي «فَعَل فاعِلٌ» كذا، ومن غيره مذهوباً به مذهب الزمان، وإلاّ فمن «فَعُل»: «فَعِيلٌ»، وشذّ: خاثِر وحامِضٌ، ومن «فَعِل» متعديًا: «فاعِلٌ»، ولازماً: «فَعِلٌ»، وجاء فيه: «فَعِيل»، وغلب في امتلاءٍ وضدّه: «فَعْلان»، وفي لونٍ وعيبٍ ظاهرٍ: «أَفْعَلُ».

بَابٌ**:

حروف الزوائد «أمانٌ [٦٥ و] وتسهيلٌ» وأدلّتها: اشتقاقٌ أصغر،

---

(١) في نسخة دبلن: مصدرٌ معتلٌّ لام... أو معتلُّها زائدٌ.

(*) في المقرب: باب أسماء الفاعلين والمفعولين وما جرى مجراهما من الصفات المطردة في بابها ٢/ ١٤٢

(**) في المقرب: باب تبيين الزوائد والأدلة التي يتوصل بها الى معرفة زيادتها ١٤٤/٢

وهو عقدُ [تصاريف][1] تركيب من تراكيب الكلمة على معنىً. وتصريفٌ، وهو تغيير صيغةٍ إلى أخرى، وهو نوعُ اشتقاقٍ، ويخالفه في أنه استدلالٌ بفرعٍ على أصلٍ، والاشتقاق بالعكس، ولا يَدْخُلان أعجمياً، وصوتاً، ومتوغِّلَ بناءٍ، ولا الاشتقاقُ متداخلاً ونادراً وخماسياً، وكثرةُ زيادةِ الحرف في موضعٍ عُرف اشتقاقُه أو تصريفُه، ولزومُ الحرف الزيادة فيما عُرف فيه أحدهما، ولزومُهُ البناء، وكونُه لمعنىً، والنظير وهو كونه متعيِّن الزيادةِ في لفظ ثم يُسمعُ فيه لغةٌ يحتملُها، والخروجِ عن النظير وهو كون الحرف إن قُدِّر زائداً كان له نظير، أو أصلاً فلا، والدخولُ في الأوسعِ إلحاقُهُ بالزيادة، إذا أدّى جعله زائداً أو أصلياً إلى بناءٍ معدومٍ.

النوع الثاني من التصريف

وهو تغير الكلمة لمعنىً طارىء عليها. فمنه:

بَابٌ*:

الإدغامُ: رفعُ اللسان بالحرفين معاً، ويمتنع [٦٥ ظ] في متقاربين إلا في واو وياء سكَنَ سابقهما فيجبُ، وتُقْلَبُ ياءً تقدمت أو تأخرت، أو في بناء يَبِينُ فيه أنهما غير مثلَيْن، أو أحدهما تاءُ «تفاعلَ أو تفعَّل» فتقلبُ حرفاً من جنس ما يليها، ويُسَكَّن وتُجْتَلبُ[2] همزة الوصل، أو تاءُ

---

(١) ساقطة بن نسخة باريس وهي في هامش نسخة دبلن.

(*) في المقرب: باب الإدغام في الكلمة الواحدة ٢/ ١٥٠ (ذكر النوع الثاني من التصريف)

(٢) في نسخة باريس: ويسْكُن وتَخلّف

« افتعل » فتقلب كذلك وتُنْقَل حركتها إلى ما يليها ، ثم يدغَمُ ، وفيه ثلاثة أوجه :

الأول : خَصَّمَ ، يَخَصِّمُ ، مُخَصِّمٌ ، مُخَصَّمٌ .

الثاني : خِصَّمَ ، يَخِصِّمُ ، أو يِخِصِّم إتباعاً ، أو على لغةِ « يِفْتِعِل »[١] ، ومُخِصِّمٌ ، أو مُخُصِّمٌ ، وفي اسم المصدر : مُخِصَّم أو مُخُصَّمَ .

الثالث : خِصَّمَ ، يَخِصِّمُ ، أو يِخِصِّمُ ، على اللغتين ، ومُخِصِّمٌ ، أو مُخُصِّمٌ[٢] . واسم المصدر كاسم الفاعل ، والمفعولُ كاسم المصدر إن تعدى ، والمسموعُ في المصدر : خِصَّاماً فقط ، وقياسُ الوجهين : خِصّاماً والثالث خِصّيماً ، وشذّ : سِتٌّ ، ووَدٌّ ، وعِدّانٌ . ويمتنع في مِثْلَين اعتلاّ وسكن الثاني ، أو تحرّكَ لإعرابٍ ، أو فُتِحَ الأول فينقلب الثاني ألفاً ، ويجوزُ [٦٦ و] إن كانت لغير إعراب متطرفةً ، أو غيرَها قبل ألفٍ ممدودةٍ ، أو ألفٍ ونونٍ زائدتين ، وتاءِ تأنيث لاحقة بناءَ جمعٍ ، فإن لحقتْ مفرداً لعوضٍ من محذوفٍ فالإدغام ، أوْلاً لِعوضٍ منه أو قبل علامتي تثنيةٍ أو جمعٍ فالإظهار ، وإذا ظَهَرَ[٣] فالإخفاء في حركةِ أوّلها أفصح من الإظهار ، وفي كسرةٍ أفصحُ منه في فتحةٍ ، فإن صحّا وسكن الثاني ولم يتحرك في حالٍ ما فلا إدغامَ ، إلاّ لبعض بكر بن وائل ، وشذَّ : أَحَسْتُ ، وظَلْتُ ، ومَسْتُ ، أو تحرّك فَيُدْغِمُ غيرُ الحجازيين ، فإن اتصل به ألفٌ فُتِح الثاني ، أو واوٌ ضُمَّ ، أو ياءٌ كُسِر ، وإن لم تتصلْ فَمُحرَّك بحركة ما قبله ، إلا إن اتصل به هاء مؤنثٍ فيُفْتَح مطلقاً ، أو مذكَّرٍ فيضم مطلقاً ، أو

(١) في نسخة باريس : يِفْتَعِل .

(٢) في نسخة باريس : مُخُصِّم بكسر الصاد المشددة .

(٣) في نسخة باريس : واذا أظهر .

سكن ما بعده أوّلَ كلمةٍ فيكسر، وفاتحٌ مطلقاً إلا إن سكن ما بعده أول كلمة، وفاتح(١) مطلقاً سكن ما بعده أولاً، وكاسرٌ مطلقاً، والتُزِمَ فَتْحُ «هَلُمّ»، وإن تحرك الثاني في اسم ثلاثي ساكنِ الأول فيدغَمُ إلاّ في ضرورةٍ فيفك، أو متحركهِ لا موازنَ [٦٦ ظ] «فُعَل»(٢) أو مُوازِنَ «فَعَلَ» فَيُظْهَر، أو «فَعِل أو فَعُل» فيدغم، أو أزيدَ فيُدْغم على أي وزن كان، وإن كان في «فِعْل» وتحرك الأول منهما فيه أو في اسمٍ نُقِلَتْ حركته إلى ما يليه إن سكن [وكان](٣) غيرَ حرفِ مدٍّ ولينٍ، ويحذفها إن تحرك أو كان إياه، ولا يغيَّر إن سكن الأول، ولا إدغام في الاسم والفعلِ إن أُدغم في أولها، أو أُلحقتْ الكلمة، و«مَحْبَبٌ» شاذٌ، و«الأجللُ» ضرورةٌ، وفي الفعل إن كان أحد المثلين في أول الكلمة والثاني زائد فيُظْهَر، أو يُحذَف ثانيها، أو أصليٌّ فَيُظْهر، ويجوز الإدغام فيُسَكَّنُ الأول وتُجْتَلَبُ(٤) همزةُ الوصل، أو كان تاءَ افتعل وما تَصرَّف منه جاز الإظهار، وإذا أُدغم فكاخْتَصَم في كل أحكامه.

بَابٌ*:

الإبدالُ: جَعْلُ عليلٍ مكان صحيحٍ، أو عكسُه، أو مكان صحيح لا لموجبٍ، وحروف البدل المختصة به من غير إدغام: «أُجُدُ طُويتْ مَنْهَلاَ، وصادٌ، وزايٌ، وعينٌ، وكافٌ، [٦٧ و] وفاءٌ، وشينٌ.

---

(١) في نسخة دبلن: وفتح.

(٢) في نسخة باريس: فِعْل

(٣) ساقطة من نسخة باريس

(٤) في نسخة باريس: فَيَسْكُن الأول وتجلب.

(*) في المقرب: باب حروف البدل ٢/ ١٥٩

فالهمزةُ: أُبدلتْ بقياس في الوقف من ألفٍ، وبغيره إن سَكَن ما يليها، وكثر في شعر وقلّ إن لم يسكن، وتسَكَّنُ هي، إلاّ إن كانت في نيّةِ حركةٍ فتحرك بما لها في الأصل، ومن ألفٍ زائدةٍ بلزومٍ بعد ألفِ جمعٍ، ومن ألف تأنيثٍ، ومن ياءٍ وواوٍ بعد ألفٍ زائدةٍ طرفاً أو عيناً في اسم فاعلٍ لفعلٍ لمعتلّها[1]، وبلا لزوم قياساً من واوٍ انضمتْ ضمةً لازمةً أوّلَ كلمة، أو بعد ساكن لا يُدْغم فيها، أو قبلَهُ، أو كُسِرَتْ أوّلاً. وبلزومٍ إنْ جامَعَتْها واوٌ أخرى أوّلَ كلمةٍ، ما لم تكن الثانيةُ مَدّةً عارضةً فلا لزومَ. وبلا قياسٍ مفتوحةً أوّلاً، ومكسورةً غيرَ أولٍ، [وساكنة في مؤقِد][2] ومن واو وياء بقياس ولزوم إن زيدتا لمدٍّ في مفردٍ ووقعتا بعد ألفِ جمعٍ مُتَناهٍ، فإن لم تُزادا لمدٍّ لم تُهْمَزا حتى تَقْرُبا من الطرف لفظاً أو نِيَّةً والواو معتلة في المفرد في موضعٍ ينبغي أن تُعَلَّ فيه وقبل الألف ياء أو واو، وكذا لو زدت ياء قبل الطرف، وبلا قياس من ياء [٦٧ ظ] أذْي، وألَل، ورئبالٍ، وشِئْمَةٍ، ومن هاء ماءٍ، وأمواء[3]، وآلٍ، وأَلْ لاستفهامٍ، وآذا ومِنْ عينِ أُبابٍ.

الجيمُ: من ياءٍ مشدّدةٍ باطّرادٍ، ومن مخففةٍ في شعر.

الدالُ: باطراد من تاءِ «افتعل» وما تصرّف منها والفاءُ زايٌ، وبغيره، والفاءُ جيمٌ أو ذالٌ، ومن تاءِ تَوْلَجٍ، وذالِ ذِكْرٍ.

الطاء: من تاءٍ لزوماً بقياسٍ في «افتعل» وفاؤُه مُطْبَقٌ، وبغيره إذا كانت ضميراً بعد طاءٍ أو صادٍ.

---

(١) في نسخة باريس: معتلّها.

(٢) ساقطة من نسخة باريس، وهي في هامش نسخة دبلن، ومؤقد وردت في قول جرير:
أحبّ المؤقدين إليّ موسى.

(٣) في نسخة دبلن: وأموال.

الواو والياء: من ألفٍ وياءٍ ويُذْكَرَانِ في القلبِ، والواوُ والياءُ من همزةٍ مفردةٍ بقياس: بلا لزومٍ بعد واوٍ أو ياءٍ زيدتْ لمدٍّ، وحَرَكةُ ما قبلها من جنسها في كلمةٍ، أو بعد ياء تصغيرٍ، وإن لم تكن كذلك فالأحسنُ أن لا تُبدَل منها والواوُ والياء، بل تُلْقَى حركتها عليها وتحذف إذا قُصِدَ تخفيفٌ، وتُبَدلُ الواو منها مفتوحةً، أو ساكنةً وقبلها ضمةٌ، وطَرَفاً، زائدةً لإلحاق، أو بدلاً من أصل بعد ألفٍ زائدةٍ في تثنية، أو نسبٍ [٦٨ و] وبلزوم قبل ألفٍ في جمعٍ متناه بشرط أن تكتنفها همزتان، وبلا قياسٍ في وَاخَيْتُ، فإن جامَعَها أخرى ساكنةً مُنْضَمّاً ما قبلها أو متحركةً بضمٍّ أو فَتْحٍ لَزم إبدالُها واواً، وأُبدلت الياءُ من سينٍ لا قياساً ولا لزوماً في سادٍ، وخامٍ، ومن ياءٍ لا لزوماً في لا وَرَبْيك، وفي جمعٍ ثَعْلبٍ [على قولٍ، وفي جمع][1] أرنبٍ في ضرورةٍ، وبلزومٍ في ديباج، ومن راءٍ في قيراط، وشيراز، وتُسرَّبْتُ، ومن نون دينار، وأناسِيَّ، وظرابِيّ، وتظنيت، وتَسَنّى، ومن ميمٍ ديماسٍ، وبلا لزومٍ من نون إِنسانٍ الأولى، ومن لام أَمليتُ، ومن صاد قَصَّيْتُ، ومن ضاد تَقضَّيْتُ وفي «تَفَعَّل» من الانقضاض، ومن ميم أَيْما، وتُكُمُّوا [في شعر][2]، ومن دالٍ قصديةٍ، ومن عين تلعَّيتُ تلعيةً، وضَفَادِى [في ضرورة][3]، ومن كافَ مكاكي ومن تاء ائتصلتُ الأولى في ضرورةٍ، ومن ثاءِ ثالٍ، وجيم دياجي، ومن هاء دهديتُ، وصَهْصَيْتُ، ومن همزة [٦٨ ظ] في التثنية بدلاً من ألف تأنيثٍ، أو من أصلٍ، أو من مُلْحقٍ

---

(١) ساقطة من نسخة باريس مع وجود واو العطف.

(٢) ساقطة من نسخة باريس، والشعر هو قول العجاج؛

بـل لو شهـدت النـاس اذ تكمّوا   بقـــــــــــدرٍ حُمّ لهم وحمّوا

(٣) ساقطة من نسخة باريس.

بعد ألفٍ زائدةٍ لبعض فزارةَ، وبقياسٍ منها مفتوحةً. أو ساكنةً قبلها كسرةٌ، ولا يلزم إلا والمكسُور قبلها همزةٌ، وبلزومٍ إن انكسرت بعد أخرى، وبلا قياسٍ في قَرَيْتُ، وبَدَيْتُ وتَوَضَّيْتُ، ويَعْصُرَ.

والتاءُ: بقياس من واوٍ في «أفتعل» وما تصرّفَتْ منه وفاؤه واو، وبلا قياس في تُجاه وتُراث، وتقيّة، وتقوى، وتُقاة، وتوراةٍ، وتَوْلَجٍ، وتُخَمَةٍ، وتُكَأَةٍ، وتكْلانٍ، وتيقور، وتُكَلَةٍ، وتليدٍ، وتلادٍ، وتَتْرَى، وأُختٍ، وبنتٍ، وهَنْتٍ، وكلتا، ومن واو القسم، ومن ياء في ثنتين، وكَيْتَ، وذَيْت، ومن سين في طَسْتٍ، وستّ، وناتٍ، وأكيات، ومن صادِ لصْتٍ، ولُصُوتٍ، ومن طاءِ فُسْتاطٍ، واسْتاعَ، يستيع، ومن دال تَرَبُوت(١).

الميمُ: من واوِ فمٍ، وتشَدَّد ضرورةً، ومن نون ساكنة عند باء باطراد في نحو عَنْبَر، وبغيره [٦٩ و] في البنام، وفي طامة، ومن باء مَخْرٍ، وراتمٍ ونُغَمٍ، ومن لام تعريف.

النون: بلا قياس من لام لَعَنَّ، ومن همزة صنعاء، وبَهْراء، ودَسْتَواءَ، في النسب.

الهاء: بلا لزوم من همزة هِيّاك، وهَيّاك، وهَما، وهَيا في نداءٍ، وهِن شرطيةً وهَنَرْتُ، وهَرَحْتُ، وهرَقْتُ، وهَزَلْتُ، وهَثَرتُ وما تصرف منها، ومن همزة استفهامٍ، ومن تاء طلحةَ، وهنداتٍ، ونحوها، وألفِ هنا في وقف، ومن ياء هذي، وتصغير هَنَةٍ.

اللام: من ضاد الطَجَع، ونون أصَيْلالٍ.

---

(١) دربوت من الدربة.

الألف: من واوٍ وياءٍ في القلب، وبقياس بلا لزومٍ من همزةٍ ساكنة تلي مفتوحاً غير همزة، فإن كانها لزم القلب، وبلا قياس إن انفتحت بعد مفتوحٍ، أو ساكنٍ[1] يمكن نقل الحركة إليه، ومن النونِ الخفيفة وقفاً على منصوب [منوّن وعلى فعلٍ][2] لحقت لتأكيد إن وليتْ فتحةً، وعلى إذَنْ.

السين: من الشين في السَّدة ومَسْدُوه.

الصاد: من سين تلي قافاً، [أو خاء، أو هاء][3]، [٦٩ ظ] أو غيناً.

الشين: من كافِ مؤنثٍ، وجيم مُدْمَج، وسيني جُعْسوس.

الزاي: من صادٍ قبل قافٍ عند كلب.

العين: من همزة عنَّ، وعَنْ، ومعتلٍ لتميمٍ.

الفاء: من ثاءِ فُمَّ. وجَدَفٍ.

الكافُ: من تاءِ مخاطبٍ.

بَابٌ*:

القلبُ: جعلُ صحيحٍ أو عليلٍ مكان نظيره، متجانسين صفةً متفاوتين مخرجاً لموجِبٍ. والنقلُ: نقلُ عينٍ إلى محلّ لامٍ، أو حركة عين إلى فاءٍ. وَهُما والحذفُ إنما يطرد في حروف العلة.

---

(١) في نسخة باريس: أو بساكن

(٢) غير واضحة في نسخة دبلن وهي عن نسخة باريس.

(٣) غير واضحة في نسخة دبلن وهي عن نسخة باريس.

(*) في المقرب: باب القلب والحذف والنقل ٢/ ١٨٣ وباب ما قلب على غير قياس ٢/ ١٩٧.

فالواوُ ساكنةٌ: تلي فتحة فتثبت، إلاّ في باب «يَوْجل»، فقد تُبْدل ألفاً، أو تلي ياءً فياءً وتدغم فيها، بين حرف مضارعة وكسرةٍ فَتُحذف، وحذفها في (لا يُجِدْنَ) ضرورةٌ، وقيلَ لغة شاذةٌ، أو ضمّة فتثبت، إلاّ إن وليت واواً قريبة من الطرف في جَمْعٍ فتقلبان ياءين أو ياءً فياءً وتدغم، ويجوز قلب الضمة فيها كسرةً، إلا إن ولياً عيناً فيجب، إلا إن أُبدلتْ من همزَة فإدغامُ وتركه، أو كانت [٧٠ و] [مَدّةً مبدلة من غيرها فلا تُدْغم، أو كسرةً فياءً، إلا إن أُدغمت فلا، وشذَّ ديوان، أو كانت][(١)] علامةَ جَمْعٍ فَتُحرَّك الكسرةُ ضمةً لتصحّ، أو متحركة أوّلاً فتثبت، إلاّ في «فِعْلَةٍ» مَصْدَرِ «فِعْلٍ» فاؤه واو، فتنقل كسرةٌ إلى عينٍ وتُحْذَف، وَوِجْهَةٌ اسمٌ، أو ظرفاً ساكناً ما يليه واوَ «فُعُولٍ» جمعاً فياءين، والضمةُ كسرةً، وشذَّ نَحْو نُحُوٌّ، أو ياء فتقلب ياءً ويُدْغمان، وشذّ نحو حَيْوَة، ويُعَدّ شاذاً كَمَعْدِي، أو متحركاً بفتحةٍ ما لم تَل ألفَ اثنين فتثبت، أو واوَ جمعٍ أو تاءَ تأنيثٍ فتحذفُ الألفُ، فإن حُرّكت التاء لم تُرَدّ إلا ضرورةً أو نادراً، أو بكسرة فياءً، أو بضمة تثبتُ في فِعْل إلاّ مع واو ضمير أو يائه فتحذف ويكسر ما قبل الياء لتصحّ، ويلزم الإشمامُ، وقُلبت في اسم ياءً، وضمّةٌ كَسرةً، إلاّ واوَ جمع، أو في كلمةٍ بُنِيَتْ على تاء تأنيث، أو لزمت إضافةً أو حشواً بين ساكنين تثبت، إلا عين مصدرٍ جاء على فِعْل معتل فتنتقل [٧٠ ظ] حركتها إلى ما قبلها وتحذف، ويكثر تعويض تاء التأنيث منها، أو قبلها ياء فتقلب ياءً وتدغم، إلا إن عَرَضتِ الياءُ فتصحّ الواو، أو بين متحركين، أو بين متحركين والحركة قبلها تلي فتحةً فتقلب ألفاً إلا في «فعلان وفَعَلَى» وما لامه معتلّ، وما في معنى ما لا يعتلّ فتثبت، وشذّ ماهان،

---

(١) ما بين القوسين ساقط عن نسخة باريس.

وداران، وإن سكن ما بعد لضمير متكلم أو مخاطب حذفت في فعل مزيد، وفي ثلاثي بعد نقل حركتها إلى ما قبلها كانت كسرةً أو ضمة، وتُحَوَّل فتحةٌ ضمةً وتنقل، أو تلي ضمةً وهي مفتوحة تثبت، أو مضمومةٌ في «فُعْلٍ» سكنت وقد تُثَقَّل[1] في شعر، أو مكسورةٌ فمحلّها فِعْلٌ بُنِيَ لمفعول، ويجوز فيه ثلاثياً أو أزيد نَقْلُ الكسرة إلى ما قبلها، والقلبُ ياءً، والشمُّ والضمُّ بعد ذلك في الفاء، وفي تاء «افتعل» وتحذف الكسرة من الواو فتثبت، أو تلي كسرةً فمفتوحةٌ فقط وتثبت إلا في جمع «فِعَل»[2] اعتلت في مفرده فتقلب ياء أو [٧١ و] بين متحرك وساكن متأخر فتصح، الا عينَ مصدر اعتلت فاؤه، أو جمعٍ سكنت في مفردة وقبلها فيهما كسرةٌ وبعدها ألفٌ، أو متقدم فتصح، إلا إن صحّ وهي لام «فُعْلى» الاسمِ فتقلبُ ياء، وشذ القُصوى وحزْوى، أو عينَ فِعلٍ أو اسمٍ جارٍ عليه أو موافقٍ له موازنةً وزيادةً، لا تُوافقُ زيادةَ فِعْلٍ في اللفظ، فينقل منها إلى ساكن يليها، وتصير من جنس الحركة المنقولة، ومِقْوَلٌ ونحوه مقصورٌ من «مِفْعال» أو كان الساكن ياءً فتقلب وتدغم.

الياءُ ساكنةٌ: بعد فتحةٍ أو كسرة فلا تُعَلّ إلا في «يَفْعَلُ» يائيِّ الفاءِ، فتقلبها الفاء، وإن جامعها ثلاث ياءات فيجب حذفها إن كُسِرَ ما يليه، وإلا فيجوز، أو ضمةٍ قلبت واواً، إلا إنْ قربت من الطرف، أو كانت عيناً في «فُعْلَى» صفةً فتصحّ، وتقلب الضمةُ قبلها كسرةً، وإن لم تقرب، أو متحركةٌ أوّلاً فلا تُغَيّر، إلا في «يَفْعَل» واويِّ الفاءِ فقد تكسر لتنقلب الواو ياءً، أو بعد حرفٍ طرفاً يلي ساكناً فتثبت [٧١ ظ] إن لم يُزَدْ لمدّ، إلا لامَ «فَعْلَى» فتبدلُ واواً، أو متحركاً بضمةٍ والياءُ

---

(١) في نسخة باريس: تنقل.

(٢) في نسخة باريس: فَعَلَ.

في آخر فِعلٍ فتقلب واواً ، أو بكسرةٍ فتثبتُ ، أو بفتحةٍ فألفاً ، إلاّ مع ضمير اثنين فتثبت ، أو جمعٍ أو تاءِ تأنيثٍ فتحذف الألف ، وترَدّ ضرورةً ، أو ندوراً إن حُرّكت التاءُ لالتقاء الساكنين ، أو في آخر اسمٍ والحركةُ كسرةٌ فتثبت ، إلا إن جامعت ياءين في اسم غير جار على « فِعْل » والأولى زائدةٌ فقد تحذف أو فتحةٌ قلبت ألفاً ، ما لم تمنع علامةُ تثنيةٍ فتثبت ، أو جمعٍ فتحذفُ ، أو ضمةٌ فتثبت وتحوّل كسرةً ، أو غير طرفٍ بين متحركين فكالواو بينهما ، وشذّ آيةٌ وثايةٌ ، وطايةٌ ، ورايةٌ ، وخالفت الواو في أن الفتحة تُحوَّل كسرةً في نحو بعت ، والضمة كسرة في نحو عين إذا سكنت الياءُ ، أو بين ساكنين إلا في من نسب إلى ظبية ، وإلاّ عينَ مصدرٍ بشروطه في الواو فكهي أو بين متحرك وساكن تأخر فتثبت أو تقدم ، فتثبت [٧٢ و] إلا عين فعلٍ مزيد فكفصل الواو وأحكامها إلى مفعال .

الألف ساكنةٌ: ولا تكون أصليّة إلاّ منقلبةً وإن لقيت ساكناً حذفت إلا إن كان لتثنيةٍ أو قبل تاء جمع فتقلب ياء ، أو كان أولى ياءي النسب فحكمها سَبَق ، أو يكون ألف جمع متناهٍ فتقلب همزة وتصحّ ألفه ، وإن لم تَلْقَه فواواً مع ضمةٍ ، وياءً مع كسرة ، وتثبت مع فتحة ، وقد تقلبُ ياءً مع ياء متكلم وتدْغَم ، وحذفها في نحو عُلَبِطٍ مسموع .

والقلب لا باطّراد: لضرورةٍ وغيرها ، وتُعْلَمُ الأصالةُ بكثرة استعمال أحد النظمين ، وكثرةِ تصريف الكلمة عليه ، وتجريدِه من الزوائد ، وثبوتِ حكم له في الآخر .

والحذف لا باطرادٍ[*]: في همزة الله ، وناس ، وخُذْ ، وكُلْ ، ومُرْ ، و با

(*) في المقرب: باب الحذف على غير قياس ٢ : ١٩٩ .

فلانٍ، ولا بالك، ومضارع رأى في لغة من لا ينقل، وسَوَاية، وبُراء، وألف أَمَ والله، وفي المقصور في الوقف ضرورةً، ولهف، وواو علٍ، وحم، وأبٍ، وأخٍ، وهنٍ، واسمٍ، [٧٢ ظ] وكرة، وقُلَةٍ، وثُبَةٍ، وظُبَةٍ، وياء يدٍ، ومائةٍ، ودمٍ، وهاء شَفَةٍ، وعِضَةٍ، وفمٍ وشاةٍ. ونونِ مُذْ، ودَدٍ، وفُلُ، وباءِ رُب، وحاء حِرٍ، وخاء بخٍ، وفاء أُفْ، وسَوْأفعل، وطاء قَطْ.

باب**:

يختص سجعٌ وشعرٌ بجواز ردّ فرعٍ إلى أصلٍ أو تشبيه غير جائز بجائز، اضطر إلى ذلك أوْلا، [وذلك][1]، بحرف أو حركة أو كلمة، زيادةً أو نقصاً أو بدلاً، وبتأخير حرفٍ عن حرف، أو بعض كلام عن كلام ولا ينقاس إلاّ ما كثر. والله أعلم.

قوبل هذا الكتاب بأصل معي فصيح كتبه
أبو حيان

(**) في المقرب: باب الضرائر ٢/ ٢٠٢

(١) زيادة عن نسخة باريس.

تم الكتاب بحمد الله وعونه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، على يد العبد الفقير، سليمان بن داود بن سليمان الحنفي المقرىء، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين، وذلك في العشر الأول من ذي القعدة سنة أربع وعشرين وسبع مائة (٧٢٤ هـ).

بلغ مقابلة بحسب الطاقة والإمكان على نسخة قرأها كاتبها على مصنّفها فصحَّ ولله الحمد والمنّة، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.



 بسم الله الرحمن الرحيم 

قرأ علي الفقيه العالم الفاضل النحوي، شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن الشيخ الفقيه المقرىء، فخر الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عيسى، المراكشي أبوه، جميع هذا الكتاب، وهو التقريب مختصر المقرب، لشيخنا الإمام العالم العلامة الاستاذ شيخ النحاة والأدباء، نسيج وحده وفريد عصره، أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان النفزي الغرناطي الأندلسي مقيم القاهرة، أحسن الله إليه وأسبغ نعمه عليه، بعد أن بحث عليّ جميعه بحثاً جلا به رموزه، وأبان خفيه وكنوزه، حالاً أحكامه وحدوده، موضّحاً مجمله وقيوده، فحصل له بهذا التقريب من ذا العلم أوفر نصيب.

وهذا الكتاب روايتي بالإجازة عن مختصره الشيخ أثير الدين، وبحث على قبله الدرّة الألفية للشيخ الإمام العالم النحوي، زين الدين يحيى بن معط الزواوي، رحمه الله، وسمع عليّ جملة من بحث فصوله، وجملة من المقرب، للإمام العالم الأستاذ شيخ النحاة والأدباء، أبي الحسن ابن عصفور رحمه الله، وجملة من ألفيّة الشيخ الإمام العلامة شيخ النحاة، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي الجياني الأندلسي، رحمه الله، وجملة من العمدة له، وأجزت له أن يروي عني

جميع ما تجوز لي روايته بالشرط المعتبر عن أهله. والله تبارك وتعالى ينفعنا بذلك ويجعله رحمة علينا في الدارين، هنا وهنالك، بِمَنِّه وَيُمْنِه.

وكان فراغه من يوم السبت لثلث ليال خلون من رجب الأصنب سنة خمس وعشرين وسبع مائة،، بالزواية الجمالية من الكرك المحروسة، وكتب عبد الرحمن بن أبي بكر أحمد بن علي بن أحمد النفزي، عفا الله عنهم. والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد وآله.

فهرس الموضوعات









